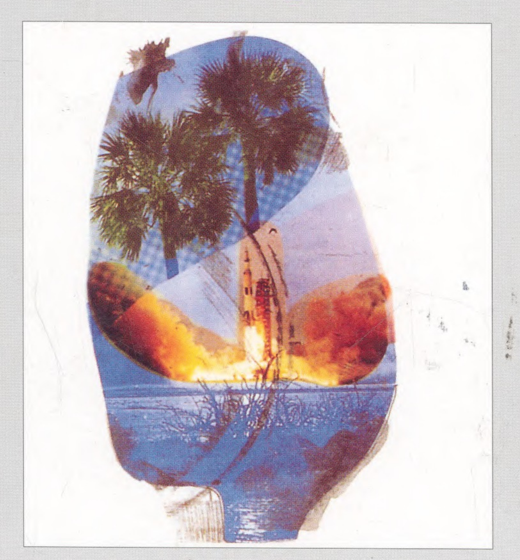
أولريش بك

هذا العالم الجديد!

رؤية مجتمع المواطنة العالمية



ترجمة: د. أبو العيد دودو

منشورات الجمل

أولريش بك: هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية

أولريش بك

هذا العالم الجديد!

رؤية مجتمع المواطنة العالمية

ترجمة د .أبو العيد دودو

منشورات الجمل

ولد **أولريش بك** عام ١٩٤٤، يُدير **معهد العلوم الإجتماعية** في جامعة ميونيخ، ويدرس في ذات الوقت في London School of Economics. من مؤلفاته بالألمانية: **أطفال الحرية** (١٩٩٧)، **مستقبل العمل والديمقراطية** (١٩٩٨). عضو في لجنة حكومية تهتم بشؤون المستقبل تابعة لمقاطعتي بافاريا وزاكسن الألمانتين. صدر له عن منشورات الجمل: **ما هي العولمة؟** ترجمة: أبو العيد دودو، ١٩٩٩.

ولد **أبو العيد دودو** عام ١٩٣٤ في دوار تمنجر بالجزائر. أتم دراساته الجامعية في الجزائر، تونس، بغداد وفيينا. مارس التدريس في العديد من الجامعات العربية والأوروبية. له العديد من المؤلفات النثرية والترجمات، منها: **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان** (١٩٧٥)؛ **بريشت: بادن**، مسرحية (١٩٧٦)؛ **ستيفان تسافيغ: الهروب إلى الله**، مسرحية (١٩٧٦)، وصدر له عن منشورات الجمل: **غوته: مختارات شعرية ونثرية** (١٩٩٩)؛ **أولريش بك: ما هي العولمة؟** (١٩٩٩)؛ **غونتر غراس: القط والفار** (٢٠٠١).

أولريش بك: هذا العالم الجديد! رؤية مجتمع المواطنة العالمية

ترجمة د .أبو العيد دودو

Postfach 210149 . 50527 Köln . Germany

Tel: 0221 736982 . Fax: 0221 7326763

E-Mail: KAlmaaly@aol.com

نموذج عمل المواطنين
برزلة الغرب. مشهدان، مدخل

النتيجة غير المرغوب فيها للطوباوية الليبرالية الجديدة المتصلة بالسوق الحرة هي برزلة العالم. ذلك أن الواقع الأجدر بالاعتبار للتطور الراهن المتوقع للعمل في المجتمع العالمي ليس فقط البطالة المرتفعة في البلدان الأوربية أو ما يسمى بمعجزة خلق فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أو الانتقال من مجتمع العمل إلى مجتمع العلم، بمعنى مضمون وجه العمل الإعلامي المستقبلي من حيث المحتوى. فالشيء البارز هو التشابه الجديد لجوانب التطور في عمل الكسب فيما يسمى بالعالم الأول وما يسمى بالعالم الثالث. إنه دخول المؤقت، المقتطع، النديفي، وغير الرسمي في القلاع الغربية لمجتمع عمل الوقت الكامل. وبذلك يمتد في مركز الغرب البساط الثقافي الاجتماعي المرقع، الذي يعني التنوع، وانعدام الرؤية، وعدم الاستقرار في أشكال العمل والسيرة والحياة بالجنوب.

الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار

في بلد نصف مصنَّع مثل البرازيل لا يمثل المستخدمون المرتبطون بالأجر والراتب في وضع يقوم على قواعد من عمل الوقت الكامل سوى أقلية من الناشطين اقتصاديا، بينما تعمل الأكثرية وفقا لشروط عمل الكسب المؤقت. الناس باعة، وتجار صغار، وعمال جوالون، يقبلون على العمل بصفتهم خدما من كل نوع أو هم "بدو. العمل الرُحَل"، يتنقلون بين ميادين مختلفة من النشاط والعمل والتعلم هنا وهناك. وكما يظهر لنا التطور، الذي بدأ فيما يسمى بالمجتمعات "المتقدمة صناعيا"، وهي التي يجري فيها عمل الوقت الكامل، لا يشكل "النشاط المتعدد البدوي . وهو ما يميز حتى الآن عمل النساء في الغرب . "عظمة باقية مما قبل الحداثة"، وإنما يشكل نوعا من التطور لمجتمعات العمل الغربية المتأخرة، التي

ينتهي فيها عمل الوقت الكامل الجذاب ذو الراتب الجيد والكفاية العالية.

يرمز التطور في ألمانيا إلى التطور في المجتمعات الغربية الأخرى. ففي الستينيات لم يكن ينتمي إلى هذه الفئة سوى عشر العمال، الذين كانوا يعملون لبعض الوقت، ثم أصبح في السبعينيات خمسا، وفي الثمانينيات ربعا، وفي التسعينيات ثلثا. فإذا ما استمر هذا التطور السريع، وهناك الكثير مما يؤكد ذلك، فلن يحصل بعد عشر سنوات على عمل الوقت الكامل إلا كل عامل ثان، في حين يعمل النصف الآخر "برازيليا."

هنا يبرز ما يجب أن يفهم ويطور في إطار الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار، أو الاقتصاد السياسي لمجتمع الخطر العالمي:

١- في الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار يتم التعبير عن تلاعب السلطة وانهيار القوى بين الممثلين

السياسيين الإقليميين الثابتين (الحكومات، والبرلمانات، والنقابات) والممثلين الاقتصاديين غير المرتبطين إقليميا (القوى الرأسمالية والمالية والتجارية.)

٢- يضاف إلى هذا الانطباع، الذي له ما يبرره، أن مجال العمل بالنسبة إلى الدول يتقلص ليصير معضلة، فإما دفع ثمن الفقر المتزايد بالبطالة المرتفعة (كما هو الأمر في معظم الدول الأوربية) أو قبول الفقر البارز بقليل من البطالة (كما هو الأمر في الولايات المتحدة.)

٣- يرتبط هذا باقتراب مجتمع الكسب من نهايته، كلما ازداد تعويض الناس باستعمال التقنيات الذكية. فالبطالة المتزايدة لن يكون من الممكن العودة بها لفترة طويلة إلى الأزمات الاقتصادية، وإنما إلى رأسمالية متطورة من الناحية التقنية. وهذا يعني أن الآلية السياسية الاقتصادية القديمة قد فشلت، وعمل الكسب كله قد وقع تحت طائلة التعويض الخطر الذي لا يزال التحفظ بشأنه قائما.

٤-الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار يصف بذلك ما للعبة الدومينو من أثر. كل ما كان في الأزمنة الطيبة يكمل ويقوي بعضه بعضا بصورة متبادلة - العمل وقتا كاملا، والمعاشات المضمونة، والارتفاع الكبير في الضرائب، وانفساح مجال السياسة الحكومية، يشكل أحدها الخطر علي الآخر: فيصبح عمل الكسب

مقتصرا على بعض الوقت؛ وتنهار أسس الدولة الاجتماعية وتتدهور السيرة العادية ويبرمج وفقر تقدم السن بصورة مسبقة؛ ولا يمكن تمويل الإقبال المتزايد على المعونات الاجتماعية من صناديق البلديات.

٥- ويتناسب مع ذلك أن تنتقل إستراتيجيات الدفاع إلى الهجوم. فتقاضى "المرونة" في كل مكان - أو بعبارة أخرى: يحق لـ "صاحب العمل" أن "يسرح" العامل بشكل أسهل. "المرونة" تعني أيضا: توزيع أخطار الدولة والاقتصاد على الأفراد. وتصبح فرص العمل المتوفرة قصيرة الأجل، يمكن تسريحها بسهولة، بمعنى "ممكن تجديدها." و"المرونة" تعني في النهاية: "افرح، لقد أصبح علمك ومقدرتك قديمين، ولا أحد يستطيع أن يقول لك، ماذا يجب عليك أن تتعلمه، حتى تكون هناك حاجة إليك في المستقبل".

والنتيجة هي: كلما زاد "عدم تدخل الدولة" وزادت "المرونة" في علاقات العمل، ازدادت سرعة تغير مجتمع العمل إلى مجتمع الخطر تغيرا، لا يمكن تقديره لا بالنسبة إلى مسيرة حياة الفرد ولا بالنسبة إلى الدولة والسياسة؛ ومن المهم جدا في الوقت ذاته أن يُحل لغز خطر[1] الاقتصاد السياسي في نتائجه المتناقضة بالنسبة إلى الاقتصاد والسياسة والمجتمع. هناك شيء واضح على أية حال: هو أن عدم الاستقرار المستوطن هو العلامة، التي ستميز في المستقبل عالم الحياة وأساس الحياة بالنسبة إلى أغلبية الناس - حتى بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، التي يبدو عليها الثراء.

تحت تأثير الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار تتغير إذن الصورة، التي يظهر بها المجتمع، بشكل مؤثر. ففي المناطق الضيقة تتجه الأنظار إلى الصراحة المتطرفة: في أعلى العلو وفي أسفل الأسفل، الذي لم يعد في الواقع الأسفل، بل أصبح الخارج. وبين ذلك تتطور المبهمات وتختلط وتتداخل. فيعيش الناس أكثر فأكثر بين فئات من الفقراء والأغنياء.

ولكن هذه الحيوات بين الفئات في "بنية اجتماعية لما هو مبهم" يمكن حقا تحديدها، وإعادة بنائها. فالأمر يتعلق بناء على هذا بالمبهمات الواضحة. فالاقتصاد السياسي لهذا المبهم لا يخلق - خلافا للمجتمع العمالي والبرجوازي -

ثقافة لا ـ ولا، وإنما يخلق ثقافة سواء ـ أو. وهو ما يعني بداية: فوق وتحت لم يعد يستقطب بوضوح، وإنما يتداخل وينصهر بشكل جديد في نوع من مظهر الثروة أو مظهر الفقر أو ثروة لفترة معينة وكذلك اختيار أشكال الحياة المتلائمة مع ذلك. وهو ما يعني في النتيجة: أن عدم الاستقرار يكاد يسود كل أوضاع المجتمع. ويتناسب مع معنى العلم ورأس المال حدوث تصدعات في المجتمعات، حتى إنه لمن الممكن أن يؤدي إلى انهيار جماعي لمجموعة من البلدان بكاملها. قد يتم تجاوز ذلك عن طريق مجاز "فردية صاحب العمل النشيط"، بشكل رمزي استدلالي. ولكن ذلك لن يخدعنا طويلا عن حقيقة انهيار أسس الدولة الاجتماعية، التي يكثر التنويه بها، ومعها الديموقراطية اليومية اليقظة، أي الصورة الذاتية على العموم لمجتمع عمل المواطنين القائم على "الحل الوسط الطبقي المؤسسي."[٢]

تبدأ تجربة اليورو إذن بالضياع المحتوم للعمل الكامل بمعناه الكلاسيكي في لحظة تاريخية، تصبح فيها الهوية ومشروع أوربا السياسي لما بعد الحرب، في متناول اليد. فعندما تسعى الرأسمالية الشاملة في بلدان الغرب إلى حل نواة القيم المتصلة بمجتمع العمل، يتحطم ذلك التحالف التاريخي بين الرأسمالية والدولة الاجتماعية والديموقراطية. ولا ينخدعن أحد: رأسمالية ـ الملاك، التي لا تستهدف غير الربح والعاملين، أي إزاحة الدولة (الاجتماعية) والديموقراطية، تتخلى عن شرعيتها. والطوباوية الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال الأمية الديموقراطية. والسوق لا تحمل تماما تبريرها في ذاتها. وهذه الطريقة الاقتصادية ليست قادرة على الحياة إلا من خلال التداول الفعال للتأمين المادي، والحقوق الاجتماعية والديموقراطية، أي الدولة الديموقراطية. ومن يعتمد على السوق الحرة فقط، يدمر بديموقراطيته هذه الطريقة الاقتصادية. والاضطرابات التي سادت الأسواق الدولية المالية في آسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية في خريف ١٩٩٨ تقدم لنا مثلا تقريبيا على ذلك.

لا أحد يجعل اليوم الرأسمالية موضع تساؤل. وهل هناك من يجرؤ على ذلك أيضا؟ فالخصم القادر على مناهضة الرأسمالية هو الرأسمالية ـ التي لا تريد لنفسها ـ بعد ـ غير الربح. والأخبار السيئة في سوق العمل تعتبر بمثابة أخبار

الفوز في وول ستريت. والحسابات الواقفة خلف ذلك بسيطة: عندما تنخفض تكاليف العمل، يرتفع الربح.

لكن ذلك لا يعني أن الرأسمالية المتقدمة تقنيا تحطم حواجز الدولة الوطنية ويزداد إنتاجها بصورة أكثر كلما ازدادت قلة العمل، وإنما هي توقف المبادرات السياسية الرامية إلى خلق نموذج اجتماعي أوربي وعقد اجتماعي أوربي وتنزع عنه شرعيته. فمن يفكر اليوم في البطالة، لا ينبغي له أن يظل أسير المفاهيم القديمة للنزاع حول "سوق العمل الثانية"، و"تخفيض تكاليف الأجرة"، أو "حصة الدولة"، وإنما يجب عليه أن يسأل: كيف تغدو الديموقراطية ممكنة وراء مجتمع عمل الوقت الكامل؟ إن ما يبدو نهاية وانهيارا، يجب أن يتحول إلى وقت للمؤسسين، يضعون فيه أفكارا ونماذج جديدة، تفتح الدولة والاقتصاد والمجتمع على القرن الواحد والعشرين.

الحق في انقطاع نشاط الكسب

يبرهن "المتفائل المتشائم" أندري غورتس André Gorz ما يلي: "عندما تغدو كل الوصفات غير مفيدة، لا يبقى حينئذ سوى الاعتراف بـ "الأزمة" وجعلها أساس الحالة السوية الجديدة." ويكتب مكتشفا في تعاسة الحاضر عن خيار لتطور اجتماعي، يوفق من جديد بين الأمن والحرية للجميع على التوالي: "إننا نترك مجتمع العمل من غير أن نبحث عن ملامح مجتمع جديد. نحن نعلم، ونحس، وندرك أنه من الممكن أن نصبح عاطلين، من الممكن أن نكون عمالا في الحد الأدنى، وعمالا لبعض الوقت، باحثين عن فرص العمل، وعمالا مؤقتين. ولكن ما يعرفه كل واحد منا نحن الأفراد، لم يصل بعد إلى إدراك حقيقتنا الجديدة المشتركة." إنه يمين الصدق، الذي يقول: طوباوية السوق الحرة ليست هي الحل، وإنما هي سبب المشكل الجوهري؛ ثم: إن مُولِّدا جديدا للنمو لن يبعث مجتمع عمل الوقت الكامل الطيب القديم إلى الحياة، وإن المرء ليستطيع رسم أهداف وطرق لنموذج مجتمع جديد والسير فيها. ويضع أندري غورتس مخططا لتغيير المنظور، فيقلب نقص العمل ويفهمه على أساس أنه رفاهية الوقت، ويكشف في نقص النمو دعوة

إلى القيام بالنشاط الذاتي الخاص.

أقترح أن نتقدم إلى الأمام خطوة أخرى حاسمة: إن نقيض مجتمع العمل هو تقوية المجتمع السياسي للأفراد، لمجتمع المواطنين النشيط في عين المكان، ولديموقراطية المواطنين المحلية وعبر الحدود في آن واحد بأوربا. ومجتمع المواطنين النشيطين هذا، الذي ينفصل عن حاوية الدولة الوطنية ويتم انتظام فعالياته في عين المكان وعبر الحدود، يمكنه أن يجد في الأمكنة الصغيرة إجابات عن تحديات الحداثة الثانية ويعمل على تطويرها - أكثر مما هنالك من فردية وعولمة، وتقلص في عمل الكسب، وحدوث الأزمات البيئية. وبهذه الطريقة تتسم الديموقراطية والهوية البلدية بالحياة - وإن حدث ذلك في الغالب بشكل مفعم بالنزاع - في مشاريع البلدية (المبادرات البيئية، تقويم٢١، والعمل مع المشردين، والمراكز المسرحية، والجدالية، والثقافية.)

والرؤية، التي تحل فيها تدريجيا إمكانية سيادة الوقت والحرية السياسية الممكن تجربتها في شبكات النشاطات المنظمة ذاتيا محل مجتمع متركز وراسخ في عمل الكسب، ترى نفسها تناسبا مع ذلك معرضة لعدد كبير من الأسئلة والمواقف المحرجة: كيف يتم تنظيم الأعمال العفوية؟ أليست هي إيديولوجية تعفي الدولة، خصوصا الدولة الوطنية، من مسئولية ضمان الرزق لمواطنيها؟

المجتمع المدني والديمقراطية المباشرة يفترضان أن يكون في وسع المواطنين إظهار القدرة على الالتزام والعمل به. ألم يتم بذلك إقصاء أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، لأنهم واقعون تحت الضغط الاقتصادي أوفي الحضيض منه ومبعدون ثقافيا؟ ألا تنبع فكرة ديموقراطية المواطنين إذن من مثالية الطبقة الوسطى؟ ثم: ألا يفتتح بهذه الطريقة قطاع للأجر الرخيص غير المنتج، يساعد على إلغاء عمل الكسب المنتظم؟

ولا ينبغي إضافة إلى ذلك أن تؤدي هذه الرؤية الرافضة للأمل الخاطئ في رجوع مجتمع عمل الوقت الكامل لا إلى تصدع طبقي جديد بين عمل الكسب من جهة وبين المواطنين العاملين والعاملات من جهة أخرى ولا إلى إبعاد النساء عن عمل الكسب وتكريس عملهن المزدوج بين عمل الكسب وعمل البيت. وبهذا المعنى فإن إحياء الديموقراطية البلدية يرتبط بالشروط الآتية لتوزيع العمل في المجتمع

"المتعدد النشاطات":

١- تقليص العمل في ميدان عمل الوقت الكامل بالنسبة إلى الجميع.

٢- نبغي لكل واحد وواحدة، من الرجال والنساء، أن يكون له أو لها رجِل في عمل الكسب كلما كانت لهما رغبة في ذلك.

٣- يتم الاعتراف بعمل الآباء والأمهات، وبالعمل مع أطفالهم، اجتماعيا مثلما يعترف بالعمل الفني والثقافي والسياسي، بحيث يسمح كلاهما مثلا بالحق في المعاش والضمان الاجتماعي.

٤- الالتزام بالوقت ذاته في عمل الكسب وعمل المواطنين يفترض بذلك إعادة توزيع الواجبات العائلية بين الرجال والنساء. بذلك يتجسد السؤال: كيف سيكون مجتمع المواطنين السياسي وفيما بعد الوطني في آن واحد ممكنا في أوربا؟ جوابي هو: لن يكون ذلك إلا إذا تم تحويل المؤقت الجديد في أشكال التشغيل إلى حق في عمل الكسب المتقطع، وحق في اختيار الوقت الممكن، وحق في سيادة عمل الوقت الجديد في إطار شروط تتصل بالتعريفة، إذ يمكن عندئذ نشأة أمكنة جديدة شاغرة تتناسب مع العمل والحياة والعمل السياسي وضمانها. بذلك يخول لكل إنسان أن يشكل حياته خلال فترة تستغرق سنة أو عدة سنوات في تحوله من الأسرة، والعمل، والراحة، والالتزام السياسي بصورة ذاتية بحيث تتلاءم مع حقوق الآخرين ومطالبهم.

الوجه الأخر المعكوس من الحنين إلى عمل الوقت الكامل هو الحصن الأخير، الذي ينبغي أن يتم الدفاع عنه بالأسنان والأظافر، وهذا حتى لا تبرز الأسئلة الكبيرة الملحة للحداثة الثانية من غير أجوبة عنها: كيف يمكن أن تغير حدود النمو في أشكال الحياة والعمل الممكنة؟ كيف تصبح أوربا سياسية ممكنة، ويصبح دستور ومجتمع أوربيان ممكنين، بحيث يسمح كل هذا بوضع أبجدية جديدة للفكرة الأوربية عن الديموقراطية بالنسبة إلى عصرنا الكوني؟ ما هي الأجوبة، التي تجدها البلدان فيما بين حماية الإنتاج الوطني واللامبالاة إزاء الهجرة الممكنة للشعوب من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية؟ وكيف يصبح الحب والحياة ممكنين بعد ثورة الجنسين؟ ما ذا تعني العدالة الشاملة ـ أو بعبارة أكثر تواضعا:

كيف يصبح هذا سؤالا حيويا بالنسبة إلى المناقشة السياسية عبر الحدود؟ إن التحديات لتبدو كبيرة ومخيفة جدا. ومع ذلك لا بد من مراعاة ما يلي: عندما يصبح ضياع عمل الطبقة الوسطى الجديدة خطرا على المجتمع والديموقراطية، يكون حينئذ من الممكن أن تشكل هذه الأسئلة الطبقة الوسطى الجديدة لبناء مجتمع المواطنة العالمية محليا وعبر الحدود في آن واحد.

بعبارة أخرى: الفرضية المضادة لمجتمع العمل ليست مجتمع أوقات الفراغ أو مجتمع الراحة. فهذان المجتمعان يظلان، بالاستعمال السلبي، حبيسين لقيمة استعمار العمل. فمجتمع المواطنة السياسي المستعمل سياسيا، والعامل بذاته، والواعي بذاته، هو مجتمع ثقافة اعمل - ذلك - بنفسك Do-it-yourself-Kultur، التي تطور مفهوم ما هو سياسي وتختبره وتحققه.

منهج له خطره

مارسيل بروست على حق: رحلة الاستكشاف الحقيقية لا تكمن في اكتشاف بلدان جديدة، وإنما في رؤية الحقيقة بعيون جديدة. وهذا يثير مشكلة منهجية بالنسبة إلى الاختصاصي في علم الاجتماع وهي كيف تكون دراسة عن مستقبل العمل، الذي يقطع صلته الذاتية بالمفاهيم الأساسية لمجتمع العمل، ممكنة على أساس من البيانات والبراهين العلمية؟ يستطيع المرء أن يجيب عن هذا السؤال بطرح السؤال الآتي: كيف يمكن أن يحلل حاضر المجتمعات المجزأة والمعولمة ويفهم دون سيناريوهات مستقبلية مناسبة؟

إن التحليلات التقليدية لمجتمعات العمل، التي لا تطرح بدائل مستقبلية، تجيب مع ذلك على هذه الأسئلة، بمعنى تمديد مجتمع العمل العادي وبديهياتها بالذاتية والاجتماعية والثقافية نحو المستقبل. وهناك على العموم بحوث وبراهين تقدم مفترضة في صمت أن نموذجي الماضي والحاضر يصلحان أن يكونا نموذجي المستقبل أيضا: وهما يتصلان بمجتمع العمل، ومجتمع عمل الوقت الكامل، وما لهما من أفكار أساسية، ومؤسسات وتنظيمات في مجال الاقتصاد والسياسة ومن هويات ثقافية أيضا. كل بحث تفصيلي عن مجتمعات العمل المتأخرة يقوم بناء على هذا، ولو تم ذلك بنوع من الشدة، على عقائدية خفية، تدعي ببساطة رؤيتها

للمستقبل على أساس من هذه الاستمرارية، ولكنها لا تبرز هذا تجريبيا ونظريا وسياسيا لا في صراعها من أجل سيناريوهات البدائل المستقبلية ولا في العمل ضدها.

لئن كانت العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم الاقتصادية، تجابه نفس المصاعب ونفس الأسئلة، فإن هذه لا تجيب عنها. إن قراءة مستقبل الاتجاهات والبيانات العامة الراهنة معقدة مثل قراءة الفنجان. ويقوم أساس هذه الصعوبات في أننا، ونحن في غمرة الشروط المحتملة لحدوث تغير أساسي في مجتمع العمل في حاجة إلى أطر مفهومية جديدة، حتى لا تطرح الحقائق الجديدة على بساط الأمر العادي بصفتها شواذ، وإنما يتم وصفها في كل مرة بأنها أشياء جديدة، لها خصوصيات، تتطلب منا الاعتراف بها. وهذا ما ستتم محاولته هاهنا؛ وبذلك تكون هذه الدراسة منتمية إلى فئة "الخيالي - غير الوهمي."[٤] والبرهنة غير خيالية nonfiction لأنها تعود بالوصف على الحاضر وعلى الوضع المستقبلي أيضا، وذلك في كل ما يمكن التفكير فيه وتوفيره من براهين، وبيانات، وتصورات، ونماذج. وهي خيالية، لأنها تضع مقابل الخلود الذاتي لمجتمع العمل، من حيث الواقع الجنيني، الصورة المعاكسة لما بعد مجتمع العمل، وهو مجتمع مواطنة سياسية يوجد اليوم وتتم ملاحظته بمعناه الجديد عبر المحلي وعبر الحدودي من خلال آثاره وملامحه الأساسية. وللقراء أنفسهم أن يحكموا في النهاية على ما إذا كانت هذه الصورة المرسومة معقولة، غير معقولة، خيالية، واقعية أو هي كل ذلك في آن واحد.[٥]

السؤال عن نقيض مجتمع العمل

كل الأسئلة، التي تتصل بصورة المستقبل، يجب الوصول بها إلى القمة، ليس رغبة في التطرف، وإنما لكسر مظهر ما هو عادي وطبيعي ودائم، يتحصن به الوضع - الراهن حتى يحول دون جعله موضع تساؤل. فالحاضر في حاجة إلى نقيض ليوضح إلى أي مدى يصل بعد حقه في السيادة، وأين يبدأ شيء آخر. ولكن ما هو نقيض ذلك، ما هو نقيض مجتمع العمل؟

يقال إن عمل الكسب سيختفي، إلا أن عمل الأسرة، عمل الآباء والأمهات، والعمل البيئي الصافي من أجل المصلحة العامة أو ذلك العمل، الذي يريد المرء أن يقوم به فعلا، سيحل محله فيما يرى الكثير من الباحثين. ويتضح مدى انصهار العمل في الحداثة الأوربية الثانية واختلاطه بوجود الإنسان وخلقه وصورته الذاتية في أن العمل في الدائرة الثقافية الغربية قد أصبح المصدر الوحيد، والمعيار الوحيد المعتبر لتقويم الإنسان ونشاطاته. ولا يعتبر ذا قيمة إلا ما يتضح على أنه عمل، يستحق أن يعرف ويحظى بالاعتراف: يبدو أن نقيض لمجتمع العمل قد تخلى عن أداء واجبه.

لقد أصبح العمل ذا قدرة كبيرة، حتى إنه لم يعد هناك في الحقيقة مفهوم مناقض للعمل - ونتيجة ذلك أن كل محاولات الخروج من دائرة - القيمة الشمولية للعمل، تصبح مثارا للسخرية. ذلك أن مجتمعا بدون عمل هو، فيما يبدو، مجتمع بدون وسط، مجتمع قد ضاع منه على العموم، في حياة الناس اليومية مثلما هو الحال في السياسة، والاقتصاد، والقانون الخ، المركز الموجه والتنظيمات المتساوية الأهمية. ولهذا السبب بالذات يجب أن تظهر رؤية، تستحق هذا الاسم، من نفوذ العمل هذا وتبدأ باختراق محرم السؤال عن نقيض مجتمع العمل.

والمهمة المتعلقة بتخطيط مستقبل العمل، تكمن على هذا الأساس في توجيه النظرة الحادة إلى مستقبل ما وراء مجتمع العمل. وبذلك يتم بشكل منظم الجواب عن سؤال إلى أي مدى بعد نعيش أو لم نعد نعيش في مجتمع عمل عادي.

من الناحية التاريخية يمكن التفريق بين ثلاث مراحل أو بالأحرى بين ثلاثة

نماذج تتصل بعلاقة العمل بالحرية، والعمل والفعل السياسي: أولا المدينة الدولة اليونانية، ثانيا ديموقراطية العمل في الحداثة الأولى، اللتان تعود أفكارهما إلى فترات طويلة، ولكن تحقيقهما في أوربا لم يتم في النهاية إلا فيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ أما ثالثا فإن الأمر يتعلق أيضا بالسؤال عن الكيفية، التي تصبح بها الحرية والسياسة وراء مجتمع العمل ممكنتين. وها نحن نقدم فيما يلي مخططا أوليا قصيرا، يكاد يكون معيبا، ليس له سوى هدف واحد: هو توضيح التغير الجذري للقيم عبر مراحل انتقاله من العصور القديمة إلى العصر الحديث.

المدينة الدولة اليونانية ـ أو: العبودية بالعمل (من خلال العمل)

كانت الحرية في اليونان القديمة وفي رومة تحدد في آخر الأمر، بل بصورة خاصة، عن طريق التحرر من العمل. من كان عليه أن يعمل، سواء أكان رجلا أم امرأة،لم يكن عبدا فقط، بل لم يكن يعتبر عضوا في المجتمع. كان المجتمع على العكس من ذلك قد وجد ونشأ في العمل السياسي. وعلى هذا فإن مملكة "أوقات الفراغ" لم تبدأ إذن وراء العمل، إذ حدد المجتمع نفسه بصفته العالم المضاد للعمل، وتم ملؤه بفن التبادل العام والراحة والفعل السياسي. على أن المدينة الدولة كانت تفترض مملكة للضرورة عديمة الشكوى في صورة مجتمع للرق وقمع للمرأة لا يعرف الإنسانية. وهنا انبنت حرية القليلين على عبودية الكثيرين، بل على إقصاءهم عن المجتمع.

ديموقراطية العمل الحديثة ـ أو: الحرية بالعمل

لئن كان العمل آنئذ قد أقصى الناس عن المجتمع، فإن العمل اليوم يكاد يصبح نواة للتكامل والقيمة لا بديل له في المجتمعات الحديثة.[٦]

لقد قلب السلم الهرمي القديم بين النشاطات "الدنيا" و"العليا"، بين المنشآت النافعة أو الضرورية وبين الفردية المفعمة بالمعنى، الحرة النشيطة (التي يتم التعبير عنها في اللغات الأوربية بمفاهيم مزدوجة مثل M ponos-ergon, labor -- opus, labour-work, Muehe-Werk عمل ـ الجهد) عند الدخول في الحداثة، قلب

على قدميه أو على رأسه حسب زاوية النظر. وبهذا المعنى فإن الحداثة تمثل ثورة حقيقية. فمن الآن فصاعدا سيحدد الإنسان بما كان يعانيه في العصور القديمة من إقصاء عن المجتمع: بعمله من أجل الكسب. وقد تم هذا التغيير المتطرف في تقويم العمل في موكب انتصار الإصلاح والثورة البرجوازية والاقتصاد السياسي.

لقد اشتقت كلمة "الصناعة"، التي أعطت اسمها للمرحلة في مفهوم "المجتمع الصناعي"، اشتقت، ويمكننا أنة نقرأ عنها عند سان - سيمون Saint - Simon، وهو مبدعها، من industria، وتعني المجتمع "النشيط." كان مفهوم المرحلة من هذه الناحية مفهوما نضاليا، تصدى لمقاومة سيادة الأشراف العقيمة. لقد بدأ إنسان العمل يظهر إنسان الراحة بمظهر الشرير ويكرس نفسه لإيديولوجية النمو، فأدى هذا بدوره إلى الدخول في قفص التفكير في إمبراطورية الضرورة.

"اعمل لكي يجدك الشيطان دائما مشغولا"، وهذا يتناسب مع ما جاء في خطبة لهيرونيموس Hieronymus ملاءمة لذلك. ومع موكب انتصار مجتمع العمل البرجوازي ازداد عدم الثقة في حياة البطالة والكسل. على أن تحقيق أخلاق العمل البرجوازية لا ينبغي أن تختلط بعمل الوقت الكامل. كانت نسبة البطالة المرتفعة أو نقص التشغيل من الناحية التاريخية هي الحالة العادية."[٧] ففي حوالي ١٨٠٠ كان هناك على التقريب الربع من السكان العاملين، وهو ما يسمى بالطبقة الدنيا، بدون مصدر منتظم أو مضمون للدخل. وكان حوالي النصف من وقت العمل عند الأجراء بدون مقابل، وكان ما يقرب من خمس القادرين على العمل يطوفون البلاد شحاذين أو مشردين، ومن بينهم اللصوص وقطاع الطرق.

لقد قدم إيفان اليش Ivan Illich في دراساته التاريخية الدليل على أن رفع قيمة العمل من قبل البرجوازية كان مطابقا لاختراع مزدوج: فيه تصبح تهيئة العمل المدفوع الأجر أداة حاسمة لمحاربة الفقر ولربط الناس بالنظام الاجتماعي في آن واحد. فمجتمع العمل يعني بناء على هذا مجتمع النظام. وهناك أمر لا يزال له اعتباره إلى يومنا هذا، وهو أن من يوجد العمل، يزيل الفقر، وإدمان المخدرات، وارتكاب الجرائم وغيرها. ذلك أن إيقاع العمل اليومي، ومبدأه، وقيمه، وتفهمه

للمسئولية الذاتية والتعاون،كل ذلك يتطابق مع المطالبة بالسيادة، بمعنى سيادة أصحاب مجتمع العمل حيال عمالهم وموظفيهم. لقد بقيت المطالبة بالنظام في مجتمع العمل، بل رفعت قيمتها وجنست فأصبحت هي الهوية المتصلة بعلم سلالات الإنسان، الذي لا يكّون هويته وشخصيته في النهاية إلا من خلال عملهوأصبحت اللعنة الإنجيلية، فقط من يعمل، يأكل - يحق له أن يأكل، وخُلُق العمل، هو الذي يبني وجود الإنسان؛ فقط من يعمل، هو - الإنسان.

البطالة ونقص التشغيل، أو بعبارة حديثة أكثر جمالا: كانت أشكال العمل والدخل الملونة، الخفيفة المتقطعة، حالة عادية من وجهة النظر التاريخية. والأكثر من ذلك أنه لم تكن هناك بطالة، لأنه لم يكن هناك معيار للعمل. وكانت الأقلية هي التي لها مكان ثابت مضمون في المجتمع، وكان الصعود والنزول الاستثناء، أما الفقر واليأس فكانا من "قضاء الله وقدره" بالنسبة إلى القسم الأكبر من السكان. وكان الأجراء، والمتسولون، والمجرمون يكونون أشكالا من الكيانات، كان تمييز بعضها عن البعض الآخر صعبا في أغلب الأحيان، وكانت هذه الأشغال هي مصدر الرزق الوحيد بالنسبة إلى عدد كبير من السكان.

لقد ولدت فكرة الديموقراطية في أوربا وفي الولايات المتحدة بصفتها ديموقراطية العمل - بمعنى أن الديموقراطية الحية تتطلب المشاركة الحية في عمل الكسب. لقد تم التفكير في المواطن على أنه مواطن العمل.كان هذا على أية حال هو المشروع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي تجلى فيه التعبير عن التجربة الكارثية مع الفاشية ومع صورتها المقلوبة الشيوعية. كان على مواطن العمل أن يكسب ماله بهذه الطريقة أو تلك ليفعم حقوق الحرية السياسية بالحياة. ولم يكن عمل الكسب يبني دائما الحياة الخاصة فحسب، وإنما كان يبني أيضا الحياة السياسية. بناء على ذلك فإن الأمر لم يكن يتعلق بملايين العاطلين عن العمل "فقط"، كما أنه لم يكن يتعلق بالدولة الاجتماعية أو بمنع الفقر والإقصاء فحسب، وإنما كان يتعلق بمستقبل الحرية السياسية والديموقراطية في أوربا.

إن الربط الغربي بين الرأسمالية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليس من باب "عمل البر والإحسان"، الذي يسعى المرء إلى توفيره عندما تضيق به الأمور. فالأرجح أن الرأسمالية، التي يتم التلاعب بها اجتماعيا،

إنما هي عمل يندرج تحت التنوير التطبيقي. فهو يقوم على إدراك أن أولئك الناس، الذين لهم سكن ومكان عمل مضمون ولهم بذلك مستقبل مادي، هم وحدهم المواطنون أو هم الذين سيصبحون مواطنين، يتبنون الديموقراطية ويمنحونها الحياة. والحقيقة البسيطة تقول: لا حرية سياسية بدون أمن مادي. إذن ليست هناك ديموقراطية، هناك إذن تهديد للجميع عن طريق الأنظمة والإيديولوجيات الشمولية القديمة والحديثة.

مستقبل العمل و الفعل السياسي

الظاهر أن مجتمع العمل يصل إلى حدوده تقنيا وبيئيا. على أن هناك مفارقة تبرز فجأة، كانت في السابق تحدد تطور مجتمع العمل: كان العمل قد جعل وسط المجتمع، الجميع يتمركزون حول العمل ويتوجهون به من جهة؛ وتمت محاولة كل شيء من جهة أخرى من أجل أن يتبخر العمل قدر الإمكان. فالإنتاجية، التي تستحق هذا الاسم، كانت تعني هي الأخرى دائما إلغاء عمل الإنسان. ولئن تم بهذه الطريقة خلق فعالية وجعلها قادرة على الاستقلال بذاتها، بحيث تفقد فيها الحياة النشيطة vita activa، إن لم تكن زائدة عن اللزوم، أهميتها المركزية، فإن ذلك يكمن في المنطق المتناقض للمجتمع المتمركز حول العمل.

عندما طرح على يورغن دورمان Juergen Dormann، مدير شركة هوكست المساهمة بـ Hoechst A هذا السؤال على التقريب: "إن أرادت شركتكم أن توسع حجم معاملاتها عن طريق منتجات جديدة، فهل يعني هذا أيضا خلق أماكن عمل جديدة؟"، أجاب "لا." وحين سئل أيضا: "إذا لم يتم إنشاء أمكنة عمل جديدة في صناعة الأدوية، في فرع يتوفر على تقنية عالية، فأين يتم إنشاؤها إذن؟"، رد دورمان: "هذا سؤال جيد"، ثم أضاف قائلا: "لا أشارك بعد في هذا الرياء، الذي يزدهر في كل مكان. فهدفنا هو الاحتفاظ بالوضع الراهن للتشغيل. ويجب علينا إضافة إلى ذلك أن نكون ناجحين للغاية."

من الواضح أن استعمال معارف جديدة وعلم جديد، أو علم مركب تركيبا جديدا على الأقل، قد بلغ قدرا معينا من الكثافة والسرعة، تجعلاه شبيها باستعمال مورد جديد.

"مثلما بدأ الإنسان، عند انتقاله من مجتمع الصيد والجمع إلى المجتمع الزراعي، يدرك أن الأرض، التي كان يجول فيها منذ العصور القديمة، مورد من الموارد، وبدأت المتحجرات المحتوية على الطاقة منذ ملايين السنين تلعب دورا جديدا تمام الجدة عند انتقاله من المجتمع الفلاحي إلى المجتمع الصناعي، كذلك صار للعلم الإنساني وفقا لشروط نشأته وتشابكه ومجال معاملاته المتغيرة خاصية جديدة. صحيح أن الإنسان كان دائما يسهل العمل على نفسه عن طريق العلم، إلا أن ذلك كان مجرد عامل مساعد لا غير. فقد حل العلم الآن محل الإنسان العامل، فأصبح الإنسان في خدمته. فانعكست علاقة العمل المتوفر في شكل الإنسان بالعمل المتوفر في شكل العلم. واستولى العلم بسرعة داخل العقول الإنسانية وخارجها على أجزاء متنامية من خلق القيمة."(٨)

يتسلل عدم الارتياح إلى النفوس، لأن الضمير الأخلاقي للعمل، الذي ساعد على انتصار الرأسمالية، قد قام على تصور غير كاف للإنتاج الآلي. والأسوأ من ذلك أن الخوف من الحرية يتجلى في المحاولة المتأخرة، التي قام بها مجتمع العمل من أجل استعادة الفردوس الضائع لعمل الوقت الكامل، وإنه لمن الممكن ملاحظة ذلك بشكل عام. فهناك في كل مكان شروع في البحث عن أشكال الإنتاج المكثف في مجال العمل والخدمات. على أن العين لا تقع إلا على قلة الإنتاجية في الفروع المنتجة وكذلك على ما يسمى بالخدمات "البسيطة" مثل التنظيف، والإشراف على الكلاب، ورعاية الأطفال والتجول بهم، والتسوق، والنشاطات الأخرى المتصلة بالخدم والخادمات، التي كان يقوم بها حتى الآن، في أوربا على أية حال، أعضاء الأسرة. وهذا يعني أن الخوف من الحرية يمتد إلى سياسة تخفيض الإنتاجية الحمائية، والدعوة إلى الخدمات البسيطة، التي تتميز بإنتاجية قليلة وأجور منخفضة، تتحدث بهذه اللغة. على أنه من المؤكد أن لتصور مجتمع العمل المتأخر دورا في أن نموذجه النظامي وأخلاقه الأرستقراطية تعتبر من الناحية التاريخية قديمة قدم أخلاق الفرسان أو الأخلاق الطبقية المتصلة بالأعمال اليدوية.

وهناك في الوقت نفسه نموذج جديد لمكافحة البطالة يلوح في ألمانيا، وهو ينبعث من منابع مختلفة للاتجاه لليبرالي والأخضر والبلدي. وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا المشروع في مفهوم مجتمع من النشاط الثنائي (أو الجمعي.) والأمر لا يتعلق

باستعادة عمل الوقت الكامل بمعناه التقليدي، الذي يتم فيه التمكن من الحرية والعمل السياسي والديموقراطية عن طريق عمل الكسب والسيطرة عليها وتحديدها، بل يتعلق الأمر. كما عبر عن ذلك أندري غوتس - بـ"فتح أمكنة استقلالية أكبر إلى جانب مركب الأجهزة وفوقها، تتخلص من المنطق الاجتماعي وتقاومه وتسمح بتطوير لا محدود للوجود الفردي."[9] ويتم هنا تحديد ما هو - أيضا - ممكن بصفته هدفا: فتح أمكنة تطور جديدة إلى جانب إمبراطورية لضرورة الحرية وضمانها، يمكن أن يتطور فيها نوع من النشاطات - عمل الأسرة، عمل المواطن العام.

وما دام يفهم من ذلك مجرد إعادة تقسيم النقص - حسب شعار: تقدموا نحو موقد المطبخ أيها الرجال! - فإنه ليظهر هنا فعلا أصل رؤية مفادها أن: نهاية مجتمع العمل، وجو الانهيار والاكتئاب، اللذان يظهران فيما يظهران من خلال العمل الإنتاجي التقني المتقدم، وكذلك من خلال الوعي بالدمار البيئي الممكن، يؤديان إلى الدخول في مجتمع سياسي يعمل ذاتيا.

قبل أن نتعرض لهذه المسألة بعد المشاهد المستقبلية للعمل مرة أخرى، ينبغي لنا أن نوضح أولا شروط الأطر والنقاط النسبية، التي تتم بواسطتها اليوم مناقشة مستقبل العمل.

الانتقال من الحداثة الأولى إلى الثانية. خمسة تحديات

الحداثة الثانية كلمة سحرية، تفتح أبوابا جديدة لمناطق التفكير. ففي كل مكان تغلي الأسئلة البركانية الكبرى، التي تبدو منطفئة: عندما ينتهي مجتمع عمل الوقت الكامل، يجب الاعتراف في نهاية الأمر بانهيار المعاشات، الذي يتجلى في عدم التوازن بين من يقل عددهم من العمال ومن يزداد عددهم من العجائز المعمرين طويلا. سيضمحل عالم الأفكار عن السيادة الوطنية ومعه سيادة الرأسمالية، التي ألفت الرفاهية في أوربا ما بعد الحرب. ووصف هذه التركيبة المؤسسية المتلاحمة من خلال نظرة إلى الوراء بوصفها حداثة أولى وفصلها عن حداثة ثانية لا تزال غير حادة بعد، يعني بادئ ذي بدء تجنب "الانعكاس الحمائي"، الذي شل أوربا ثقافيا وسياسيا بعد انهيار القطب الثنائي للنظام العالمي. ليس هناك من سبب يدعو إلى تعميم حلم الدوام القصير للتقدم الاقتصادي المتصل بنظام اجتماعي مستقر تقريبا في عصر التعادل الذري ليشمل الوضع النهائي لتاريخ المجتمع: أنظمة المفاوضات الجمعية الجديدة السائرة، والأشكال المصنعية من حيث العمل والإنتاج، والأحزاب الشعبية المتجذرة اجتماعيا وثقافيا، وأنظمة الضمان الاجتماعي العاملة بصدق، والأسر الصغيرة المقسمة بشكل تقليدي للعمل بين الرجال والنساء، وعلاقات العمل العادية بسيرة الكسب الموحد، تصبح اليوم في موكب "التحديث الانعكاسي" في "أوضاع ما بعد الوطني" (يورغن هابرماس (Juergen Habermas) موضع تساؤل.

والواقع أن التحول من الحداثة الأولى - وقد حددت عن طريق نموذج الحياة الجماعي، عمل الوقت الكامل، والدولة لوطنية والدولة الاجتماعية، والطبيعة المستغلة المنطفئة ببطء - إلى الحداثة الثانية - وقد حددت عن طريق الأزمات البيئية، وتقلص عمل الكسب، والفردية، والعولمة، والثورة الجنسية - معقد بشكل مضاعف. وذلك لأن أفكار التحول الأساسية الوطيدة (المتساوية الأهمية) تتغير من جهة، ولأن التحدي المركزي للحداثة الثانية - علميا واقتصاديا - يكمن من جهة أخرى في أن على المجتمعات في الوقت نفسه أن تستجيب لهذا التحول على جميع

المستويات. إنه لمن الخيال في النهاية أن نناقش مستقبل العمل دون أن نناقش مستقبل الدولة الوطنية والدولة الاجتماعية. وهذا في وقت، تعلن فيه الحداثة الثانية ونظرية النظام نهاية السياسة، ويبدو فيه" أطفال الحرية " وقد زهدوا، دون تمسك بالتقاليد، دون نزعة إلى الاحتجاج، في السياسة كلها بمنظورات بدوية مستقبلية.

في مقابل هذا اليأس يضع دعاة الحداثة الثانية النظرة الواقعية لتفاؤل متشائم. فمن يشخص اليوم الانهيار بدون بداية جديدة فهو أعمى، ومن يتحدث عن الانتفاضة دون الانهيار فهو ساذج.

ماذا يعني "التحديث الانعكاسي"؟

"التحديث" كلمة سحرية هي الأخرى، يرتمي معها إلى آذان الكثير كلمات: الأمركة، والأوربة، والتغريب، باختصار: الاستعمار. وكلمة "انعكاسي" الصغيرة لا تساعد هنا كثيرا على التقدم، بل العكس: "التحديث الانعكاسي" يحدث لدى العارفين شعورا بالإطناب كمن يقول غرة بيضاء (الترجمة الحرفية لا تفيد أي معنى في العربية.) ذلك أن التحديث يتضمن دائما الانعكاس على التحديث.

ولكن الاثنين لا يخلوان من سوء فهم مركزي: فالتحديث الانعكاسي لا يعني التفكير في نتائج التحديث ولا المركزية الأوربية لسياسة التحديث القديم. فعن طريق "التحديث الانعكاسي" يتم دفع التغيير الذاتي غير المقصود وغير الملاحظ ودفع تفتح حداثة الدولة الوطنية الأولى نحو المركز. فلم يعد التغير في المجتمع، وإنما هو تغير المجتمع، المجتمع كله، وبعبارة أدق: تغيير أسس المجتمعات الحديثة كلها. في السابق كان التغير الاجتماعي مرتبطا بالثورات. بمعنى:

- كانت نخب جديدة على استعداد للظفر ببغيتها
- كانت مذاهب اجتماعية جديدة، وطوباويات سياسية أخذت بتفسيرات وممثلين، دافعوا عن نظام الحكم القديم.
- خيارات سياسية تحققت بناء على ضغط من تحت؛ والأمثلة التاريخية على ذلك هي البرجوازية الليبرالية (التنوير جون لوك John Locke وآدم سميث Smith Adam، والطبقة العاملة، ماركس، إنغلس، لينين.)

- نشأت خطوط نزاعية، وتفاقمت سياسيا.

لكن مفهوم "التحديث الانعكاسي" يستهدف خلافا لذلك الانقلابات بناء على التحديث السريع المتطرف، الذي لا تنطبق عليه كل هذه السمات. فليس هناك نخب من تحت ولا طوباويات جديدة ولا جبهات واضحة من النزاعات. بالعكس: فهذه الانقلابات تحظى بالنجاح رغم أنها تضر بالأغلبية وتفضل الأقلية النخبوية (مثل اللاعبين الكونيين.) global players أجل، هذه الانقلابات قوية، حتى ولو لم يجعل منها أحد هدفا سياسيا ولم يتم التفاوض بشأنها بشكل مناسب في ميادين الرأي العام والسياسة ولا هي اعتبرت موضوعا تؤسس عليه القرارات السياسية. وكيف يكون ذلك؟ يكون عن طريق ما أعلن عنه صراحة في الليبرالية الجديدة من سلطة التجديدات التقنية الاقتصادية وفعاليتها في الرأسمالية الكونية، التي تثوّر أسسها الاجتماعية الخاصة. إن "التحديث الانعكاسي" يعني الانتقال من الحداثة الأولى المنغلقة للدولة الوطنية إلى حداثة ثانية مفتوحة خطرة تتسم بعدم الاستقرار العام خلال استمرارية التحديث "الرأسمالي"، الذي يتخلى عن قيوده الوطنية والاجتماعية.

على أن الحداثة الأولى، التي يعود تاريخها الفكري إلى عصور سابقة، والتي لم تتحقق تركيبتها المؤسسية المتلاحمة إلا في غضون التحول الكبير، الذي حدث في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، يجب أن تفهم على أنها تعبير عن "حداثة منصّفة" ذات طبيعة متميزة. ففي هذا النموذج، الذي تعضده صورة المجتمع الصناعي، تتحدد المبادئ الأساسية للحداثة بشكل طبقي على نحو ما، حين تقدم في شكل مقدمة قاعدية لم يقع الطلب عليها. وهي:

- المنظمة الوطنية للاقتصاد "القومي"،
- طرد النساء من سوق العمل إلى أبعد حد،
- منع حقوق أساسية معينة عن النساء والأطفال،
- وجود الأسر الصغيرة السليمة كشروط إنتاج لقوة العمل المنتجة للبضائع الرجالية في الغالب،
- عوالم الحياة المغلقة، ذات الطابع الطبقي، الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية بوصفها شروطا اجتماعية لتكوين الطبقات،

– السلم الهرمي للخبراء وعديمي الخبرة يقوم أساسا على احتكارات علمية متصلة بالمهنة والمرا قبة وكذلك

– الربط الإقليمي "الطبيعي" على نحو ما بين الإنتاج والتعاون والمصنع بصفتها مسرحا تظهر فيه تناقضات العمل ورأس المال، ويكون من الممكن في الوقت نفسه تنظيمها وترويضها.

هذه "المقدمات القاعدية" تعني أيضا أنها تلقي بأضوائها على المجتمع كله في صورة هويات وجدانية (الطبيعة الثانية) مؤسسية وفردية. وهكذا تحدد المطالبة العمومية في نموذج الحداثة الأولى بالتحديث على أساس بديهية الفروق والحدود الاجتماعية، التي تقوم في جوهرها على "الفئات الطبيعية" الوهمية، مثل الفرق بين الرجال والنساء، بين الصغار والكبار، بين اقتصاد يستمد اتجاهه من النزعة الوطنية أو من "المورد الطبيعي" المزعوم المتوفر، الذي يمكن استغلاله. وفي موكب انتصار العمومية في الاقتصاد، وانتصارها كذلك في القانون والمجتمع، أي في المواقف وأشكال الحياة الذاتية للناس - يتحطم الحلم الدائم للحداثة الثانية. فعملية الفردية مثلا تربط التوقعات على هذا الأساس بـ "حياة خاصة"، تخلق الإشراك المتعاقب لجميع السكان في التعليم وفي سوق العمل وتجعل له مكانه في القلوب وبذلك يدفع "انعدام النظرة الجديدة" (هابرماس) في البنية الثقافية التحتية (وصولا إلى مفهوم الحب والألفة)، التي تضع المنظمين والممثلين (العلميين الاجتماعيين) لمجتمع الأفراد أمام ألغاز جديدة على الدوام.

في الحداثة الثانية تصبح عملية التحديث انعكاسية من حيث مجابهة ما ينجم عن نجاحاته المقصودة وغير المقصودة. وهذا يعني نزع الحدود، لأن شروط الأطر الاجتماعية "الطبيعية" المزعومة للحداثة الأولى يتم إلغاؤها في موكب التحديث المتواصل:

– تتضاءل البنية الطبقية الداخلية للطبقات ومعها مجتمع الطبقات، بينما تزداد التفاوتات الاجتماعية حدة.

– الأزمات البيئية، التي اطلع عليها الرأي العام، تقوي النظر إلى الوعي الثقافي وتقويم "الطبيعة."

– العلاقات الجنسية والجيلية بين الرجال والنساء، وبين الكبار والصغار تفقد مقدماتها القاعدية الطبيعية، وبذلك تتسلل الثورة إلى عالم الأسرة الصغيرة بكل ما لها من تصور عن كيفية تقسيم العمل، والحب، والحياة المنزلية.

– حتى مجتمع عمل الوقت الكامل ومجتمع العمل الرسمي ومعه الشبكة الوطنية المرتبطة به، تتعرض لأزمة خلال طريقة الإنتاج والتعاون "المنزوعة المكان."

– عالم تصور الجو الخاص من حيث تنظيم "السيرة العادية" الموجهة نحو فرص السوق وحدها يصبح ثانية ذا طابع سياسي.

– تجربة المخاطر المدنية الشاملة تضع الخبرة التقليدية في الاقتصاد والسياسة والعلم موضع تساؤل وتطلق الحرية للحركات الديموقراطية الأساسية في الجدل العام بين الخبراء وخصومهم. (technological citizenship).

وبتعبير مجازي يمكن القول أننا نتعامل مع "ثورة الآثار الفرعية."[١٠] فالمفاهيم مثل "الثنائية"، و"انعدام الحدة" و"التناقض" وكذلك "الحيرة" تصبح لها أهميتها، وهذه الأهمية تنمو فيما يبدو مع الانقلابات ولن يتم القضاء عليها: ممن يطلب المرء شيئا؟ كيف يمكن تحديد الوضع الجديد؟ من هو "الشخص" الذي يمكن أن يكون هو رجل الإصلاحات الضرورية؟ المهم هو أن الأسئلة لها من يمثلها أقوى من الأجوبة.

لعل الأمر الحاسم يكمن هاهنا بالذات: فالأجوبة المؤسسية للحداثة الأولى - تقنية أكثر وأفضل، ونمو اقتصادي أكثر وأفضل، علم أكثر وأفضل، وتمايز وظيفي أكثر وأفضل - لم تعد مقنعة ولا ثابتة. وبهذا المعنى تعيش في الوقت الراهن شركات على مستوى العالم تغيرات قاعدية، تضع مفهوم الحداثة القائم على التنوير الأوربي محل تساؤل وتفتح حقلا متعدد المعاني من الخيارات، التي تنشأ عنها أشكال اجتماعية وسياسية لم تكن منتظرة.

لقد بدأت المناقشات الاجتماعية في التسعينيات بالإزالة المتزامنة للأشكال الاجتماعية والسياسية القديمة والحيلولة دون نشوء ما هو غير متوقع منها. لقد أعطى البعض لمفهوم "ما بعد الحداثة" تحولا أخلاقيا سياسيا، وأنثويا فيما بعد. (Lyotard, Harawey, Bauman; Sennet) وتحدث آخرون عن " تحديث انعكاسي

(Beck, Diggens, Lash) أو" الطريق الثالث" (The Third Way Giddens) وغيره؛ وقد تكونت دائرة في محيط "العولمة الثقافية" و"المحلية المعولمة" (Urry, Robertson, Lash) وغيرهم؛ وهناك مؤلف آخر مهم هو أرجون أبادوري Arjun Appadurai بمفهومه عن "المشاهد العرقية" Ethnoscape و"التدفقات الكونية." Global Flows ومن هذا القبيل "العصر الكوني" Global Age عند مارتين ألبروMartin Albrow ؛ وكذلك مفهوم "مجتمع العلم والإعلام" (Cetina-Drucker, Castells, Latour, Knorr) و"ما بعد الوضع الوطني." (Habermas) الوحدة لها ثلاثة أضعاف:

١- هناك "مناهضة للتاتشرية" بالمعنى النظري والسياسي: كانت مارغريت تاتشر هي التي صرحت، ليس هناك غير الدولة، والسوق والأسرة والمجتمع شبح، وقد أسرعت في تهيئة هذا الوضع سياسيا. ويمكننا القول إن النتائج الوبيلة لتوني بلير Tony Blair هي سبب هذا التطور السياسي. إنها هذه القرابة البنيوية - وهي ليست بالضرورة قصدية - لما بعد الحداثة، والتاتشرية والليبرالية الجديدة، التي ترمي إلى إنكار وإلغاء المجتمع والسياسة، والتي ثارت عليها العلوم الاجتماعية الطليعية خلال التسعينيات.

٢- الشروط الإنسانية تنفتح: مهما اختلفت المفاهيم الأساسية بين المؤلفات والمؤلفين في الجزئيات، فكلهم متفقون على أن الشروط الإنسانية في نهاية القرن العشرين تتضمن تطلعات، واضطرابات، وتناقضات وأخطارا مزدوجة بصورة أساسية.

٣- الأمل واليأس جانبان لشيء واحد: بالوقوف إلى جانب وضد بلاغة الانهيار والأزمة وبالوقوف ضدهما يضع الجميع نسقا للبداية وإعادة الهيكلة. فهم إذن يجهدون أنفسهم من أجل مقولات جديدة، وإحداثيات جديدة، وتحديدات مكانية وزمانية للأمور الاجتماعية والسياسية. والسؤال، الذي يجمع بين هؤلاء المؤلفين المختلفين والمفاهيم الأساسية، تقول هكذا: ما الذي سيبدأ عندما تغيم المعالم والأسس وخطوط النزاع للحداثة الأولى وتختفي؟ سيكون الجواب عن هذا السؤال، كما سبق القول، في هذا النص بمعنى التمييز الذاتي بين الحداثة الأولى في الدولة

الوطنية وبين الحداثة الثانية المنزوعة الحدود.

على من يفرق بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية أن يجيب عن سؤالين، الأول: أين تكمن الاستمرارية؟ الثاني: أين يكمن الانقطاع والتصدع؟ إن التمييز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية لا يكمن في أن الحداثة الثانية تعرف التصدعات والانهيارات والأزمات، بينما لا تعرف الحداثة الأولى ذلك. بالعكس: لئن كان النظام السياسي للمجتمعات يتضمن على الدوام تناقضات ونزاعات، فإن ذلك يعتبر سمة أساسية في التحديث. ليس هناك في المجتمعات الحديثة تناسق ثابت بصورة مسبقة بين القيم، التي تجعل لنظام سياسي واجتماعي شرعيته، وبين السيادة المؤسسية، والأنظمة المتمايزة، والمصالح الاجتماعية والاقتصادية، والرابحين والخاسرين من المستجدات والانقلابات وكذلك من مطالبات الأفراد بحياتهم الخاصة. إنها بالأحرى النظرة إلى المجتمع المؤقت الدائم وإلى احتمالات حداثة معقدة ناقصة متناقضة في حد ذاتها، تزيد من اتساعها وحدتها عقلنة العلوم الاجتماعية.

ولا يكمن التمييز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية أيضا في أن الحداثة الثانية اشتملت مسائل العولمة، والفردية، والثورة الجنسية، والعمل غير الثابت، والأزمات البيئية، بينما خلت منها الحداثة الأولى. إنما السؤال الحاسم يقول: كيف تم الوعي بها وكيف تمت معالجتها؟

يعود سبب التصدع المرحلي إلى أن الأفكار الرئيسية للحداثة الأولى وما صحبها من أجوبة جوهرية مؤسسية، تنم إحداها عن الأخرى، فقدت بديهيتها وقدرتها على الإقناع: فهناك في بعد العولمة فكرة الإقليمية، وفي بعد مجتمع العمل فكرة عمل الوقت الكامل، وفي بعد الفردية فكرة الجماعة المزعومة والترتيب الهرمي، وفي بعد العلاقات الجنسية فكرة التقسيم "الطبيعي" للعمل بين الرجال والنساء، وفي بعد الأزمة البيئية فكرة استغلال الطبيعة كأساس لنمو لا حد له. وقد ارتبطت بذلك نتيجة حاسمة: هي انهيار الأفكار الرئيسية، والقواعد الأساسية، وبالتالي المطالبة الاحتكارية بالتحديث الذي يكمن أصله في الحداثة الغربية الأوربية.

في نموذج الحداثة الأولى يتغير كل شيء بصورة مستمرة - باستثناء المقولات القاعدية والأفكار الرئيسية للتغير الاجتماعي. غير أن هذه المقولات والأفكار - لا سيما الاقتناع بأن لنتيجة كل مشكل، يخلقها التحديث نفسه، يقدم في النهاية حلا قوميا - تصبح في الحداثة الثانية موضع تساؤل عام. ويتم هذا مرة على نحو مؤسسي، وأخرى على نحو استدلالي. بمعنى أن التغير النموذجي من الحداثة الأولى إلى الثانية يستقطب المجموعات الاجتماعية ويسيسها أيضا، وذلك بصفتها نزاع الحداثتين. على أن ذلك يرتبط في الوقت نفسه بمطالبة العلوم الاجتماعية بتغيير نظرياتها - وفقا لمفهوم ماكس فيبر تماما: عندما يواصل ضوء المشاكل القيمية والعالمية الكبيرة زحفه، فإن على العلماء أن يعيدوا تجهيز آلياتهم الخاصة بالمفاهيم.

نظرة التغيير هذه بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية، التي تقوم على أساس نظري، ينبغي أن تتجلى خطوطها العريضة في مثال العولمة.

العولمة - أو "نزع المكان عما هو اجتماعي"

في نموذج الحداثة الأولى يتم تفسير العولمة "البسيطة" بناء على الإدراك الإقليمي بين الدولة والسياسة، وبين المجتمع والثقافة. وعندئذ يبدو الأمر هكذا:

- نمو التداخل الخارجي بين المجتمعات الوطنية القائمة.
- إضافة إلى ذلك ينشأ، كما لو كان الأمر فوق هذه، شركات وممثلون على المستوى الوطني وعبر الحدود.

الهويات "المتعددة الثقافات" تسيء إلى نظام المجتمعات الوطنية المنظمة حكوميا، التي أريد لها أن تكون "كتلا متراصة" منسجمة نسبيا.

- هذه النظرة إلى العولمة بصفتها حدثا "بين الوطني" و"بين الدولي" و"بين المجتمعي" من التشابكات والتغييرات المتنامية لا تضع التفاوتات بين العالم الأول والثالث، والتقليد والحداثة موضع تساؤل، وإنما تؤكدها.

كل هذه السمات تدل على أن العولمة تفهم هنا على أنها تكميلية، وليست استيعاضية: إنها تشترط المبدأ الإقليمي، الإدراك الإقليمي للدول والمجتمعات

المحددة مكانيا والمحددة داخليا وخارجيا بصورة واضحة نسبيا.

الأمر الحاسم هو النتيجة: في هذا النموذج تبدو العولمة بوصفها قضية آتية من خارج، تغسل دائما "العالم السفلي" البيئي والأخلاقي والسياسي، الذي ترتكز عليه الدول الوطنية للحداثة، وقد تجرفه، لكن ذلك لا يحدث إلا لأن المبدأ الإقليمي للاجتماعي والسياسي يظل شرطا من غير سؤال. والنتيجة هي أن "المجتمع العالمي" ينظر إليه على أنه فسيفساء اجتماعية وطنية. ذلك أن "الحجيرات المجتمعية" المفردة، التي جعلت على أساس أنها متراصة ومتداخلة نسبيا، تنشئ الأمكنة الجغرافية السياسية، التي تنضاف إلى مجموع مجتمع الدول. عندئذ يعني المجتمع العالمي: مجتمع المجتمعات، الذي يضم كل الكتل الاجتماعية الوطنية والإقليمية (ولا يلغيها)!، إلا أنه لا يعرف بعد ما الشيء الذي سيجابهه. هذا التفهم للعولمة "بسيط" و"خطي"، لأنه يفترض دون سؤال توفر المقدمات القاعدية للإقليمية إلى حد كبير، ويطبقه على مفهوم العولمة، الذي يضع هذه المقدمة القاعدية موضع تساؤل.

تقوم العولمة "البسيطة" على فرضيتين أخريين: من جهة ينظر إلى العلاقة بين المثلين عبر الحدود والأمكنة بالنسبة للوطني بمثابة التعادل. وما يربح عبر الحدود - السيادة، وسلطة القرار العسكري، والنوعية الديموقراطية -، يجب أن يفقده المكان الوطني. ولربما يستطيع المرء القول: إن المتخطي للحدود يبدو بمثابة شبه عدو، عدو "للفن الثالث." فالعولمة تهدد السيادة الوطنية، وهوية "الوطن"، حقا ليس في مجال المنافسة، والفتح، والقمع، ولكن ذلك يتم بشكل "مدمر" من خلال نمو التبعيات الاقتصادية، وسلطة قرار الممثلين عبر الحدود، والتأثيرات الثقافية المتعددة.

من جهة أخرى يسير هذا الإدراك الإقليمي للعولمة مع سوء فهم أساسي جوهري للمجتمع والثقافية، والأمة، والهوية. والفرق الأكبر بين العالم القديم والجديد بهذا المعنى هو أن هناك أناسا يعيشون في معظم الأقاليم القديمة لأوربا ويتصورون أنهم كانوا دائما فيها. غير أن أساطير الأصول الوطنية تعود إلى تاريخ حديث. فهي (وصولا إلى الرمز الوطني لأهل اسكوتلاندا، المتمثل في "الجبة

الاسكوتلاندية، التي اخترعها أحد صناع الملابس الإنجليز من كتان إنجليزي) لم "تخترع" بأتم معنى الكلمة إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لا تغير العولمة في نموذج الحداثة الثانية الانعكاسية العلاقات بين الدول والمجموعات الاجتماعية الوطنية وفوقها فقط، وإنما تغير أيضا النوعية الداخلية لما هو اجتماعي فيها: فما يتكون منه "المجتمع" و"السياسة" يصبح موضع تساؤل، لأن مبدأ الإقليمية يصبح هو الآخر موضع تساؤل. بعبارة أدق يتحطم التطابق المزعوم بين الدولة والمجتمع ويلغى بحيث إن أشكال الفعل والعمل والحياة الاقتصادية والاجتماعية لن يتم إنجازها بعد وعلى نحو متزايد في حاوية الدولة.

بناء على هذا فإن نواة العولمة تظهر في نزع الإقليمية عن الأمر الاجتماعي. فالاقتصاد والسياسة وأساليب الحياة لا تتزاحم فقط على مغادرة حدود الدولة الوطنية القديمة، وإنما تغير مجموع الأوضاع في داخلها. لا يتزايد حدوث ذلك في نفس الوقت، وإنما في نفس المكان أيضا من غير أن يكون تفكيرنا وفعلنا قد أعدا لمجابهة الهبوط، الذي ينجم عن المسافة، إذ تضيق المساحة في العالم فجأة، ولا يعود ذلك إلى تزايد عدد السكان، وإنما يعود إلى الأثر الثقافي، الذي يقرب فيما يبدو بشكل لا معدى عنه كل ما هو غريب وبعيد. لقد لاحظ أرجون أبادوي، الهندي الأمريكي المتخصص في علم الإنسان، بهذا الصدد الظاهرة المعاكسة: هي أن محافظة المواطنين وغيرهم من الذين جاءوا إلى الغرب بصفتهم مهاجرين، على الغربة والبعد الثقافيين وعدم تخليهم عن "المكان العرقي"، الذي تسانده وسائل الإعلام والاتصال، يجعلانهم يعيشونه في وطنهم الافتراضي وهميا.

إذن فإن التماسك الداخلي في نموذج الحداثة الثانية، وهو الصورة والتركيبة الاجتماعية المكونة من الثوابت المتعلقة بعلم الإنسان والوظائف الإلزامية للحداثة الأولى، يصبح موضع تساؤل: فها هي صورة إقليمية ثابتة لمجتمع مرحلي، وقع على العموم في أسر خيال سياسي وثقافي واقتصادي، دأب على إنعاشه طوال قرنين من الزمان، تنحل وتتفكك. وتتطابق مع الرأسمالية الشاملة عملية العولمة الثقافية والسياسية، التي تلغي الإقليمية بصفتها مبدءا تنظيميا للمجتمع.

وبصفتها مبدءا تنظيميا للعلم الثقافي، الذي تتمركز فيه صور الذات والعالم المألوفة.

رأس المال كوني، والعمل محلي. يمكن إيضاح ما يعنيه نزع الإقليمية أو نزع المكانية عن الاجتماعي والسياسي بشكل خاص بواسطة الفعل الاقتصادي ومستقبل العمل المرتبط به. فالاقتصاد الشامل يرتكز على القدرة على قتل المسافات وتنظيم عملية تجزيئية للعمل في الزمن الفعلي من خلال وحدة سيارية. والنتيجة هي أن التركيبة الداخلية، والهندسة التصنيفية للمجتمع تتغير. كان التعارض والتآزر بين العمل ورأس المال في الدولة الوطنية والدولة في أوربا القارية قد شكل حسب النموذج المهني "قوة التنظيم." فهؤلاء الممثلون يساومون بانتظام على أسهمهم في كل مرة في "الكعكة الاقتصادية"، بمعنى النتاج الاجتماعي الإجمالي الوطني. أما في لعبة القوة عبر الحدود، فإن القوة التنظيمية الإقليمية يتم التحايل عليها وتعوض عن طريق ما يشبه قوة الحرمان عبر الحدود.[11] وهذه القوة تتفوق على قوة التنظيم، لأنها لا تتحرك في "المساحة" فقط، وإنما لأنها تفعل فعلها أيضا في قوة "المكان" عبر الحدود. وعلى الرغم من أن لهذا اعتباره أيضا هناك حيث لم تصبح العولمة (بعد "حقيقية" عبر الاستثمارات الأجنبية أو العلاقات التجارية عبر الحدود)، ولكنها إمكانية معروفة تتحكم في صفحات الجرائد وفي رؤوس الممثلين. وعلى هذا فإن بلاغة العولمة المخرجة بشكل علني هي أيضا استراتيجية استدلالية، يمكنها أن تطور نبوءة الإنجاز الذاتي prophecy self-fulfilling.

إن القضايا الاقتصادية لتفقد ثبوتها المكاني الواضح. وبذلك تنشأ مقدمة لا مناص منها فيما يبدو تتصل بالنظام الصناعي الاجتماعي، بمعنى ضرورة الاشتراك في العمل في مكان معين. وتفقد المسافات الجغرافية أهميتها بصفتها حدود المنافسة "الطبيعية" بين أماكن الإنتاج. و في المكان "المنعدم المسافة" للقرب المتوافر عن طريق تقنية الإعلام يمكن الآن أن يتنافس الجميع على أمكنة العالم كله من أجل الاستثمارات المالية المتنافية والقوة العاملة ذات الأجر الزهيد المتوفرة في

كل مرة.

وبذلك تتغير مواقع علاقات القوى بين العمل ورأس المال في تركيبة المكان والزمان وتصبح أكثر حدة. وصياغة ذلك هي: العمل محلي، ورأس المال كوني. ويتلاءم التمييز المرحلي في النوعية التنظيمية مع هبوط القوة المحلي والاجتماعي: رأس المال منسق بشكل شمولي، والعمل فردي. والصراعات بين المصالح الرأسمالية المتنوعة والطبقات العمالية الافتراضية تظل مرتبطة بالتناقض بين منطق التيارات المالية غير المحدودة وآفاق التجربة المجزأة.

تدويل الإنتاج يمكن الشركات من فائدتين استراتيجيتن على الأقل: المنافسة الشاملة بين القوى العاملة الباهظة الثمن والرخيصة الثمن، والإيقاع بين شروط الضرائب ومراقبتها واحتيال بعضها على بعض. وفي وسع المرء أن يرى في هذه القوة الجديدة للشركات عبر الحدود كيف يتم بنجاح نقل قوانين السوق إلى ميدان السياسة. ولكن الحقيقة هي أن هذا الوضع ألذ من ذلك بكثير. فبما أن استعمال الخدمات الجماعية العديدة (الجامعات، والمستشفيات، وأنظمة حركة المرور، وأحكام القضاء، ومخصصات البحث) ليس مرتبطا بأمكنة جمع الضرائب، فإن هناك شركات عديدة تستطيع النزول بالضرائب إلى الحد الأدنى، ولكنها في الوقت نفسه تجعل من الدول، التي تتوفر على أفضل المؤسسات القاعدية مقرا لها.

شركات عديدة تستغل مستوى الضرائب المنخفض لدى الأمم الفقيرة وتتمتع بالمستوى المعيشي الرفيع للدولة الغنية.

من الممكن اختيار مكان الاستثمار، ومكان الإنتاج، ومكان الضرائب، ومكان السكن بشكل يجعل هذه بعض الأمكنة منفصلا عن بعض الآخر. هناك شركات عديدة تستغل مستوى الضرائب المنخفض في الدول الفقيرة وتنعم بالمستوى المعيشى الرفيع للدول الغنية، فهي تدفع الضرائب هناك حيث تكون على أدنى مستوى لها، وتعيش هناك حيث تجد أجمل مكان يلائم طموحها، وتستفيد هكذا من المؤسسات القاعدية الباهظة من غير من أن تفعل شيئا.

قد يستطيع المرء حصر الوضع العالمي الناشئ ـ بطريقة ساخرة ـ في هذه

الصورة: لعب رأس المال، والعمل، والدولة في الحداثة الأولى لعبة الدعوة (في أغنية الأطفال) إلى خبز الكعك في صندوق الرمل (المحدد والمنظم من قبل الدولة الوطنية) وهذا في الوقت، الذي كانوا يتبادلون فيه جذب الكعك الرملي من الجاروف حسب قواعد "الصراعات المؤسسية." والآن يتلقى الاقتصاد فجأة حفّارة على سبيل الهدية ويفرغ صندوق الرمل كله. وفي مقابل ذلك بقيت النقابة والسياسة حيث هما وألقي القبض عليهما فأخذتا تستغيثان.

أمكنة العولمة: على هذا لم تعد العولمة في نموذج الحداثة الثانية خارجية وإضافية، وإنما صارت تفهم على أساس أنها استبدالية بالنسبة إلى" صورة الحاوية " للمجتمع والدولة، أي بصفتها لعبة القوة عبر الحدود المنزوعة المكان، لا مناص بعد من اكتشاف قواعدها وحدودها وتناقضاتها ومآزقها. أما ما يظهر الآن فما هو إلا تناقض بين القرب الاجتماعي والبعد الجغرافي: لقد أصبحت التناقضات والتفاوتات البعيدة جغرافيا تختبر وتعاش اجتماعيا، في حين ينعكس الأمر في مقابل ذلك، وهو أن القرب الجغرافي ليس له مساس بتفاوتات العوالم الاجتماعية. وهكذا يستطيع الإنسان أن يعيش في عين المكان مثلما يعيش فوق كواكب مختلفة، في حين أن القارات تذوب في المكان الاجتماعي الخاص بحيث يستطيع الإنسان أن يتعايش مع غيره على البعد كما يتعايش الجيران.

يظهر هذا بداية في عواصم السوق العالمية - لندن، ونيويورك، وطوكيو، هونكونغ، وسان باولو، وباريس، وفرانكفورت الخ -، التي تشير، فيما يظن ساسكيا ساسن Saskia Sassen إلى مستقبل المدينة.[١٢] وهنا لا تأخذ المشاكل الاجتماعية المجتمعة على المرء أنفاسه بأتم معنى الكلمة، وإنما تتضمن أيضا التعبير في أثناء ذلك عن الجديد المميز، وهو أن أقساما من المدينة، والشركات، والمجموعات المهنية، بمعنى ملايين الأفراد من جميع الأجناس والأديان، تعزل محليا وتظل مرتبطة من حيث العيش والعمل. وعندها يتشكل تناقض القرب الاجتماعي والبعد الجغرافي في الصورة الاجتماعية المكانية المتمثلة في انعدام التكامل المحلي عند التكامل الشامل.

لقد أظهرت بحوث النموذج الناجح لسيلكون فالي Silicon Valley في التسعينيات أن العلاقات الإقليمية وعبر الإقليمية تلعب دورا رئيسيا بالنسبة إلى "الابتكارات الثقافية" التقنية والاقتصادية. وبهذا المعنى يقيم ريتشارد غوردن Richard Gordon الدليل على "أن التسويات المحلية في السياق الجديد الشامل تهيئ الأساس لمشاركة الشركات المحلية والممثلين الاقتصاديين في التشابكات الشاملة للأمكنة الاقتصادية الإقليمية."[١٣]

من الواجب على الشركات الكبيرة والصغيرة، وعلى رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات، إن هي أرادت أن تنشط بصورة شاملة، أن تفعل أولا ما يلي: تطوير استراتيجيتها المحلية. فالعولمة تشترط الأمكنة - طبعا بناء على حساب مغاير اجتماعيا ومكانيا، لأن ما كان من الضروري أن يكون في السابق مجموعا في مكان واحد، يمكن أن يصبح وحدة تعاونية منتشرة في أرجاء المعمورة. ويتناسب مع ذلك وجود " نماذج محلية " معولمة - خاصة بالنسبة إلى الشركات الثقافية الأمريكية:

- يجد البحث والاختراع في المراكز الصناعية حياة عالية الجودة.
- يوطن الإنتاج الجيد في البلاد الخاصة، وهو ما يعني بالنسبة للولايات المتحدة توطينه في المدن المتوسطة الحجم في غرب الدول الاتحادية.
- ينقل قسم كبير من أماكن الإنتاج، التي تشترط مستوى متوسطا من الكفاءة، إلى الخارج - مثلا نحو جنوب شرق آسيا، ومنها سنغافورة وماليزيا.
- وأخيرا يوزع البيع والتسويق والإدارة على المراكز الإقليمية في جميع أنحاء المعمورة، يبنى أغلبها داخل حقول صناعية إلكترونية كبيرة.

الحركية أو الهجرة. تغير النظرة أثناء الانتقال من الحداثة الأولى إلى الحداثة الثانية، من الحداثة الوطنية إلى ما بعد الحداثة الوطنية، يمكن توضيحه من خلال مثل آخر، بمعنى الفهم "الأرضي المزدوج" لـ "الهجرة" و "الحركية"، بين الدول الوطنية وفي داخلها. في النموذج الوطني للحداثة الثانية يتم التفريق بدقة كبيرة بين "الهجرة" و"الحركية"، وذلك بتقويم مخالف تماما. فالسفرات داخل الدولة الوطنية

تسمى حركية، ويكثر الطلب عليها، خصوصا فيما يتصل من ذلك بانعدام التوازن الإقليمي في سوق العمل. فالصورة المرجوة من "العامل المرن" أن يذهب إلى هناك حيث توجد أماكن العمل. ولئن كان في ذلك تحطيم للأسر من حيث إن على الزوجات والأمهات أن يعملن أيضا ويبرهن على "المرونة"، فإن هذا الأمر هو ما يهمله قصدا المدافعون عن السوق والأسرة.

لا تعتبر الحركية بين الدول الوطنية على العكس من ذلك حركية، وإنما تعتبر "هجرة"، وهي مرغوب فيها على العموم وخاضعة أيضا لقيود كثيرة. فعند أشجار حدود الدولة الوطنية تتحول "الحركية المرغوب فيها" على هذا الأساس إلى "هجرة غير مرغوب فيها." ويتحول ما يعمله الناس داخل الدول الوطنية عن رغبة كبيرة فيه إلى جناية. فهم "لاجئون اقتصاديون" و"مشردون" و"مهاجرون غير شرعيين"، وضعوا ثقتهم في "عصابات المهربين" (في المكان الوطني تتولى مديرية العمل هذه المهمة.) فكيف يستطيع المواطنون، الذين يؤمنون بالقيم والحقوق العمومية، أن يصبحوا في المكان المتخطي للحدود أعداء للحركية، التي يطالبون بها في المكان الوطني بصورة مستمرة؟

حين تفهم العولمة بمعنى نزع المكان عن الاجتماعي، تفتح إطارا تحليليا جديدا، يظهر خيارات استراتيجية جديدة. إذا ما رفع المرء ضيق الأفق، الذي تتسم به الدول الوطنية، فرضيا على الأقل، فمن الممكن توضيح ثلاثة سيناريوهات تتصل بتقسيم ما بعد الوطني للعمل والثروة:

١- هجرة السكان الشاملة: التفاوت المتنامي بالمقياس العالمي وكذلك الاختلافات بين فقراء السكان، ودول الشمال الغنية، وأغنياء السكان ودول الجنوب الفقيرة يؤدي، وهو ما تقوم عليه دلائل كثيرة، إلى هجرة جديدة للشعوب من الأقاليم ذات الكثافة السكانية إلى الأقاليم الأقل كثافة في العالم بما لها من مستويات معيشية مغرية.

٢- هجرة العمل: لا يرحل الناس، وإنما ترحل أماكن العمل. فأماكن العمل تصدر إلى هناك، حيث يعيش الفقراء والعاطلون عن العمل في مناطق العالم ذات الكثافة السكانية العالية (الملائمة للعروض التكوينية المناسبة.)

٣- حصص العمل عبر الحدود بين الدول الفقيرة والغنية: هناك أصناف جديدة لتقسيم العمل والثروة تنشأ عبر الحدود والقارات - دون هجرة. وبذلك يمكن على المدى الطويل، بناء على تدمير المسافة، التي مكنت من طريقة الإنتاج التقني الإعلامي، تحقيق تقسيم ما بعد الوطني للعمل والثروة، فتصدر عن طريقه مناصب العمل الضعيفة الكفاءة من الدول الغنية إلى الدولة الفقيرة؛ ويتم في الوقت نفسه توطين مناصب العمل، التي تتطلب الكفاءة العالية، في دول فقيرة من السكان، لكنها تتوفر على كفاءة عالية.

يعتبر السيناريو الأول في الغرب بمثابة سيناريو الرعب. فاستعارة الزورق، الذي يقال أنه ممتلئ، تشعل نار الخوف من الأجانب ومعاداة الأجانب. وكان السيناريو الثاني موجودا منذ مدة، أي منذ حوالي عشرين سنة، ولكنه يلقى معارضة كبرى من الدول والنقابات في البلدان "المصدرة لمناصب العمل."

أما السيناريو الثالث لحصص مناصب العمل الدولية، فيستحق أن يطرح للنقاش بصفته خيارا للهجرة الجماعية أو للحمائية الغربية. فهناك، كما يؤكد ديفد ج. إلكنز David J. Elkens، سؤالان متباينان يطرحان نفسيهما مع نزع المكان عن الاجتماعي: إذا نحن افترضنا أن جماعات متخطية للحدود نشأت فعلا بناء على تقسيم العمل بشكل مناسب، يتضمن تقسيم فرص العيش - ألا يعني ذلك عندئذ التخفيف من حدة ضغط الهجرة؟ وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم عمالها من كل مكان، ألا تختفي عندئذ ضرورة البحث عن السعادة في قارات أخرى؟ ولنطرح السؤال بشكل آخر: إذا لم تحدد الإقليمية هويتها الخاصة وفرص عيشها الخاصة لفترة طويلة، فما الداعي إلى هجرة الإنسان عندئذ؟[١٤]

لكن السؤال المعاكس يطرح نفسه أيضا: إذا استمرت حقا أهمية الإقليمية بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعية والقرب الاجتماعي في التقلص، فلماذا يظل المهاجرون مهاجرين ويتم الترحيب بهم بصفتهم حركيين؟ إذا ما تتحقق نموذج من العلاقات الاجتماعية، تسوده التشابكات الاجتماعية "المنزوعة المكان" عبر الحدود و"الأجواء الاجتماعية" (مارتين آلبرو)، ويعيش الناس هكذا وراء الحدود في مجموعات اختاروها بأنفسهم، فلماذا يمنعون عندئذ من الهجرة إلى المكان

الذي يريدون العيش فيه؟

السؤال الحاسم إذن هو إلى أي مدى يمكن عند توافق الظروف تطوير أشكال ما بعد الوطنية المتصلة بتقسيم العمل وتقسيم الثروات؟ على قدر ما يتم النجاح في ذلك، تفقد تلك الحمائية الأخلاقية المزدوجة، التي تميز بين الهجرة غير المرغوب فيها والحركية المرغوب فيها، معناها. إن فكرة المرونة - لا بمعناها المكاني فقط، وإنما بمعناها الثقافي أيضا - التي هي مرتبطة في الأصل بالحداثة، ستتحرر من أسر حركية العمل الجغرافية وانتقال الثروة. وفي وسع الإنسان أن يطور ثقافتها الخاصة ويقدم الدليل عليها، كما يمكن في أثناء ذلك وفي الوقت نفسه إلغاء الحركية المكانية وفوضى المواصلات المتناسبة مع ذلك.[١٥]

نتبين من هذا المثل أمرين: أولهما مدى أهمية طرح الأسئلة المستقبلية المتصلة بالعمل عبر الحدود وبما بعد الوطني في نموذج الحداثة الثانية من خلال ما لها من أنساق. من لا يفكر تبعا لنموذج التخصص القديم إلا في العمل ويتساءل كيف يمكن في النهاية التغلب على "شر سرطان البطالة"، فإنه سيبقى أسير الأخطاء الكبيرة، التي علقت بأنموذج الدولة الوطنية في الحداثة الأولى.

ويتضح هنا من جهة أخرى أن هناك توزيعا جديدا للعمل يتم بين الاقتصاد والسياسة: فالاقتصاد، سواء عرف ذلك وأراده أم لا، يصبح مكانا وسلاحا للسياسة عبر الحدود. ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات تشكل شروط عيش البشر وأوضاعهم في المجتمع العالمي - غالبا ما يقع ذلك في أمن من الأعين، وبشكل ضيق إلى أبعد حد، ولم يتم حتى الآن إلا في نطاق المصالح الخاصة. وسيتوقف الأمر في المستقبل على الوعي - في المشهد الحكومي - بمسئولية قوة التشكيل السياسية المتنامية في المكان عبر الحدود وبإمكانية مراقبتها سياسيا وقبولها. علام تقوم "سياسة" الشركات المتعددة الجنسيات هذه؟ من بين ذلك أنها تشارك بقراراتها في خلق أسس التفاوت، والعدالة، والحرية، والديموقراطية بالمعيار العالمي، لأن قراراتها الاستثمارية تتحكم في توزيع العمل والدخل. فعن طريق التعاون السياسي الموسع عبر الحدود، المنظم حكوميا، وصاحب الاقتصاد المسئول، الذي يدرك عمله السياسي في المجتمع العالمي، يمكن خلق الشروط الديموقراطية عبر الحدود.

عندما تغيم الحدود: أهو إلغاء الحرب والسلم؟

على أنه لا ينبغي الخلط بين مبدأ الإقليمية والدولة الإقليمية أو الدولة الوطنية، وكذلك بين الدولة الاجتماعية (المنبنية عليها) ينبغي لنا أن نوضح إلى أي حد يلغي إبطال مبدأ الإقليمية المقدمات الأساسية لهذا التشكيل الدولي على نوع من الأثر، الذي تخلفه لعبة الدومينو في النفوس.

الدول الإقليمية تنجم عن التصرف الممتنع في المكان الجغرافي. فهي تبني على ذلك احتكارها للقوة كما تبني عليه استقلالها الشرعي، وهويتها الثقافية، واستقلالها الأخلاقي؛ وعن ذلك تنشأ حقوق المواطنين، ومن ضمنها القواعد: من يدخل معهم أو يقصى عنهم ولماذا؟ لئن كانت هذه الوظيفية المتعددة لمبدأ النظام الإقليمي في الانتقال إلى الحداثة الثانية قد بنيت وحطمت بالنسبة إلى السياسة والمجتمع، فإنه ليمكن إظهارها من خلال الظواهر والمسائل الأساسية الموالية:

١- ضياع السيادة وإعادة الوطنية: بعد انهيار النزاع الثنائي القطبي بين الغرب والشرق التهبت نيران وطنيات أخرى جديدة في كل مكان، ليس في أوربا فحسب،بل في البلدان العربية وفي إفريقيا وغيرها. على أنه من الواضح أنه لا بد من التفريق بين التهاب نيران هذه الحركات والمشاعر الوطنية وبين السيادة الدستورية للدولة الوطنية في إطار النظام العالمي لتكوين التكتلات السياسية. وهنا تتم ملاحظة علاقة متناقضة بين تراجع قوة الدولة الوطنية والسيادة في نفس الوقت الذي توجد فيه الاتجاهات والتوجهات الوطنية. ولكن الغريب في ذلك يكمن في أن إحداها تصبح "سببا" في الأخرى.

٢- الأمم الفرعية والعابرة للحدود: كثير من الدول الوطنية الإفريقية أو مناطق أخرى مما يسمى بالعالم الثالث يمكن أن تفهم على أنها "شبه دول." وهي تتميز بأنها تربط السيادة الخارجية بانعدام المراقبة الداخلية. فكانت نتيجة ذلك أن هناك تركيبة من المجتمعات والهويات الجزئية العرضية غير الثابتة داخليا وخارجيا من الناحية السياسية والاجتماعية على حد سواء. وكان ينبغي أن تكون الحيوية السياسية لما يسمى بـ "الدول الوطنية التحتية والعابرة للحدود" مثل الفلسطينيين والأكراد والكاتلانيين والاسكوتلانديين والكويبيكين الكنديين

بمثابة إنذار على أن "الدول الوطنية"، التي تنتمي إلى الأمم المتحدة، تصبح عن طريق تلك الدول التي "ترغب أن تكون أمما"، وتكافح من أجل الاعتراف الدولي والاعتراف بالإقليم، موضع تساؤل فعال.

٣- التدخل في حكم "الشئون الداخلية" لدول أخرى: يمكن في النهاية إظهار نزع الوطنيات أيضا عن طريق الاستعداد المطرد للتدخل فيما يسمى بـ"الشئون الداخلية للدول" بالنسبة إلى الدول المتدخلة وإلى الدول التي يتم التدخل فيها. وأغرب الأمثلة على ذلك هي ضرائب البنك الدولي (بالنسبة إلى دول إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وكذلك بالنسبة إلى روسيا.) ويتضح هذا أيضا في المناقشة القائمة حول ما مدى ما لدى الدول المتطورة صناعيا من واجب أخلاقي وسياسي، يسمح لها بالتنازل عن ديون الدول النامية (أو قد يكون ذلك على العكس مجرد حماقة اقتصادية خطيرة.) قد أصبحت "التدخلات الأجنبية" أمرا طبيعيا حتى في المناقشات الوقائية والإنسانية حول الحماية من الكوارث البيئية والمساعدات المتعلقة بالكوارث. وينطبق هذا أيضا على نشاطات العفو الدولي، والسلام الأخضر، ومنظمات أخرى غير حكومية عبر الحدود - بغض النظر عن مهربي المخدرات، والإرهابيين، والحركات الأصولية الدينية.

٤- الحرب والسلام: لقد ربطت الدول الوطنية استعمال العنف بالتمييز بين الداخل والخارج. فقد أقامت داخليا مكانا خاليا من العنف، لا يصبح التوازن الديموقراطي المتعلق بتناقضات المصالح (العرقية والدينية والطبقية والاقتصادية ممكنا إلا به.) أما التهديدات الخارجية المزعومة، فتتم التعبئة لمناهضتها بالاستعداد العسكري المنظم. وبقدر ما يتآكل استقلال الدولة القومية وخصوصا مراقبتها الإقليمية على استعمال وسائل العنف، تتحطم هندسة ما هو سياسي: فالتمييزات القديمة بين "الحرب" و"السلام"، بين "الداخل" و"الخارج" و"العام" و"الخاص"، و"المجتمع المدني" و"الفوضى" تهدد بالانهيار[١٦]. ولكن ماذا يحل محلها؟ هل يعني هذا أن العالم يتجه نحو وضع، على غرار ما حدث من خلال "التصفيات العرقية" الهمجية، التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة، ولم يعد ثمة تقريبا فرق بين الحرب والحرب الأهلية، بين الفوضى والحالة السوية؟ هل سيبدأ

إذن وراء الدولة الوطنية ذات السيادة وضع عالمي، تكون فيه التحضر والفوضى جهتين لشيء واحد؟ هل يعني هذا أن ذلك الذي لم يعد يرى سوى أخطار الحرب دون أية فرصة من فرص السلام، أعمى، بينما يعد ذلك الذي يحلم - مثل، Kant Immanuel وكذلك Thomas Paine, John Stewart Mill, Jeremy Bentham وغيرهم - بحلول "السلام الدائم"، رومانسي المواطنة العالمية؟

مستقبل العمل وسيناريوهاته ـ موازنة مؤقتة

الجدل حول مستقبل العمل أشبه ما يكون بمتاهة، ويمكننا القول بناء على تحوير لإحدى كلمات برتولت بريخت: غضشحسعأ غططغعصأ بقدر ما يكثر المؤلفون، تكثر السيناريوهات، وتكثر الأسئلة. وعلى هذا كيف يمكن تطوير مستقبل العمل في الحداثة الثانية خطوة أخرى بشكل منتظم إلى حد بعيد؟

لإعطاء نظرة شاملة نوعا ما عن هذا الخطاب الدولي الجاري في كل مكان، من المفيد القيام بتقديم تمييزين أساسيين: هما الأفق الانتمائي لتكوين السيناريوهات من جهة، وتحديات الحداثة الثانية من جهة أخرى. فمعظم السيناريوهات تتصارع من أجل نعم أولا، ومن أجل النهاية أو استرجاع عمل الوقت الكامل، ومن أجل الأمل والخوف. على أن هذه الفكرة الرئيسية يتم تفسيرها في ضوء الحداثة الثانية ـ تقنية الإعلام القائمة على العلم، والعولمة، والفردية، والأزمات البيئية ـ من خلال نتائجها بالنسبة إلى مستقبل العمل. ومن الممكن ملاءمة مع ذلك أن نميز بالنسبة إلى مجتمع عمل الوقت الكامل السيناريوهات الموالية:

اللوحة الأولى

سيناريوهات مستقبل العمل	الأمل	الانهيار
	١	٢
تقنيات الإعلام القائمة على العلم	من مجتمع العمل إلي مجتمع العلم	الرأسمالية بدون عمل
	٣	٤
العولمة	السوق العالمية ـ معجزة العمل الليبرالي الجديد	الارتباط المحلي للعمل ـ خطر العولمة
	٥	٦
الأزمات البيئية	العمل الدائم ـ معجزة الاقتصاد البيئي	التمييز العنصري الشامل
	٧	٨
الفردية	المشتغل لنفسه ـ حرية انعدام الأمن	فردية العمل – انهيار المجتمع

عندما يعوض المرء النقطة النسبية إلى مجتمع عمل الوقت الكامل بالنقطة النسبية إلى مجتمع النشاط الجمعي، فإن سيناريوهات الانهيار تصبح باعثا على تحديد جديد لمفهوم العمل والإصلاحات الضرورية. وملاءمة مع ذلك يمكن بلورة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية أخرى، نستعرض من خلالها مسائل التوزيع بين حقول العمل والنشاط وضمان الحياة كذلك:

٩- وداع مجتمع العمل: مجتمع النشاطات الجمعية.

١٠- لعنة الراحة: تنصب على مجتمع الفراغ.

١١- مجتمع المواطنين فيما بعد الوطني والسياسي في آن واحد: هو نموذج مجتمعي أوربي.

بينما سيتم رسم السيناريو الأخير في الفصلين الأخيرين، نحدد قبل ذلك السيناريوهات المستقبلية المتفاوتة الواحد بعد الآخر بصورة مختصرة ونقابل بينها.

كل النماذج (التي سنرسمها فيما يلي في خطوط عريضة لا غير) تشترك في شيء واحد: وهي أنها كلها تطالب بـ "الإصلاحات." والمصلحون يضعون بدورهم من خلال طموحاتهم السياسية للوضع القائم في مجتمع العمل أوصافا مختلفة من أساسها، حتى ولو كان الخصوم ينتمون إلى المجتمع نفسه، فإنهم يعيشون في عوالم أخرى، والخط المركزي للصراع يمر بين أولئك الذين يعتبرون عمل الوقت الكامل ممكنا في المستقبل - شريطة أن تدار بعض المفاتيح والمسامير في الاتجاه الصحيح - وأولئك الذين يعتبرونه غير ممكن.

تجنبا لسوء الفهم نقول: إن الأمر لا يتعلق بانتهاء العمل في مجتمع العمل. ولا يتعلق الأمر كذلك بنهاية عمل الكسب، وإنما يتعلق بنهاية مجتمع عمل الوقت الكامل: إذا كان هناك اثنان في المائة من العاطلين عن العمل، والضمان الاجتماعي حسب العمل، وعلاقة العمل الطبيعية بوصفها حالة قاعدية - فهل يعد هذا من التاريخ؟ إذن فإن التناقض الأساسي هو: أهي إعادة مجتمع عمل الوقت الكامل أم نهايته؟

السيناريو ١: من مجتمع العمل إلى مجتمع العلم

كثير من الناس يطردون عن الإنسان طردهم للذبابة المزعجة ما يخالجه من أن ثورة عقلنة التقنية الإعلامية إن كانت لا تهدف في النهاية إلى إزالة عمل الكسب، فإنها تهدف إلى تقليصه. فهناك قناعتان أساسيتان تدعم إحداهما الأخرى: لقد اتضح بصورة دائمة حتى الآن أن التفكير النموذجي الاقتصادي - والنقاد يقولون: الأفلاطونية النموذجية للعلوم الاقتصادية - والتجربة التاريخية في الحداثة الأولى، التي عوض فيها خوف العمال من أن تحل الآلات محلهم، لم يكن له ما يبرره.

إن حالة انتهاء عمل الكسب في مجتمع العمل مستحيلة من الناحية المبدئية في إطار التفكير الاقتصادي الكلاسيكي.فلا يمكن في نموذج الرجل الاقتصادي homo oeconomicus أن تكون هناك سوى شروط إطارية - مثل الزيادة في أسعار العمل، والجمود البيروقراطي، والتجاوزات الحكومية - تحول دون خلق مناصب عمل جديدة. أما الصيغة التطورية التاريخية للرأسمالية بدون عمل، فإنها لا تذكر في مقابل هذا على الإطلاق.

والصحيح أيضا: هو أن الوثبات التطورية غير العادية للعمل قد قضت على أنماط معينة من العمل - في الفلاحة مثلا -، ولكنها عوضت هذه الخسائر - مثلا في قطاع الصناعات والخدمات - بأنماط أخرى من العمل. ويخشى الأفلاطونيون النموذجيون أن تجلب تقنية الاتصال معها نهاية عمل الكسب، وأن تغير نهاية العمل الصناعي والعمل الخدمي من النمط القديم مع نهاية عمل الوقت الكامل عامة. وهذه النظرة تعمي عن تحويل مجتمع العمل الوطني للحداثة الثانية إلى مجتمع العمل عبر الحدود للحداثة الثانية بالمفهوم الجديد "المنزوع المكان" المتصل بالعمل، والإنتاج، والتعاون. بعبارة أخرى: إن عصر الإعلام الشامل يثوّر وجه العمل حقا - فقد تم مثلا تعويض العمل غير المؤهل المرتبط بالمكان بالعمل العلمي ذي الحركية العالية -، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى نشوء مجتمع عمل آخر، تكون فيه فرص العمل والكسب معدة للجميع - بحيث لا تقل مجتمعات العمل، وإنما يتزايد عددها.

يقدم لنا المثل التاريخي الاستعراضي تلك المرحلة المبكرة من الحداثة الصناعية في أوربا. فقد تقلص في بريطانيا مثلا عدد العاملين في الفلاحة بين سنتي ١٧٨٠ و ١٩٨٨ بشكل درامي، وانخفضت مساهمة العمل الفلاحي في حجم عمل الكسب من ٥٠ إلى ٢،٢ في المائة؛ وتضاعفت في الوقت نفسه الإنتاجية في مجال قطاع٦٨، وسايرت هذه الزيادة القوية توسعا كبيرا في القطاع الصناعي أولا، ثم في قطاع الخدمات بحيث أصبح من الممكن إدماج عمال الكسب المتزايدين من السكان في سوق العمل. ويظهر لنا عمل الكسب الشيء نفسه في الدول الصناعية المبكرة حتى السبعينيات. وقد أدى ذلك التغير التقني الدرامي في الاقتصاد الأمريكي في هذا القرن إلى إلغاء سريع لأماكن العمل في الفلاحة، وفي الوقت نفسه كان ارتفاع مجموع فرص العمل، التي خلقها الاقتصاد الأمريكي من حوالي ٢٧ مليون في عام ١٩٠٠ إلى ١٢٤.٥ مليون عام.١٩٩٣

في الثلاثين سنة الأخيرة لم يكن هذا النمو الكبير لإقبال السكان على الكسب راجعا إلى زيادة "ثورية" في عمل الكسب النسائي. فقد ارتفع إدماج النساء في سوق العمل فيما بين١٩٧٠ و ١٩٩٠ في الولايات المتحدة من ٤٨،٩ إلى ٦٩،١ في المائة، وفي اليابان من ٥٥،٤ إلى ٦١،٨ في المائة، وفي ألمانيا من ٤٨،١ إلى ٦١،٣ في المائة، وفي بريطانيا من ٥٠،٨ إلى ٦٥،٣ في المائة، وفي فرنسا من ٤٧،٥ إلى ٥٩ في المائة، وفي إيطاليا من ٣٣،٥ إلى ٤٣،٣ في المائة، وفي إسبانيا من ٢٩،٢ إلى ٤٢،٨ في المائة ١٨. ولم يؤد هذا الاندفاع النسائي نحو كسب الرزق إلى بطالة أكثر في الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية.

ولا ينبغي أن يتم الخلط بين وضع المتفائلين بسوق العمل وبين وضع أولئك الذين أصروا ـ مهما كانت الأسباب ـ على الثبات أو إنقاذ الأمر الواقع، الذي كان لهم أمل فيه. على العكس: فصورة العالم هذه هي أن الفروع كلها ـ مثل التعدين، وصناعة النسيج والحديد ـ تمحي من الوجود؛ أو يصبح التسريح الجماعي ضروريا أيضا مثل العمليات العميقة في الشبكة الاجتماعية. هذه الاحتكاكات والعمليات المؤلمة شبيهة بنظرية الضوء ـ في ـ نهاية ـ النفق. عندما تتم أولا "الملاءمات" الضرورية بالنسبة إلى السوق العالمية، تستعيد الجنة الأرضية

إغراءها بالتقنيات الإعلامية الجديدة لمجتمع عمل الوقت الكامل بكل ما له من موارد إبداعية لا ينضب معينها من أجل توفير الرفاهية للجميع.

الأمر يتعلق إذن بإنجاز "وثبة ثورية" وحمايتها. فكما تضاءل قطاع الفلاحة واتسع قطاع الخدمات أثناء الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحداثة الأولى، كان من المفروض أن تكون هناك الآن أثناء الانتقال إلى الحداثة الثانية جرأة على القيام بخطوة وتحقيقها من أجل الانتقال من مجتمع الصناعة والخدمات إلى مجتمع العلم والإعلام. هذا الانتقال - فيما برهن عليه مؤلفون من أمثالLash/John Urry Daniel Bell, Peter F .Drucker, Manuel Kastells, Scott - لن يغير عالم العمل بشكل أساسي فحسب، وإنما سيغير إلى حد كبير مفهوم العمل نفسه. وستكون العلامة البارزة في هذا المجتمع الجديد مركزية العلم بصفتها موردا اقتصاديا. فالعلم، وليس العمل، هو الذي سيصبح مصدرا للثروة الاجتماعية. وتناسبا مع ذلك فإن "عمال العلم"، الذين يتوفرون على الكفاءات والمعارف، ويترجمون العلم المتخصص إلى اختراعات مربحة (المنتجات والتجديدات التقنية والتنظيمية الخ) سيكونون جماعات لها امتيازاتها في المجتمع.

لن يكون "المصدر الاقتصادي الأساسي، ومنه" وسائل الإنتاج "هو رأس المال بعد، ولا الثروات الطبيعية" ("التربة" كما يقول العالم الاقتصادي) أو "العمل." بل سيكون بالأحرى العلم اليوم وغدا. فلا استخدام رأس المال بالنسبة إلى الأهداف الاجتماعية سيجلب زيادة في القيمة، ولا "قوة العمل" - وقد كانا معا قطبي النظريات الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، التقليدية منها والكلاسيكية، لنظرية الكينيزيانيين (Keynesianer) والكلاسيكيين الجدد على السواء. فالنمو ينشأ اليوم عن "الإنتاجية" و"الاختراع." وكلاهما يدلان على تطبيق العلم على العمل. والفرقة الاجتماعية القائدة لمجتمع العلم سيكَونها "عمال الفكر": فالقوة العلمية القائدة، التي تستطيع أن تبذل نفسها إنتاجا مقارنة بالرأسماليين، الذين يعرفون كيف يكون رأس المال منتجا. وتنتمي إلى هذه النخبة الاجتماعية أيضا "قوى العلم المتخصصة" و"عمال العلم المستخدمين." وستعمل هذه القوة العلمية في المنظمات بدون استثناء، ولكنهم يمتلكون، خلافا للمستخدمين في النظام

الرأسمالي، "وسائل الإنتاج" وكذلك "آليات الإنتاج." فوسائل الإنتاج ملكيتهم الخاصة، التي سرعان ما تصبح الملكية الحقيقية الوحيدة في الدول المتقدمة صناعيا. وآلة الإنتاج عندهم هي علمهم، الذي يستطيعون أن يأخذوه معهم إلى كل مكان. والتحدي الاقتصادي بالنسبة إلى ما بعد الرأسمالية سيكون تبعا لذلك في إنتاجية عمل العلم، وبذلك يكون "موقظ الرأس"[١٩].

كثيرون هم أولئك الذين اعترضوا على هذه البرهنة: كان العلم قد لعب أيضا دورا رئيسيا خلال فترة الصناعة والخدمات، وربما في كل الفترات. فما الجديد في هذا الرأي؟ من العروض المتباينة يمكن استخلاص ثلاثة أجوبة:

١- الإنتاجية الانعكاسية المرتبطة بالعلم: العلامة البارزة في عمل العلم تكمن في تطبيق العلم الذاتي على العلم بصفته المنبع المركزي للإنتاجية. فهذه الدائرة بين التجديدات القائمة على المعلومات التقنية وتطبيق هذه التقنيات لخلق أجيال إنتاجية وتقنية جديدة لا تشغّل لولب الإنتاج المتصل بمجتمع العلم وتحافظ عليه فقط، بل تسرع به أيضا.

٢- فعالية عبر القطاع: مع الانتقال إلى مجتمع العلم لا ينشأ قطاع إنتاجي جديد، لأن زيادة الإنتاج المرتبطة بالعلم تشمل كل القطاعات الإنتاجية وتغيرها - الفلاحة والصناعة والخدمات - وتلغي الفرق بين "البضائع" و"الخدمات." وفي النهاية سيكون الحديث عن "مجتمع ما بعد الصناعي" وكذلك عن "مجتمع الخدمية" بمثابة خرافة ويصير مثل التمييز القديم بين القطاع الأول والثاني والثالث لاغيا.

٣- نزع المكان عن العمل وعن لاحتمية التقنية الإعلامية: من يحاول تفسير حركية مجتمع العلم في الفرضيات والإضافات القديمة لنموذج العمل، فهو يجهل إمكانية الثورة الحقيقية، التي تكمن في احتمالات إقامة الاتصال الخطي المباشر بين الأنواع المختلفة والنشاطات - التطورة، والإنتاج، والإدارة، والتطبيق، والتوزيع، غير أن النموذج المحلي الاجتماعي الصناعي للعمل ينحل. وتنشأ في الوقت نفسه اختيارات وفيرة، تلزم باتخاذ موقف، وتحتاج إلى نمط معياري واحد، وهو ما ينتج عنه: أن الحتمية العلمية تفندها تقنية الإعلام. مجتمع العلم يتطور

عن نفسه بشكل جمعي مختلف ومتناسب مع اختلاف المعايير وطرق التطور في الميادين والمجتمعات المختلفة ذات الخلفيات الثقافية المختلفة وفي التبعيات المتبادلة فيما بينها. وبذلك يصبح توزيع العلم في الوقت نفسه والدخول إلى مجتمع العلم في الوقت نفسه مفتاحا للتفاوتات والنزاعات الاجتماعية الجديدة. لا يمكن أن يؤدي نظام السماسرة وظيفته إلا إذا كان هناك عدد كبير من الناس يرتبون وينظفون. تظهر النزاعات في عواصم الأسواق العالمية اليوم في شكل من التصدعات الاجتماعية. ذلك إن اتساع الأمور المالية العاملة المعولمة لم تخلق إمكانيات التشغيل بالنسبة إلى ذوي الكفاءات العالية والمتخصصين المتقاضين لأرفع الجور فقط، وإنما خلقتها في الوقت نفسه بالنسبة إلى الذين يتقاضون أجورا اضعف والموظفين غير المؤهلين أيضا. فنظام السماسرة والمستثمرين من أصحاب البنوك، والمتخصصين في البيانات، والمبرمجين، والسماسرة العقاريين، وخبراء الضمان الاجتماعي، لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلا إذا كان هناك أناس كثيرون يرتبون الأشياء وينظفونها ويحافظون عليها ويعتنون بها ويؤمنونها. فالمجتمع الإقطاعي الجديد المرتبط بالمكان "يخدم" - ومثال الخدمة يكتشفه أولئك الذين هم في حاجة إليه: وهم الممثلون الكونيون: global players.

السيناريو ٢: رأسمالية بدون عمل

النبوءة القائلة بأن مجتمع العلم سيفتح مصادر جديدة لا تنضب للعمل والإنتاج لم تبق من غير اعتراض. وقد وضع نادى رومة Club of Rome نفسه في قمة المتشككين. والدليل على ذلك: هو أن الأمن الذاتي التاريخي، الذي يساير فيه بناء مجتمع جديد قائم على العلم لعمل الوقت الكامل إلغاء المجتمع القديم، يجهل تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة المتطرفة، التي تسمح بزيادة الإنتاج من غير عمل. هذه اللغة تتحدث بها مؤشرات قوية. فقد انخفض في ألمانيا مثلا حجم الكسب بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان منذ ١٩٥٥ بصورة متواصلة. ولا يصل اليوم حجم العمل في الاقتصاد بالنسبة إلى الفرد الواحد إلى ٦٠ في المائة مقارنة بساعات العمل، التى كانت متبعة عام. ١٩٥٥ ويظهر من ذلك أنه من

الممكن، بمساعدة تقنيات الإعلام، إنتاج الكثير بأقل قوة من قوى العمل الإنساني. وفي الوقت نفسه انخفض وقت العمل الأسبوعي في ألمانيا من متوسط ٤٨ ساعة عام ١٩٥٥ إلى متوسط ٣٧،٤ ساعة في عام ١٩٩٦.[٢٠]

لقد بقي تطور التشغيل حتى منتصف السبعينيات مرتبطا بدورة الحالة الاقتصادية. ففي سنوات الأزمة ١٩٦٧ و١٩٧٥ ارتفع عدد العاطلين عن العمل في كل مرة بشكل مريع لينخفض بعد ذلك إلى قيم دون الـ ٣٠٠٠٠٠ وبغض النظر عن هذه التصدعات الاقتصادية فقد كان عمل الوقت الكامل هو السائد. ولكن هذا العالم السليم لمجتمع عمل الوقت الكامل تحطم مع الأزمة النفطية، إذ تضاعف حتى سنة ١٩٩٦ عدد العاطلين مقارنة بعام١٩٧٠، رغم بعض الظروف الاقتصادية المتذبذبة الخفيفة، عشر مرات.[٢١] وقد تزايد عدد العاطلين وحصص العمل منذ السبعينيات بصورة مستمرة، وانخفض في الوقت نفسه حجم العمل بالنسبة للفرد الواحد من السكان. ويغلب على الظن أن هذا يكمن في النتيجة النهائية المخيبة للأمل في عمل الوقت الكامل على أساس من التقنيات الإعلامية: وهي أن مجتمع العلم يفتح حقا حقولا جديدة للعمل، ولكنه يكاد في الوقت نفسه يودع بهدوء مجتمع العمل العادي.

إذا ما تم للرأسمالية المتقدمة تقنيا بناء على هذا أن تلغي حجم عمل الوقت الكامل المنضمون المرتفع الأجور، فإن على مجتمعات الحداثة الثانية عندئذ أن تختار بين خيوط التطور المختلفة: فإما أن يؤدى ذلك إلى بطالة جماعية، ينجم عنها انقسام المجتمع إلى من يملكون من لا يملكون أماكن عمل ـ وتنجم معها كل الأخطار المهددة للديموقراطية المرتبطة بذلك. أو يصبح من الضروري أن تتجرأ على الهبوط من مجتمع العمل، وتعيد تحديد "العمل" والتشغيل لتفتح بذلك طرائق جديدة ـ ليس لإعادة تنظيم المنظمات الاجتماعية والعمالية من جديد فقط، وإنما لإعادة تنظيم المجتمع، وقيمه، وأهدافه، وسيره الذاتية أيضا.

كان جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin قد أكد في كتابه نهاية العمل ومستقبله[٢٢] Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft أن مساهمة عمال المعمل في الولايات المتحدة بين عمال الكسب قد انخفض في الثلاثين سنة الأخيرة من ٣٣ إلى ١٧ في

المائة، مع أن الإنتاج الصناعي قد ازداد قوة. وبعد مضي عشر سنوات سيعمل في المصانع الأمريكية أقل من ١٢ في المائة من السكان، ومن الممكن أن يكونوا في سنة ٢٠٢٠ أقل من ٢ في المائة من السكان العاملين. ولكن فروع الخدمات الكلاسيكية نفسها، التي تتجه إليها الآمال في معجزة جديدة لخلق فرص العمل، قد شرعت في التألية أو الإنتاج الآلي وإلغاء الوظائف منذ مدة. ومن ينشط الاقتصاد، لن يعجز عن القضاء على البطالة البنائية فحسب، وإنما سيزيدها قوة أيضا. ذلك أن الشركات المزدهرة ستضع - ولا لومَ في هذا على أي شخص في ظل نظام اقتصادي يقوم على الربح - أرباحها قبل كل شيء في العقلنة. فلماذا ينبغي لها خلق أماكن عمل إذا كانت الآلات تعمل بكفاءة أكثر من كفاءة البشر؟

إن عصر الصناعة، فيما يرى ريفكين، ينهي عمل العبيد؛ وعصر الإعلام سيلغي التشغيل الجماعي. فالتقنيات الجديدة تبشر القرن الواحد والعشرين بزيادة كبيرة في إنتاج البضائع والخدمات، على أنه لن يستخدم من أجل ذلك سوى قسم ضئيل من العاملين اليوم. وبما أن المصانع الفارغة من الناس والشركات الافتراضية ستطبع المستقبل بطابعها، فمن الواجب على كل إنسان وعلى كل بلد أن يشغل نفسه بهذا السؤال: كيف سيكون المجتمع، والديموقراطية، والحرية، والضمان الاجتماعي أمرا ممكنا في مجتمع لا عمل فيه؟

السيناريو ٣: السوق العالمية - معجزة خلق فرص العمل الليبرالية الجديدة

تجيب الليبرالية الجديدة: إنه السحر الأسود. فانظروا إلى الولايات المتحدة! أنظروا إلى آسيا! هناك في كل مكان مجتمعات عمل الوقت الكامل المزدهرة. إن المرء ليرى مدى قدم تلك الإشارة إلى دول النمور، التي أصبحت مناطق لحدوث الأزمات في العالم. وتقدم وصفات طبية جذرية سياسية بمثابة طريق ملكي يعيد الكرة لبلوغ عمل الوقت الكامل من جديد، تتناسب مع ثبات القيمة النقدية، والزيادات الملائمة في الأجور، وقلة حصص الإضرابات المرتبطة بدولة الحد الأدنى، التي تقتصر مهمتها على خلق الشروط الإطارية التنافسية مع مقدار كبير

من تحملها للمسئولية الخاصة بالنسبة إلى المواطنين ورجال الأعمال. وعلى العكس من ذلك تعتبر استراتيجيات سياسة التشغيل المتصل بدولة الرفاهية (برامج التشغيل، إلغاء الخدمات الحكومية الخ) عملا شيطانيا: فمن شأنها بعد تخفيف قصير الأجل أن تزيد مشاكل البطالة عندئذ سوء لا غير. أما فيما يتعلق بمسائل سوق العمل في الدول الناجحة، مثل الولايات المتحدة، والنرويج، ونيوزلندا، والبرتغال أو هولاندا، التي يكثر الثناء عليها حديثا، فتظهر الحصة الحكومية بشكل مستمر على العموم - حسب ما يتوفر من أدلة - متدنية بوضوح، والأعباء الضريبية والرسمية منخفضة، والحصص الاستثمارية مرتفعة، ودفع الأجر على القطعة منخفضا، وانعدام الإضرابات على التقريب، والمساهمة المرتفعة في العمل لبعض الوقت. ومن الممكن تقديم ثلاثة اعتراضات على هذه البرهنة على الأقل:

١- الليبرالية الجديدة عمياء ثقافيا، وهو ما يتصل بأصلها (التاريخي) وكذلك بمطالبتها الساذجة الاعتبار العالمي بالنسبة إلى "قوانينه." وهي تقوي بذلك تهمة الاستعمار، التي فشلت فيها سياسة التحديث منذ الستينيات. وليست هناك براءة اختراع عالمية تحل مشكلة البطالة.

٢- من أراد بمساعدة الطب الجذري الليبرالي الجديد تقليص البطالة، فهو يخلق مشاكل جديدة ويزيد من حدتها. فالمجتمعات مثل المجتمع الأمريكي أو المجتمع البريطاني تضع ما هو مواقع في الوقت الراهن. لقد قلصت من مشكلة البطالة وبدلتها بمشاكل مثل: الأجور المنخفضة، الإنتاج المنخفض، الضمان الاجتماعي المنخفض والتفاوتات المتنامية في الأجور، والارتفاع المتزايد، خصوصا في الولايات المتحدة، بشكل مثير لمعدلات السجون.

٣- لا يوجد حقا سوى طريق واحد، وهو ما يسمي بالطريق الليبرالي الجديد، للتخلص من البطالة؟ لجواب يقول: إن نظرة واحدة على هولاندا، والد نمارك أو اسكندنافيا تظهر لنا أن البطالة قد تم هنا تقليصها إلى حد كبير في فترة زمنية قصيرة، ولكن ذلك لم يتم حسب النموذج الأمريكي على الإطلاق، وإنما تم عن طريق سياسة سوق العمل النشيطة، والعمل لبعض الوقت، وتخفيض أجور

القوى العاملة بشكل جذري، وكذلك تدابير التوفير - ولكنه تم دائما عن طريق الاتفاقات الجماعية، أي بواسطة ما يمكن تسميته بالطريق الأوربي للحرفية الجديدة. العولمة بالمناسبة تعد بدورها كلمة خوف، لأنها غالبا تعني نفس ما يعنيه تصدير أمكنة العمل. فالعمال التايوانيون مثلا يأخذون حاسبة أمريكية، ويبنونه في جهاز مصنوع في سنغافورة ويحزمون الكل في علبة لدينية، صنعت في الصين، ويرسلون بها إلى أوربا، حيث تباع فيها على أساس أنها إنتاج "أمريكي." ولكن المشكل أعمق من ذلك، فالخوف من المنافسة الشاملة ينسى أمرين.

إن الفروع الاقتصادية المهتمة بالتصدير بشدة لا تتوقف أولا على التفاعلات المحلية المباشرة، وإنما تتوقف أيضا على اقتصاد إقليمي - من ممثلي الضرائب، ومستشاري المالية، والعاملين في أكشاك الوجبات الخفيفة، في المراكز الرياضية، وأطباء الأسنان، الذين يعرضون منتجاتهم وخدماتهم في عين المكان. وبهذا المعنى فإن العولمة تفترض المحلية، أي وجود مجتمع خدمات مرتبط بالمحل.

والمنتجات المصنعة "عبر الحدود" الصالحة للتجارة، التي يمكن إرسالها باستسلام لم يعرف لها مثيل تغدو بشكل مطرد مساهمة متناقصة في الاقتصاد. وعندئذ ينمو الإنتاج بسرعة في الميادين، التي يسهل فيها استنباط المعلومات نسبيا وإمكانية وضعها برامج في حاسبة أو في إنسان آلي. وفي الوقت نفسه ينمو الطلب على جميع تلك النشاطات، التي لا ينطبق عليها هذا الأمر، أي المرتبطة بـ"العقل الإنساني السليم" والإنجاز النشيط في العلاقة وبالعلاقة، وفي الحديث مع الزبون، حتى ولو كان الكثير من ذلك بناء على إنجازه القليل يكافأ بالقليل، كما هو واقع في نشاطات الخدم.

السيناريو ٤: الربط المحلي للعمل - خطر العولمة

لكن المتفائلين بالعولمة ينسون السؤال المعاكس: إذا كانت العولمة قد أصبحت، في بُعد الأسواق المالية مثلا، حقيقة منذ مدة، فهل ستكون لهذا الوضع الأساسي الجديد بعدئذ نفس النتائج - فرصا وأخطارا - بالنسبة إلى رأس المال والعمل على السواء؟ هل الاقتصاد الشامل يساند أو يخلق "سوق عمل شاملة"، بمعنى أن

الباحثين عن العمل من الناس يمكن أن يكونوا أو يصبحوا على النحو نفسه حركيين مثل السيولة المالية غفظطص طشضشضظضب؟ هل يستطيع رأس المال المنظم المتوجه نحو الشمول أن يقف في وجه حركة عمالية منظمة ومتوجهة نحو الشمول؟

يبدو أنه لابد من نفي هذه الأسئلة. فبينما تتسرب التيارات المالية عابرة في وسائل الاتصالات بسرعة كبيرة لتستطيع تحريك الكرة الأرضية، أصبحت حركية العاملين محدودة جدا عن طريق ارتباطهم بالأسرة والمكان، بواسطة الاستثمارات، والحقوق، والثقافة، والسياسة والشرطة، والحركات الحمائية، وكذلك وبشكل خاص عن طريق كراهية الأجانب - وسيبقى هذا لمدة طويلة. وهي، عند النظر إليها دوليا، قليلة إلى حد التستر والاختفاء. فهناك فقط حوالي ١،٥ في المائة من القوى العاملة الشاملة - حوالي ٨٠ مليون من العمال - اشتغلوا عام ١٩٩٣ خارج بلدانهم الأصلية، وقد تمركز نصفهم في إفريقيا والشرق الأوسط. ولم يعمل في بلدان الاتحاد الأوربي، مع أن حرية حركة العاملين مضمونة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد، سوى اثنين في المائة من السكان الوطنيين العاملين في بلاد أخرى من بلدان الاتحاد الأوربي. وخلافا لمجاز "امتلأت الباخرة"، الذي يسود الرأي العام وسياسة الأجانب في الدول الغربية، كان عدد المهاجرين من أجل العمل في الدول الغربية الكبرى في نهاية الثمانينيات أقل منه في سنة ١٩٧٥.

يمكننا القول حقا إن "هناك ميلا تاريخيا للتطور نحو الزيادة من استقلالية أسواق العمل من عدة نواح، وذلك من خلال آليات ثلاث: التشغيل الشامل في الشركات المتعددة الجنسيات وفي الشركات المتعددة المرتبطة بها عبر الحدود عن طريق الشراكة؛ ونتائج التجارة الدولية بالنسبة للتشغيل وشروط العمل في الشمال وفي الجنوب على السواء؛ وفوائد المنافسة الشاملة والطريقة الجديدة للإدارة المرنة داخل أسواق العمل الدولية".

مع ذلك يبقى أن نقرر ما يلي: "وهو أن رأس المال في جوهره شامل وأن العمل من حيث القاعدة محلي." إن فعالية المجتمع العلمي تساعد على تمركز رأس المال وعولمته، وذلك باستعمال سلطة الشركات المتعددة اللامركزية، بينما "يتحطم

العمل غير المركزي بكامله، ويتجزأ من حيث تنظيمه، ويتنوع من حيث وجوده، ويقسم من حيث تنظيمه الجماعي... فيفقد العمل هويته الجماعية، ويصبح فرديا بصورة متزايدة فيما يتصل بمؤهلاته، وبشروط عمله وكذلك بمصالحه ومشاريعه"[٢٣].

لكن الارتباط المحلي يجعل من السكان العاملين على العكس من ذلك خاسرين خلال الصراع من أجل توزيع أخطار العولمة الشاملة. فالأزمة الاقتصادية الآسيوية ونتائجها ستلقي بضوء باهر على هذا الجانب من مجتمع الخطر العالمي الاقتصادي، الذي ظل حتى الآن معتما. والأمر في ذلك لا يتعلق بالمثال البارز المتصل بعدم المسئولية المنظمة فحسب، إذ أظهرت الأزمة الآسيوية أن بلدانها كاملة ومجموعات منها يمكن أن تصبح ضحية "نادي ـ الرأسمالية." ذلك أن الطبقات الوسطى الآسيوية قد أصيبت في النخاع وأصبحت أسس وجودها المادية مهددة. ثم إن موجات الإفلاس والبطالة تهز المناطق بنظام كبير لا يكاد تصوره يكون ممكنا.

غالبا ما يدرك المستثمرون والمعلقون الغربيون الأزمة المالية الآسيوية، فيما يخصهم هم بالذات، في الإطار الاقتصادي النسبي على أساس أنها تهديد للأسواق المالية، على أنه يتم في أثناء ذلك تجاهل قوة الانفجار الحقيقية: وهي أن الأخطار الشاملة للعولمة الاقتصادية تهدد وتدمر قبل كل شيء شروط الحياة بالنسبة إلى العمل الوطني المحلي: حيث يلم الفقر بالطبقة الوسطى، ويتجرد الفقراء من علاقتهم بذلك، وتفقد النخب الاقتصادية والسياسية شرعيتها. وفي وسع المرء أن يتحدث عن انفجار مهدد يكتنف النظام الاجتماعي والطبقي، ومن المؤكد أن الأخطار المالية الشاملة تخلق بدورها " قوة الانفجار الاجتماعي."[٢٤] فهذه تحدث تجاويف في البيروقراطيات الحكومية، وتجعل السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة السائدة محل تساؤل، وتثير الاضطراب في العلاقات الحدودية ومواقف القوى بالنسبة إلى السياسة الوطنية والدولية، وإذا بمسألة "العولمة المسئولة" تطرح على حين غرة وتناقش على الساحة العالمية.

ليس من المبالغة حتى هنا الحديث عن "تشيرنوبيل الاقتصادية." على العكس:

إنه لفي وسع المرء توضيح السمات الاقتصادية لمجتمع الخطر العالمي لعام ١٩٩٨ على الصورة التي بدت بها آثارها السياسية والاجتماعية خلال الأزمة الآسيوية كما كان بإمكانه أن يوضح السمات البيئية لمجتمع الخطر العالمي على أساس "الصدمة الإنسانية"، التي أثارها "الحادث الروسي الذري" في أوربا.

وهذا ينطبق على هذه السمة أيضا: وهي بداية النقاش حول المؤسسات والاختيارات المتصلة بالحماية البيئية الوطنية والإقليمية، ونظم الضمان الاجتماعي عبر الحدود، والمؤسسات الضريبية السياسية الشاملة وشرعيتها الديموقراطية. وهذا يعني تحطيم مظهر حتمية السوق العالمية الليبرالية الجديدة غير السياسية. فمجتمع الخطر العالمي هو نقيض "المجموعة المتألقة لما بعد الحداثة": أي مجتمع ذو سياسة عالية ونقد ذاتي بمعنى جديد، هو أن الحوار والسياسة والديموقراطية بناء على قوة الانفجار السياسية للأخطار العالمية الاقتصادية والبيئية ومن بينها ما هو عبر الحدود تكون لها فرص للتشكل.

السيناريو ٥: عمل مستمر الأثر. المعجزة الاقتصادية البيئية

بعد أن أصبحت حدود التطور حسب النموذج الغربي معروفة وتم الاعتراف به، بدأ البحث عن نموذج تطوري بديل ذي "أثر استمراري." وتعريف "استمرارية الأثر"، الذي يستشهد به في غالب الأحيان، يعود إلى تقرير لجنة ـ البرونتلاند:

"نفهم من التطور المستمر الأثر شكلا من التطور، يتناسب مع احتياجات أجيال اليوم، دون أن يكون خطرا على إمكانيات الأجيال المستقبلية في إرضاء احتياجاتها. ..فالتطور المستمر الأثر يعني أن يتم إرضاء كل الاحتياجات الأساسية وأن تتوفر للجميع إمكانية تحقيق تطلعاتهم إلى حياة أفضل"[٢٥]

بناء على هذا التحديد فإن التطور المستمر الأثر أكثر من مجرد المحافظة على الطبيعة أو التعامل الحذر مع النظام البيئي. فهناك نماذج جديدة من التطور والتحول الاجتماعي تنتمي إلى ذلك أيضا. وثمة جانبان مركزيان لهذا النسق، يتردد ورودهما في مناقشة التطور المستمر الأثر، أحدهما النمو الاقتصادي والآخر المساواة بين الدول والأجيال وكذلك أخيرا وليس آخرا المساواة بين

الجنسين.

فبينما يزيد التقدم التقني من إنتاجية العمل، وتتقلص تبعا لذلك أهمية العمل الإنساني، يتعلق الأمر بالزيادة بمعنى "الأثر الاستمراري" للتدبير والعمل في إنتاجية الطبيعة، خصوصا إنتاجية الطاقة. فإذا ما تم رفع إنتاجية الطاقة إلى العامل أربعة، فإنه يمكن أيضا النجاح في إيجاد التحول نحو "تطور الأثر الاستمراري." وإنه لمن الممكن فعلا أن يستخرج من برميل من الزيت، من ساعة كيلو وات أو من طن من التراب أربع مرات من الفعاليات مثل اليوم، كما وصف ذلك إرنست أولريش فون فاتسإكر Ernst Ulrich von Weizsaecker في كتابه " قرن البيئة " Das Jahrhundert der Umwelt الذي نشر في هذه السلسلة من الكتب.

في اقتصاد "الأثر الاستمراري" سينتقل مركز الثقل في العمل من الإنتاج إلى الصيانة والإصلاح وبقية الخدمات الأخرى. بمعنى أن التطور نحو مجتمع الخدمات سيعرف - ولو بسمات متغيرة إلى حد كبير - دفعة إضافية. وهذه الأعمال الجديدة ذات "الأثر الاستمراري" تتأثر فوق ذلك تأثرا شديدا بالشمس، وبالوقت، إلا أنه من الممكن أيضا تجهيزها بتقنيات عالية ووضعها في مكان غير مركزى إلى أبعد حد ممكن - وهو طابع يتصل بالكفاءة والنشاط، يوجه نحو استعمال تقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة إلى التدابير والأعمال البيئية.

تكون الضريبة البيئية جوهر هذا السيناريو، وهي نموذج، يتناسب مع تربيع الدائرة: ذلك أن وضع الضريبة على استهلاك الطبيعة يرتبط بتخفيض ثمن العمل. والفكرة تقول: إن الدولة تنقص من تكاليف الأجور الجانبية (مبالغ المعاشات وغيرها) وتعوضها عن طريق ضريبة الاستهلاك. وبذلك تجد مشكلتان رئيسيتان حلهما - العمل سيكون أرخص، والطاقة ستكون أغلى، وتكون نتيجة ذلك: مزيدا من التشغيل وحماية أكثر للبيئة!

يرى المؤيدون في ذلك بداية معجزة اقتصادية ومعجزة عمل اجتماعي وبيئي. أما الأمثلة الملموسة بالنسبة لهذه العلاقة بين تبييء العمل والتشغيل فهي:

– كل مكان عمل يضيع مستقبلا بسبب توقف المعامل النووية، يحمل خمسة أماكن عمل في فرع طاقة الريح. وقد سجل فرع طاقة - الريح زيادة على ذلك خلال

خمس سنوات أقساطا من النمو بلغت مائة في المائة - في كل سنة. وهذا يعني نمو الاقتصاد في مكانه الصحيح. ثم إن التيار المستمد من طاقة الريح سيصبح على المدى المتوسط أرخص من التيار المحسوب فعليا المستمد من معمل نووي.

– حتى سنة ٢٠٠٠ سيكون هناك في ألمانيا مثلا ١.١ مليون عاملا في ميدان التقنيات المتصلة بحماية البيئة (حسب مصلحة البيئة الاتحادية.)

– وضع الضريبة على الطاقة والغازات السامة سيجلب ٦٥٠.٠٠٠ مكان عمل جديد في الصناعات التحويلية وفي قطاع الخدمات (حسب معهد البحوث الاقتصادية.)

– تحول المواصلات - عن طريق تكثير المواصلات العامة - سيوفر في الخمس والعشرين سنة القادمة مليون مكان عمل (حسب وزارة المواصلات في ويستفاليا بشمال نهر الراين.)

– الكفاية المائية وتقنيات الادخار تحتاج في ألمانيا إلى ٢٠٠.٠٠٠ مكان عمل (حسب مجلس البيئة في برلين.)

– هناك دراسة للاتحاد الأوربي تتنبأ بخمسة ملايين مكان عمل خلال عشر سنوات عن طريق تحول الطاقة الشمسية في أوربا الغربية.

دفع الضرائب البيئية المقررة على المستوى الوطني أو الأوربي يمكن أن تكون قد اعتبرت جزء من سياسة استراتيجية تقريبية للتوسع البيئي وطبقت سياسيا. وهذا يربط تدخلات الدولة بالتعبئة الاجتماعية المدنية والمراقبة الذاتية والتوجيهات الذاتية للاقتصاد. ومما يتصل بميادين تدخلات الدولة أن يكون لها الحق في الإجراءات التنظيمية لوضع أطر تدابير السوق (قيم حدود المواد السامة، وكذلك أيضا الأهداف السياسية والخروج من الاقتصاد النووي أو تشجيع الطاقة الشمسية، والحد من الاختناقات في مجال المواصلات الخ.) "ويعد التحول الاستهلاكي" عنصرا اجتماعيا مدنيا - فتوديع السيارة مثلا ليس مسألة تكاليف فحسب، بل هو قرار سياسي اتخذ حول أساليب الحياة الاختيارية. ومن هذا النحو أيضا توسيع حقوق المساهمة والواجبات المتصلة بتحمل المسئولية في الاقتصاد، الذي يقبل أهداف التدبير والعمل "المستديمين" ويريد أو يجب عليه أن يجربها.

السيناريو ٦: التمييز العنصري الشامل

ارتفعت في العشرينيات نسبة العمل النسائي على الساحة العالمية من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. ولذلك تعتبر النساء بالنسبة إلى البنك الدولي من الرابحات في العولمة الاقتصادية. على أنه يؤخذ في أثناء ذلك بعين الاعتبار أن النمو يسير مع تعليم علاقات التشغيل على الساحة العالمية في البلدان الصناعية وكذلك في الدول المتخلفة والنامية، خصوصا بالنسبة إلى النساء: زيادة في العمل لبعض الوقت، وسيولة التنقل بين القطاع الرسمي والعادي، والعمل المنزلي، وعلاقات التشغيل الكثيرة، التي ليس لها طابع منظم من الناحية القانونية.

تتحدث الأخصائية الاجتماعية والبيئية الهندية فندانا شيفا Vandana Shiva بهذا المعنى عن الانقسام العالمي المتزايد إلى غني وفقير، الذي يتجه نحو "التمييز العنصري الشامل." وتفرق شيفا بين أولئك الذين يشاركون في الاقتصاد، وبين أولئك الذين دمرت أسس حياتهم المحلية وأصبح بقاؤهم مهددا. حتى أخطار العولمة البيئية أخذت تترسب محليا، وغدت أزمة العدالة وأزمة البيئة تشكلان وحدة داخلية: "لا يمكن أن توجد عدالة بين الجنسين في عالم الأزمات البيئية والتمييز العنصري الشامل، إذا ما ألغيت البناءات السياسية والاجتماعية، التي تحمي الفقراء، لأن هؤلاء "يوقفون" التجارة الحرة أو هم يعتبرون "غير فاعلين" أو "مبذرين" بالنظر إلى منطق اقتصاد السوق في ربح ـ الحد الأقصى"[٣٦].

بقدر ما تلغي رأسمالية تقنية المواصلات الناجحة قيود العمل الإنساني، تصبح أخبار الفوز وأخبار الشؤم وجهين لوسام واحد. فستزداد أرباح الشركات المتعددة الجنسيات العاملة عبر الحدود، وترتفع أرقام البطالة في المجتمعات الوطنية الركنية في أوربا. ونفس التطور، الذي يغدو فرحة غامرة بالنسبة إلى الاقتصاد، يصبح جحيما بالنسبة إلى العاملين: لن تكون هناك بعد من حاجة إليهم.

إذا ما نحن أردنا أن نوضح ذلك من خلال مثل ألمانيا وأن ننسبه إلى التغير الاجتماعي القطاعي، فإننا نستطيع أن نوافق عالم الاقتصاد الأمريكي ميخائيل ا. بورتر Michael E .Porter على أن الرأسمالية الألمانية تفقد "ماسها" الرائج،

الذي يحدد ما لا يمكن تغييره من الفوائد بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني[٢٧]. فالماس في نظر بورتر نوع من النموذج الأعلى الاقتصادي والسياسي، الذي يرتبط فيه الأساس الاقتصادي للاقتصاد الوطني لدولة من الدول بالخصوصيات الثقافية والأهداف السياسية بشكل فريد، وهو ما تقوم عليه بعد مكانتها في السوق العالمية. كان "الماس الفوردي" (الإنتاج الواسع) الألماني يتكون حتى فترة متقدمة من السبعينيات من التحالف الإنتاجي للقطاعات الرئيسية في صناعات السيارات، والصناعات الكيميائية، والمواد الغذائية، والآلات، والأجهزة الكهربائية. وكان نجاحها يقوم على تحديد الشروط الفريدة التاريخية والثقافية والسياسية:

– من إنتاج العلامة التجارية "العامل الفني" والثقافة الملائمة بالنسبة إلى التكوين والحياة العالمية؛

– من الطلب الجماعي على بضائع الإنتاج الواسع في السوق الوطنية؛

– من اقتصاد تسليم البضاعة المناسب المرتبط بالمكان؛

– من نقابات قوية واستقلالية التعريفة المقوَّمة سياسيا أيضا؛

– من ثقافة متصلة بالمشاريع وموجهة نحو الشراكة وكذلك

– ومن نموذج أعلى ملائم لـ "مواطن ـ العمل" وشعارات الصراع الطبقي يعوض عن طريق المساومة المعتدلة والالتزام الديموقراطي.

يجرد هذا النموذج الإجماعي لما بعد الحرب من أسس طريقته الشاملة في الإنتاج، الذي يقوم على تقنيات العلم والاتصال، إذ تتحطم العلاقة بين الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتشغيل من جهة. صحيح أن الإنتاج سيزداد بصورة مستمرة في الاقتصاد الشامل النشيط، إلا أن ذلك سيقوم على قوة العمل الإنساني، الذي أصبح يتناقص على الدوام. والنتيجة هي: أن عروض أماكن العمل المغرية ذات الرواتب العالية ستنخفض على الرغم من النمو الاقتصادي، ولن يكون من الضروري في الوقت نفسه أن يظل فرع تسليم البضاعة مرتبطا بالمكان. فيؤدي هذا إلى نمو الاثنين: أرباح اقتصاد التصدير والبطالة الوطنية، التي يجب أن تمولها الدولة وطنيا واجتماعيا.

ولئن أدت المعجزة الاقتصادية الألمانية، التي خلقت "الماس الفوردي" في فترة ما بعد الحرب، إلى نهضة جماعية، ساعدت على قبول النظام الديموقراطي، فإن مسألة الديموقراطية تطرح نفسها الآن في "مجموعة ما بعد الوطني" (هابرماس)، التي يفقد فيها هذا النموذج الألماني الناجح أساسه، إلى جانب مسألة البطالة أيضا، وذلك من حيث علاقتها بالسؤال عن النموذج السياسي الأعلى لمجتمع ما وراء عمل الوقت الكامل.

"انعدام الأمن المتعلق بكيفية حياة الناس في المستقبل ورغبتهم في عيشها، يزداد بشكل مرعب. لقد تم في نهاية الثمانينيات الاحتفال بـ "نسف قيود النسب" باسم الفردية. والآن يتكشف الوعد بأن في استطاعة الناس أن يتولوا ـ بمعزل عن النسب والجنس ـ مصيرهم بأنفسهم، عن تهديد اجتماعي متواصل. فالخوف من أن يتبخر غدا كل ما أمكن التوصل إليه اليوم يحل محل المسيرة في اتجاه بلدان الإمكانيات الجديدة. وبدل المجتمع الموعود الخالي من الطبقات تتحول تلك "الاختلافات اللطيفة" (بورديو Bourdieu) إلى تناقضات اجتماعية كبيرة جديدة. ويحل أثر المصعد الاجتماعي محل أثر الباب الدوار، الذي سينجب قليلا من الرابحين ويرمي إلى الخارج بكثير من الخاسرين"[٢٨].

ومن الانهيارات والانقلابات والنزاعات والمشاكل الشرعية المصاحبة لذلك يمكن أن تقوم في النهاية (حسب ما يراه البعض) في الديموقراطيات الغربية حروب بيئية أو أوضاع شبيهة بالحرب تصدر عن المواطنين. ولا بد من المتناسب مع ذلك أن يحسب في الجهة المقابلة حساب الأصوليات. المختلفة المتعددة والانتفاضات العنيفة المترتبة عن كراهية الأجانب، تنجم عنها في مجموعها مصائب وتطورات خطيرة، حتى إن بعضها يقوي البعض الآخر بحيث تؤدي إلى كارثة العصر المستترة.

وسيلعب السكان خلال هذه الشبنغلرية الجديدة أيضا دورا مركزيا. فأكثر الناس فقرا في العالم هم الذين لهم أعلى نسبة من المواليد، بينما يتناقص أطفال الأغنياء بصورة مستمرة، حتى إن إحداث التوازن لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تيارات الهجرة الواسعة على الساحة العالمية ـ وهو ما يؤدى بدوره إلى توسيع قلعة أوربا ويشغل لولب حركة الانغلاق.

السيناريو ٧: رجل الأعمال الذاتي - حرية عدم الأمن

من العلامات البارزة للحداثة الثانية الرغبة الجماعية المتناقضة في عيش "الحياة الخاصة." إن أفق الفردية هذا لا ينزل من السماء ولا هو يتجذر وينمو في قلوب جميع الناس بوصفه أملا شخصيا. فالأمر يتعلق بتغير ثقافي تاريخي عميق، كان في الحقيقة قد لوحظ في القرون الماضية وتم تسجيله، خصوصا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، لكنه اكتسب أشكالا تعبيرية وقوى دافعة جديدة في الدول الأوربية في ظل تطور دولة الرفاهية، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. ويمكننا أن نقول إن اتساع التكوين في السبعينيات، الذي لا يمكن الاستهانة بما كان له من آثار على وجه الخصوص، والتطور العام، الذي عرفته الثروة، وكذلك الولع بالحقوق الأساسية الاجتماعية والسياسية (التي فُصلت دائما على مقاس الأفراد) على نمط من الفردية الكاملة، التي نزعت الناس من الوسط الذي جاءوا منه وجعلتهم مؤلفين لحياتهم الخاصة - مع كل ما كان لها من آثار صاخبة بالنسبة إلى التنظيم السياسي وتصرفات الناخبين، والأسرة والزواج، والألفة والعلاقة الجنسية.

لقد كملت فردية الحياة المدنية منذ الثمانينيات وازدادت منذ التسعينيات، وتمت تغطيتها ومناهضتها عن طريق فردية العمل، بمعنى أن علاقة العمل السوية تبدأ في الانحلال بالنسبة إلى السيرة والمصنع في آن واحد، ويحل الاقتصاد السياسي لانعدام الضمان الاجتماعي وحدوث التسريح محل الاقتصاد الاجتماعي للضمان الاجتماعي: فتضمحل الفروق الأساسية، التي ربطت بوصفها بديهيات قاعدية الأشخاص والمؤسسات في المجتمعات الأوربية للحداثة الأولى وساندتها، وهي العمل ورأس المال، والمعمل والسوق، والمستقلون والموظفون، والعمل المنزلي والعمل المهني، والعمل الذاتي، وعمل الأجانب المأجور الموجه إلى الغير. و "يقطَّع" عمل الكسب من حيث العقد والوقت، وبذلك ينقصم معه في جملة ما ينقصم ظهر الوقت المتصل بالحياة الاجتماعية في الأسرة، وفي الجوار، وفي البلدية. ينشأ إذن مكان للفعل والاختيار، له وجه مبدئي مزدوج: تنفتح من جانب أماكن جديدة للحرية من تشكيل "العمل الخاص" و"الحياة الخاصة"

وتحديدهما من الآن فصاعدا؛ وتنفتح من جهة أخرى أبواب أرضية جديدة للتسريح، فتقع أخطار الدولة والاقتصاد على الأفراد. ويشترك الرأيان في أن الأمر يتعلق على هذا الوجه أو ذاك بعوالم العمل غير المستقر.

ولنقابل الآن بين "فردية العمل" بوصفها مشهدا للأمل مرة، ومشهدا للانهيار مرة أخرى بشكل موجز لا غير.

لتحديد أشكال العمل الفردي والتشغيل هناك عناوين مختلفة سائرة، ترسل عبير ما هو منحرف، وما يمارس ضده عملية التفرقة أو الثقافة الفرعية المتنوعة. ويتناسب مع ذلك أنه ليس هناك فيما يتصل بأشكال العمل هذه، التي تنتشر بسرعة، تحريات إحصائية ثابتة، وإنما هناك تقديرات فقط؛ بل إنه لمن غير المؤكد إلى أي حد تصل قبضة التنظيم الإحصائي الرسمي على التنوع الذي يصبح أمرا عاديا.

ويعد "المورد الخارجي" Outsourcing أحد هذه العناوين، ويعني: إنشاء شركة مستقلة. والمراد من ذلك بالنسبة إلى "المصانع" (حتى هذا المفهوم يفقد تحديده الدقيق) هو إمكانية التعاون الحر. فتنتقل الحسابات، والمراكز الهاتفية، والسجلات المحفوظة أيضا، وتعمل أجزاء المعامل المنقولة لحسابها الخاص، وتعرض خدماتها إضافة إلى ذلك في السوق الحرة. وبهذه الطريقة تتنقل السوق (وكانت في السابق المفهوم المعاكس لـ"المعمل") إلى "المعمل"، وتزول الحدود القديمة المرسومة بين الداخل والخارج رغم ما يظهر عليها من صلابة.

وينطبق هذا أيضا على "امتياز التسويق" Franchising، وهو يعني أن أسماء الشريكات، وعينات البضائع، وعلامات السلع يمكن شراؤها. ومن يفعل ذلك فهو "صاحب امتياز"، فلا هو إذن برجل أعمال ولا هو بأجير، وإنما هو كل ذلك في شكل جديد. إنه يرفض إما.. أو الخاصة بعالم العمل المنظم في الحداثة الأولى. كتب بيتر فيشر يقول: "إن الموظف الذاتي الحديث هو رئيس نفسه، وسيكون هكذا أكثر نجاحا كلما كان هو العامل المثالي".[٢٩]

ليس "المستقلون ظاهريا" على نحو ما سوى "رجال أعمال ذوي نشاط خاص" بعدة معان، فهم هجناء بين رجل الأعمال والأجراء، بين المستغلين لذواتهم وسادة

على أنفسهم، يؤدون لزبائنهم في الوقت نفسه عملا اجتماعيا حساسا جدا، وتعاونيا رفيعا معزولا بنوع من العبودية لهم على امتداد القارات. إنهم يعملون في آن واحد في عمل حياتهم الفني تحت ما تمليه عليهم المنافسة وقوة الشركات المتعددة الجنسيات المعولمة. ولا ريب أن توجيه النشاطات وموارد الدخل تقلل من الأخطار، إلا أنه لا ينبغي للمرء أن يقدم نفسه على أساس أنه عارف بكل شيء، فلن يكون من وراء ذلك سوى شخص تطارده كلاب المنافسة من كل جهة. ولا بأس أيضا من المخاطرة بالأمور الخاصة، كالكوة السوقية الخاصة ورأس المال المتمثل في المقدرة والثقة والاطمئنان إلى التعاون مع الزملاء والزبائن. بعبارة أخرى: إن فن اكتساب العيش يزدهر.

"يصف مودلنغ ثروف Muddling Through مجتمعا جديدا من المستقلين. فشركة رجل وشركة امرأة هاتان ليس لهما بالتصورات القديمة عن المشاريع المشتركة سوى شيء واحد مشترك مشروط. وهدف أصحاب الأعمال على كل حال أقرب إلى تجهيز السيرة الذاتية الخاصة منه إلى فتح السوق العالمية. إذا ما نجح فن اكتساب المعاش - فذلك أفضل، إلا أنه من الممكن أيضا أن تقبل، في حالة الشك في نجاح ذلك، فرصة خدمات منخفضة، فيتكون منها القسم الذي يعطي لسيرة عمل الكسب الشخصي معناه. وعندئذ ستكون سيرة من هذا النوع وفقا لطبيعتها مليئة بالتصدعات والتناقضات، فيتم انقطاع التكوينات والشروع في تكوينات جديدة، وكثيرا ما تحتل الأعمال المتعددة الأمكنة نفس المكانة، التي يحتلها إنشاء الشركات، إذ أصبح كل شيء تماما بمثابة نسيج فردي من النشاطات والأشغال. على أن هناك شيئا تشترك فيه كل هذه البناءات الحياتية: إنها تحتل مكانها وراء سيرة رجال الأعمال الكلاسيكية، وراء النقابة العامة للنقل والمواصلات، واتفاقية تعريفة الموظفين الاتحاديين، ومفاوضات التعريفة وعقود مؤسسات البناءات السكنية."[٣٠]

وهي تنشيء ثقافة عرضية جديدة من الاستقلالية "رجال أعمال في مسألتهم الخاصة."

السيناريو ٨: فردية العمل. انهيار المجتمع

"لحياة ليندا الجديدة في عملها مساوئها. فهي تعيش قبل كل شيء في سحابة من الخوف الدائم من ألا تجد عملها الموالي، وتشعر من بعض النواحي أنها معزولة جريحة، ويستحوذ عليها الخوف من أن تسرح من العمل الذي تمارسه، من ذلك مثلا أنها لم ترد أن ينشر اسمها في هذه الدراسة، ولكن حريتها في أن تكون رئيسة على نفسها يساوي اضطرابها. إنها تبني حياتها وحياتها اليومية على حمل هم ابنها، ترسم واجباتها الخاصة، وستصبح بهذه الطريقة رائدة لعالم جديد من العمل"[٣١].

نحن شهود عيان على تحول انتكاسي يعتري تطور مجتمع العمل: إذا كانت الحداثة الأولى قد استظلت تحت علامات تعيير العمل وتنميطه، فقد تجلى المبدأ المعاكس في الحداثة الثانية وهو فردية العمل، وقد ولعبت أماكن الإمكانيات الجديدة المتصلة بمجتمع العمل الإعلامي خلال ذلك دورا مهما. فالتقنيات الحديثة - والمعروف أننا لا زلنا في بداية تطور، يعمل على تثوير نفسه باستمرار - تمكن في الوقت نفسه من إحراز اللامركزية في واجبات العمل وتنظيمها داخل الشركات المتفاعلة في الوقت الفعلي، سواء أكانت عبر القارات أم عبر الحقول. والعولمة الداخلية، التي تسير خطوة خطوة مع البنية السابقة لتنظيم العمل "المصنعي"، بل قل: المرتبط بالمكان، تؤدي إلى انبعاث بطيء من التمييزات القاعدية والبديهيات الأساسية. وتؤيد ذلك الألغاز الثورية الجديدة من صنع مجتمع إدارة الأعمال، التي تشير إلى الطريق بصفتها "كلمات أجنبية" في كل لغات تطور عالم العمل: الإنتاج الموجه، والتعاقد من الباطن، والمورد الخارجي، والعمل التجاري خارج الحدود، والاستشارة، والتصنيف حسب الحجم، والتصنيع حسب الطلب

Subcontracting, Outsouricing, Offshoring, Downsizing und Customizing.
Lean Production,

والمؤشر الجالب للانتباه في هذا الاتجاه التطوري هو أن يتصور المرء أن أشكال التشغيل العرضية هذه، التي اختلفت ألوانها بكل ما لمعنى هذا الكلمة من بريق، هي ذلك الصنف من العمل، الذي يظهر أعلى معدل من النمو. لئن كان من المعهود

دائما أن يشكل العمل غير الرسمي في بلدان جنوب أروبا مثل إيطاليا وإسبانيا القسم الأكبر من مجموع العمل - أي أكثر من ٣٠ في المائة -، فإن هذا ينطبق الآن أيضا على رمحي سياسة الإصلاح الليبرالي الجديد: بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. كانت المملكة المتحدة رائدة في تنميط العمل، وهي اليوم أيضا رائدة في تفريد العمل. في بداية التسعينيات نفسها كانت مساهمة العمل غير المعياري تقارب ٤٠ في المائة (القسم الأكبر يعمل لبعض الوقت ومن بينهم ٨٥ في المائة نساء أيضا)؛ وقد تسارع تنميط العمل منذ ذلك الحين[٣٢].

لقد ذكرت المنظمة العالمية للتنمية الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية كلتاهما أن العمل لبعض الوقت قد ارتفع عمليا في الثمانينيات والتسعينيات بسرعة في كل البلدان المصنعة في وقت مبكر، وكان في بداية التسعينيات يتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة (والصنف الجامع "العمل المرِن" يشمل العمل لبعض الوقت، والعمل العرضي البسيط، والعمل المستقل ظاهريا الخ.)

هناك حيث تلتقي فردية عوالم الحياة وفردية عوامل العمل وتقوي إحداها الأخرى، يكون في ذلك تهديد بانهيار المجتمع. "ففي ظل شروط مجتمع الشركات ينظم رأس المال بشكل شامل، بينما يصبح العمل فرديا. والصراع بين الرأسماليين المختلفين من جهة والطبقات العمالية المتفرقة من جهة أخرى يغيب في تناقض جوهري إلى حد كبير بين المنطق الصافي للتيارات المالية والقيم الثقافية للتجربة الإنسانية"[٣٣].

قد يكون من الممكن وضع شكل العمل الحياتي الرأسمالي في قصة ساخرة.

تنبيه. قصة ساخرة

"أسوأ حالة لاقتصاد السوق الاجتماعي هو الرعاية، فهو يقع تحت الرعاية، وهذا يعني أنه يسقط، يعني: أنه يسقط للآخرين شيئا قليلا جدا. فالرأسمالية صغيرة السن، تكره العكاكيز والأعضاء الاصطناعية والكراسي المتحركة. من هو مريض، فهو مناهض للرأسمالية ويزعج المصنع. ومن كان أكثر مرضا، فهو إرهابي يهدد أمكنة العمل. ومن كان أكثر مرضا من مريض، فهو يسيء استعمال

الشبكة الاجتماعية والإرادة الصادقة لرجال الأعمال. ومواصلة دفع الرواتب تؤدي إلى الاشتراكية، يجب أن تلغى مواصلة دفع الرواتب...!

منذ أن أصبحنا أكثر شبابا، أصبحنا أكثر قدرة على الإنجاز. لا يوجد بيننا فرد واحد لا تتوفر لديه القدرة على القيام بالمناصب الخمسة للأعمال المتعددة الأماكن! كلهم يوزعون الجرائد في الخامسة صباحا، ويتجولون بعدئذ بخمسة كلاب، ثم يقلون بعدئذ في منتصف النهار شطائر الهامبورغر، ويساعدون في النصف الثاني من اليوم في دكان بيع المواد الغذائية أو في التنظيف الكيميائي، قبل أن يذهبوا مساء ليعملوا كنادلين. إن مجتمع الخدمات يحتفظ بنا جميعا شبابا. من لم يكن مرنا وليس له أربعة أرجل، فإنه لم يفهم بعد علامة دولار العصر. الذنب ذنبك، أيها العجوز! نحن شبان، العولمة مفتوحة بالنسبة إلينا، هذا ما يقوله الشعار. أجل، إن هذا لا يشيب بعد سوى شعر الرأس، وإذا بالتضامن مثل سقوط الشعر أو رائحة الفم. الجميع ينظفون في الصباح أسنانهم بالإميكس، قبل أن يحكوا في المساء الغنيمة عن العمال (على المترجم مراجعة معاني Hauer) بالأرونال. فبليندامكس رأس المال يعني التكشير عن الأسنان.

منذ أن أصبحنا أكثر شبابا، أصبحت لنا.. الديموقراطية، التي ندعوها بنعم، نعم، والشيوعية التي نشتمها بلا، لا، وقد تقاربنا في أثناء ذلك، وتشابكنا، وتناسجنا، وتواصلنا، وتبادلنا البريق. يزداد على الدوام عدد العاطلين الذين يأخذون بسرعة ودون مشاكل أجورهم ورواتبهم من البنك في وسط المدينة. يزداد بصورة مستمرة عدد المتشردين واللاجئين الذين يتجرؤن على أن يكتبوا لأنفسهم بطاقات المصارف من جميع أمكنة العالم. ويزداد على الدوام عدد المواطنين الذين يذهبون إلى البورصة أو يضعون أموالهم في أسهم أو في غيرها أو لدى شخص آخر أيا كان هذا الشخص. من لا يملك بعد هاتفا نقالا، فليضع في نفسه هاتفا نقالا[٢٤]!

السيناريو ٩: مجتمع النشاطات الجمعية

جميع السيناريوهات المستقبلية المذكورة حتى الآن - أملا وخوفا - تبقى لصيقة

بمركزية الكسب بالنسبة إلى المجتمع، والسيرة الذاتية، والسياسة. ولكن إذا وقع الاختلاف في فرضية أن حجم الكسب يتقلص، فلا بد عندئذ من تغيير نموذجي، من تبديل الإطار النسبَي، ومن طرح سؤال: ما هي الأفكار الرئيسية، التي تحل محل الأفكار المتصلة بالمجتمع المركز على الكسب؟ أو بصياغة أخرى: إلى أي مدى تتراءى للناس اليوم الأفكار الرئيسية ضمن الشروط الحياتية والعملية والإجرائية في الجانب الآخر من مجتمع عمل الوقت الكامل؟

هناك مشهدان من هذا النوع لما بعد العمل الاجتماعي، ثار النقاش حولهما لدى الرأي العام، أود توضيحهما هاهنا باختصار: فأتناول في هذا الفصل مجتمع النشاطات الجمعية، بينما أتعرض في الفصل الموالي إلى مجتمع أوقات الفراغ. وهناك تخطيط، أوربا بوصفها مجتمع المواطنين عبر الحدود، سأتناوله فيما بعد في الفصلين الأخيرين من هذه الدراسة.

عند الانتقال من مجتمع العمل إلى مجتمع النشاطات الجمعية سيكون الجواب عن هذا السؤال من جديد: العمل ـ ما هذا؟ . فـ"مجتمع النشاط" ينطوي أيضا على معنى عمل الكسب، ولكن ذلك لا يتم إلا على أساس أنه نمط من النشاط إلى جانب النشاطات الأخرى: عمل الأسرة، عمل الوالدين، العمل الذاتي، النشاطات الشرفية، والعمل السياسي. وبذلك يتم دفع أمر بديهي إلى مجال الرؤية، وهو الحقيقة المتمثلة في أن الحياة اليومية والعمل اليومي للناس يمتدان فوق فراش بروكروستيس المداد (في الأساطير اليونانية) الخاص بالنشاطات الجمعية ـ وهو وضع أساسي يظل في معظم الأحيان معتما في زاوية النظر للمجتمع المتركز على عمل الكسب.

لقد كان عمل الكسب، على حد ما كتبته الباحثة إليزابيت بك ـ غيرنسهايم Elisabeth Beck -Gernsheim على الدوام "مهنة شخص ونصف"[٣٥]. وما يسمى بعلاقة العمل العادية كانت مفصلة على مقاس الرجل، الذي له زوجة في الخلفية، تهتم "بالباقي" من الأعمال المنزلية والأطفال، والأكل، والغسل، والتنظيف، والتوازن العاطفي، والمعالجة اليومية وغير ذلك. كانت الحركات الأنثوية والبحوث النسوية على الخصوص تبدي دائما معارضتها الشديدة للبديهية، التي يتسنى

للعمل المهني على أساسها توحيد الأهمية الاجتماعية كلها.

على أن فتح مجتمع العمل الأحادي على مجتمع النشاط الجمعي يخضع لعدة شروط. ومن ثم لا بد أن تتغير بعض الأشياء لا في المكاتب الوظيفية وفي القانون والسياسة، وإنما في رؤوس البشر - الرجال - أيضا. فتصور أن الهوية الاجتماعية والوضع القائم لا يمكن توفرهما إلا عن طريق العمل المهني والتنقل في المراتب الوظيفية يجب أن يُكسَّر وأن يتم التغلب عليه؛ كذلك ينبغي أن يتم فصل المكانة الاجتماعية والضمان الاجتماعي عن عمل الكسب. وهذا لا يتطلب الاستعداد ولا القدرة على فتح موارد متنوعة للدخل - مثلا يكون هناك إلى جانب عمل الكسب دخل مصدره رأس المال (وهو نصيحة ساخرة، تساعد المشردين خاصة) - لا غير، وإنما لا بد أيضا من إيجاد نظام للتكفل الأساسي، يتضمن في جوهره الحق في الحياة من العمل المتقطع.

والحديث عن "مجتمع النشاط الجمعي" له معنى مزدوج معتبر. وبناء عليه تستطيع الشركات من جهة أن تشتق منه مرونة عالية للعاملين بالنسبة إلى أهدافها، وسيكون الأمر هكذا مثلا عندما تتحد عدة مصانع لتكوين دائرة مشتركة من المستخدمين، تقوم بالعمل مرة في هذا المصنع، ومرة أخرى في ذاك. وفي هذه الحالة يتلقى العاملون "عقد عمل متعدد"؛ غير أن هذا لا يمنحهم الاستقلالية مدى الحياة، وإنما يسلمهم أكثر من ذي قبل إلى الطلب المتذبذب والاستخدام العقلاني لمهاراتهم في المصانع المتناوبة.[٣٦] ومن الجدير بالاعتبار أن هذه الطبقة من "عمال الوقت الدائمين" يتزايد عددها بالذات في ميادين التشغيل، التي يتم الربط فيها بين السمعة العالية والأجور العالية وبين المؤهلات التقنية العالية. إن "قوى العمل المتعددة" هذه غالبا ما تعمل نفس العمل الذي يقوم به المستخدمون الدائمون، وتتقاضى رواتب عالية، ولكن الضمان الاجتماعي، والعطلة المدفوعة الأجر وغيرهما يشكلان نسبة أقل. هناك حيث تنشأ أماكن العمل - في ميدان التقنيات العالية - تستخدم الشركات المركزية بالذات مثل Microsoft, AT&T, Boeing وغيرها هذا النوع من التشغيل المتميز المتسم بالمرونة. في عام ١٩٨٦ كان عدد العاملين الدائمين بالتناوب بين شركات مختلفة.

٨٠٠.٠٠٠ ووصلوا في الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ إلى ٢،٥ مليونين ونصف أو إلى اثنين في المائة من العمال - مع الميل إلى الزيادة المستمرة. هذا النوع من "عقد التشغيل المتعدد" يرغم الناس في النهاية على أن يجعلوا النشاط خارج المهنة دائما تابعا للضرورة الاقتصادية.

من جهة أخرى تقترح منظمة "مديري الأعمال الشبان" في فرنسا نوعا من عقد التشغيل، يمكن كل فرد من "استرجاع امتلاك الوقت." والتصرف في الوقت الخاص هو "الثورة الحقيقية للسنوات القادمة ويمكن أن يضع نهاية للخضوع للظروف الاقتصادية. .. عندما يعيد المرء لكل مواطن قدرته على التمكن من الوقت، الذي هو رأس ماله، يجب عليه أن يحرره عندئذ من ضرورة تخصيص هذا الوقت لكسب عيشه - التضحية بحياته من أجل كسب عيشه".[٣٧] بصورة محسوسة يتعلق الأمر بأنه من المتوقع في إطار مفاوضة (التعريفة) تقليص وقت العمل، الذي ينبغي أن يكون إجماليا (يخص حجم العمل السنوي أو لسنوات عديدة) وفرديا (يخص وقت العمل الأسبوعي أو الشهري) على السواء؛ هذا الشكل من العقد ينبغي أن يتمكن بواسطته كل واحد وكل واحدة من اختيار وقته أو وقتها وتشكيله. وعلى الشركة أن تضمن للعاملين الدخل والوضع القائم، وأن تضمن لهم قبل كل شيء الحق في الدخل المتواصل في حياة العمل المتقطعة المحددة بشكل ذاتي من قبل العاملة أو العامل. هذا النوع من عقد العمل المتعدد ينطلق من أن كسب الرزق سيكون له اليوم وغدا الحق في "إطار زمني تم اختياره بحرية." فهو يمكن المصانع من مرونة عالية في استخدام القوى العاملة ويمكن العمال كذلك من إحراز نوع جديد من الاستقلال الزمني، وعلاقة جديدة بالعمل المدفوع الأجر، لأن ميادين النشاط خارج العمل المهني والقيمة الثقافية في الوقت نفسه، تشكل بذلك "الحياة الخاصة" ويتم الاعتراف بها وضمانها. وبهذه الطريقة يمكن حقيقة أن يحل مجتمع النشاطات الجمعية والناشطين محل مجتمع الكسب.

يطالب أندري غورتس في كتابه العمل بين الافتقار والطوباوية بتشكيل سياسي جديد للمجتمع. وهذا الإصلاح ضروري من أجل البقاء - أو الأفضل: من أجل إعادة بناء - مجتمع، يستطيع أن يتطور فيه الأشخاص والشركات على السواء عن طريق استخدام تقنيات الإعلام الحديثة. وينبغي أن يبنى هذا المجتمع بحيث لا

تؤدي أشكال العمل العرضي المتقطع المدفوع الأجر المتغير بشكل جذري إلى انهيار المجتمع، وإنما تمكن من أشكال جديدة من المجتمعات ومن التعايش المجتمعي.

أما لورد كينيز Keynes فقد قال: علينا أن "نضع طبقة رقيقة من الخبز فوق الزبدة - من أجل العمل، الذي لا بد من القيام به، لتوزيعه بشكل واسع قدر الإمكان. وسيُبقي تناوب الثلاث ساعات وأسبوع الخمس عشرة ساعة على المشكل لفترة أخرى. ذلك أن ثلاث ساعات في اليوم ينبغي أن تكون كافية لتهدئة آدم العجوز فينا". إن أشكال توزيع العمل بطريقة أخرى - تقليص وقت العمل دون تناسب في الأجر الكامل، والمرونة، وإلغاء الساعات الزائدة، والعمل لبعض الوقت، لتصبح ضرورية بناء على الأسباب الآتية: فهي أولا جواب عن تراجع حجم العمل بالنظر إلى تقدم الإنتاجية السريع، من الممكن ثانيا أن يتم بهذه الطريقة التقليل من التصدعات الجديدة للطبقات بين أولئك الذين يعملون والذين لا عمل لهم أو الحيلولة دونها. فقط عندما يكون لواحدة أو واحد من النساء والرجال رِجل في عمل الكسب وإمكانية وجود الرجل الأخرى في عمل المواطنين، يمكن الحيلولة دون تحول "القطاع الثالث" (رفكين) إلى حي من الأحياء الفقيرة. ويجيب الرجال ثالثا عن ميل النساء المتزايد إلى الكسب بتقليص كبير لوقت عملهم من أجل الكسب. وتتخلى النساء عن العمل التربوي الخاص بطلب الرزق، وعلى الرجال كذلك أن ينقطعوا بوعي عن سيرة الكسب من أجل عمل الأطفال الخاص وألا يتمسكوا بعملهم المهني تمسك المجانين به. قد يكون مبدأ "خدمة الأطفال بدل خدمة الجندية" سببا في خلق ميل إضافي في ذلك.

يعترض فريتيوف بيرغمان Frietjof Bergmann قائلا: "إننا نحرق كمنجاتنا من أجل تشغيل ماكينات البخار". فالموارد البشرية والطبيعية النفيسة تبذر من أجل المحافظة على آليات لم تعد صالحة للمستقبل. يدعو بيرغمان إلى شكل معدل من "عمل الوقت الكامل"، لأن فكرة أن العمل ينتهي عندنا بشكل ما تقوم في اعتقاده على سوء الفهم لهذا القول: العمل لا نهائي. فليس المقصود هو العمل المدفوع الأجر، وإنما المقصود هو الوفرة اللانهائية للنشاطات الخلاقة الممكنة

والضرورية من الناحية الاجتماعية.

رؤيته هي: يقوم كل رجل وكل امرأة بعمل مدفوع الأجر يومين في الأسبوع، ويومين يكرسانهما لأعمالهما الخاصة، وفي يومين "يعمل الناس ما يريدون أن يعملوه حقا، حقا". ويمكن أن تكون هذه أشياء ملموسة، قد تؤدي إلى نشاطات جديدة مدفوعة الأجر. يريد برغمان استخراج "الذهب من رؤوس الناس." وهو يعتقد أن هذا الذهب يمكن استخراجه من عند المشردين والعاطلين ومن العاملين على حد سواء."[٣٨]

وعلى هذا فإن نموذج مجتمع النشاطات الجمعية يعني إذن: ليس إما... أو، وإنما هو و(حرف العطف)، هو التحول بين عمل الكسب، وعمل الأسرة، وعمل المواطنين إلى غير ذلك مما ستكون له أهميته في المستقبل. هل يعني هذا أن الصورة الرئيسية الممزقة المتناقضة للعمل النسائي بين حقول النشاطات الاجتماعية المتفرقة ستصبح معيارا؟

السيناريو ١٠: مجتمع وقت الفراغ

كان نيتشه قد صور في كتابة إنساني، إنساني جدا بشكل ساخر الجانب الآخر من العمل، وكيف أن العمل سيتغلغل في اللهو والراحة بمقاييسه القيمية:

"العمل يجذب إلى جانبه بصورة متزايدة كل الضمائر الطيبة: فالميل إلى المسرة يسمى منذ الآن «الحاجة إلى الراحة»، وبدأ يخجل من نفسه. «فالمرء مدين لصحته» - هكذا يقول المرء عندما يُمسَك به متلبسا بالقيام بجولة في الريف. أجل، من الممكن أن يتم وشيكا اعتراف الإنسان بميله إلى الحياة التأملية (vita contemplatiwa للقيام بنزهة مع الأفكار والمسرات) من غير احتقاره لنفسه ودون تبكيت ضميره له".

بناء على هذا فإن الصورة المقابلة لمجتمع العمل هي صورة مجتمع الراحة، مجتمع أوقات الفراغ. وهناك خطر حدوث تصدع طبقي جديد في الغرب المتطور بين النشيطين والسلبيين. فالصناعات الثقافية ستحول المطرودين من عملية العمل بصورة مستمرة إلى "ما حولها من مرضى سبل التسلية المحتاجين إلى العناية" (غوغنبنيرغر .Guggenberger). لذلك فمن المهم بالنسبة إلى الطريق إلى

القرن ٢١ أن ينشأ إلى جانب مجتمع العمل مجتمع الراحة، لن يكون مجرد علاج للتشغيل، مجرد بديل تحت الطلب. وهذا يستلزم استكشاف "فن تبذير الوقت" و"تثقيف ما هو غير مباشر وتطويره."[٣٩]

قد يقول المرء إنه لمن المؤكد أن مفهوم الراحة، مفهوم الإنسان اللاعب ludens homo يحمل في طياته مناقضة لمجتمع العمل. أليس صحيحا أن اللعب يستعيد مكانته في كل مكان؟ فحيثما ننظر: نر الأسواق المالية الشاملة تنشئ "مقصف ـ الرأسمالية"، واليانصيب يحرك ملايين الناس وملايير الدولارات، ثم نرى بعد ذلك أهم شيء في العالم، وهو الرياضة، التي تفتن الناس، وتقيد طاقاتهم الهجومية الوطنية، ويتم في كل مرة تصريف هذه الطاقات بشكل رائع من خلال عمليات العنف الجماعية. ألا يتحول اللعب مع اتساع الصناعات الإعلامية إلى نشاط يومي، في حين يحدث الآن العكس تماما، وهو أن اللعب يستعيد أمكنته في عالم العمل؟

لكن الأمر الحاسم في الراحة واللعب هو أن الأشياء يتم عملها من أجل ذاتها. ويفهم من اللعب في المأثورات ما ليس له صلة بالفعالية والنجاح، وهو يعطل العقلنة الهادفة، ويتم من أجل التسلية المحضة. ومما له اعتباره أيضا أن الأطفال يتعلمون اليوم التعامل مع الحاسبات من خلال ألعاب يجدونها في الحاسبات. فهل هم يحددون أنفسهم بصفة ذاتية من خلال اللعب أم هم موظفون ممكنون في صناعة الحاسبات والتسلية، التي تتم أيضا من خلال عمل صعب أثناء اللعب؟ انطواء ألعاب الحاسبات يسمح بالاستنتاج الأخير.

ولكن الراحة واللعب بدون عمل (أو بدون نشاط اجتماعي على كل حال) شيء غير معقول. فهما يكونان في نموذج الكابوتشينو للحياة طاقيةَ القشطة ونُرارةَ الشوكولاتة، اللتين تفقدان معناهما من غير قهوة الحياة النشيطة. وإنه لمن السهل أن تصبح الراحة المحكوم عليها بعدم النشاط عذابا جهنميا.

النتيجة

جوابا على سؤال حنّا آرنت Hannah Arendt المشهور ماذا ينشأ عندما ينفد

العمل من مجتمع العمل، تقدم المشاريع المستقبلية الجذرية نفسها في النهاية هذا الجواب الدوري المتناقض: إنه العمل بدل العمل المدفوع الأجر، العمل من أجل بسمة واحدة (العمل المنزلي، عمل الأبوين، العمل الوظيفي الشرفي الخ.) كل المشاريع المضادة، التي تحاول بناء جسور تفضي إلى الضفة الأخرى من مجتمع العمل، تزعم: أنه ليس هناك من جهة أخرى لمجتمع العمل! فكل شيء عمل أو هو لا شيء.

هذا الاستعمار القيمي للعمل في بديهيات الحداثة الأوربية يمكن توضيحه في هوة انعدام الأجوبة، حين يتصور المرء أنه يلاحظ مع نهاية عمل الكسب أي نوع من التنسيقات، التي يمكنها أن تنظم حياة الإنسان على أساسها حين يختفي النظام عن طريق عمل الكسب؟ أليس ضياع هذا النوع من العمل هو أساس الشرور كلها من إدمان على المخدرات، وممارسة الجريمة، وانهيار المجتمع؟ كيف يمكن ضمان أسس الحياة المادية للناس ووضعهم الاجتماعي القائم، والحال أنها لم تعد تقوم على عملهم الذاتي؟ ما هي تصورات العدالة، بل ما هي أيضا التفاوتات الاجتماعية، التي يمكن أن تعتبر معايير لعلاقات الحياة، إذا لم يفهم المجتمع نفسه على أنه مجتمع "مجتهد"، مجتمع مثابر على العمل في مجال " الصناعة"؟ ماذا تعني الدولة عندما ينضب أهم مورد من موارد دخلها، وهو عمل الكسب؟ كيف تصبح الديموقراطية ممكنة إذا هي لم تقم على المشاركة في عمل الكسب؟ أو: كيف تتحدد الهوية السياسية للناس العاملين، الذين لا يستطيعون أن يجيبوا أنفسهم ولا أن يجيبوا الآخرين إجابة نمطية تتصل بمهنتهم عن سؤال يتصل بهذا الذي يفعلونه على هذا النحو؟ وعلى هذا يمكن طرح هذه الأسئلة إلى ما لا نهاية له: ماذا تعني السلطة، ماذا يعني النظام، وما معنى الحرية، بل ما ذا يعني المجتمع؟

إنه إيمان معجزة العمل، إيمان المواطن بنفسه، الذي تتحطم فيه نظرته إلى التآكل المتزايد للعمل العادي. فالمواطن، الذي فقد إيمانه بالإله، يؤمن بالشبه الإلهي لعمل يديه، الذي يخلق له كل ما هو مقدس بالنسبة إليه: الرفاهية، والمكانة الاجتماعية، والشخصية، ومعنى الحياة، والديموقراطية، والتماسك السياسي.

وليذكر لي أحدكم قيمة من قيم الحداثة، وأنا أتعهد له بتقديم الدليل على أنه يستلزم ما يسكت عنه: وهو المشاركة في العمل المدفوع الأجر.

سيناريوهات مستقبل العمل ونقده

تلعب السيناريوهات العشرة، التي سجلت في الجدول الأول دورا مهما في هذا الكتاب على نحو ما. ولكن مدى وثبتها قصير جدا في الوقت نفسه، لأنها تلازم تقريبا نفوذ مجتمع العمل؛ وتبدو في وقت واحد غير كافية لأسباب أخرى مهمة:

تأنيث عالم العمل. كل الوظائف، التي تحل محل مشاهد "العمل الأحادي" (بيتر غروس Peter Gross) المتصل بالنشاط المتعدد والخطوط المتعددة، تتجه بسهولة نحو التعادل في توزيع العمل الجنسي المميز، وهو ما يجعل من الافتقار فضيلة فيها، وذلك حين يتم التنويه بالمساوئ - العمل المنزلي، وعمل الوالدين، والعمل الذاتي، والنشاط الوظيفي الشرفي الخ - على أنها الوسط الجديد ومصدر المعنى وراء مجتمع الكسب.

الطريق إلى الجحيم كثيرا ما تبلطه النوايا الحسنة. إن ما يرتسم فوق الجدار هنا بوصفه مجتمعا مستقبليا، يمكن ملاءمة مع ذلك وصفه بأنه تأنيث عرضي لعالم العمل ونقده. والصحيح هو أن الرجال، الذين لا يعملون إلا من أجل عمل الكسب، سيئو الحظ، إذ ينقصهم شيء مهم: هو عمل الوالدين، والعمل الخاص الخ. على أن إعادة توزيع الفاقة، التي تتجه الآن إلى جعل ما هو غير ثابت وعرضي ومتناقض في عمل النساء وعوالم حياة النساء ينطبق على الرجال أيضا، ليس لها معنى كبير. عندما ينضب معين الرؤية في هذه العودة إلى مثال المساواة الذي ساد حتى الآن، لن يكون الناس على أية حال،، هن اللواتي يدمجن عندئذ في العمل المعياري، وإنما يدمج الرجال في العمل غير المعياري للنساء.

ألا يعني هذا أن الجميع، حتى الرجال أنفسهم، يتورطون في "الفخ الأبوي"، الذي أقاموه بالتثمين الرمزي للعمل المنزلي والعمل الخاص؟ من الممكن أن يكون العمل الخاص سياسيا بمعنى من المعاني. غير أن هذه المعادلة العرضية بين

الجنسين لا تتستر على انحطاط جماعي فحسب، بل تدفن مرة أخرى المجتمع السياسي في الدوامات الجماعية للصراعات الخاصة.

مجاز "التشغيل الكامل." هناك سيناريوهات كثيرة لمجتمع النشاط مثناة كانت أم جمعية تفضي إلى كلمة مخادعة: فهي تحتفظ بالوعد الرفيع بـ"التشغيل الكامل"، لكنها تحول المضمون في الحين إلى النقيض: "ينبغي أن يحل العمل المدفوع الأجر، الذي يحدده الأجنبي، محل العمل غير المدفوع الأجر المحدد ذاتيا.

الحديث عن "المجتمع صاحب النشاط الخاص" لن يكون عندئذ سوى أكبر إجراء للتوفير على مدى العصور. إن الحديث الجميل عن "مجتمع المواطنين ذي النشاط الخاص" سرعان ما تلتصق به رائحة الكذب الاضطراري. فـ"العمل الخاص" يعني عندئذ: لا حماية من التسريح من مكان العمل! ولا عقود نقابية تم التفاوض بشأنها! والإكثار من المساهمة الخاصة بالنسبة للمرضى! والعناية بالنفس في الشيخوخة! باختصار، الحديث عن "المجتمع صاحب النشاط الخاص" لن يكون عندئذ سوى أكبر إجراء للتوفير على مدى العصور في الخدمات العامة وفي الاقتصاد الخاص.

النقد البيئي. ومن الضروري أيضا أن يوجه إلى النماذج المستقبلية المفردة هذا السؤال، وهو إلى أي حد تأخذ النقد البيئي مأخذ الجد وتجيب عنه فعلا.[٤٠] فكل عمل لا ينتج المواد المستعملة والمطلوبة فحسب، ولكنه ينتج النفايات أيضا.[٤١] لقد تم تغريب عمل الكسب بالذات عن طريق "بنية قصدية مزدوجة." إن المصلحة المجردة الخاصة المتصلة بالدخل، وضمان العمل، والوضع الاجتماعي، التي تقابل الغرض المجسم للعمل، لا يمكن تتبعها على الدوام إلا بتعتيم المضامين والنتائج البيئية للعمل بالنسبة إلى الآخرين، بمعنى أنه يتم تفصيلها حسب المصلحة الاقتصادية الخاصة للعاملين وتصبح "آلية." فمن يقدر مثلا في هذه الظروف على حل مشكل حقا، فقد أصبح هو نفسه عاطلا.[٤٢] لذلك فإنه من الضروري فيما يتصل بما هو بيئي أن يكون هناك شك في إمكانية إصلاح شيء

ما مثلا عن طريق إعادة توزيع هذا العمل. فلا يمكن أن يكون هناك عندئذ معنى لإدخال القواعد الأساسية "الجديرة بالمستقبل" لتغيير مجتمع العمل إلا عندما يقرب جانب العمل المحطم للطبيعة من مجال النظر، بعبارة أخرى: إن قوة العمل المدمرة لن تلغى عن طريق جعل العمل يتم بشكل غير رسمي، مثنى، جمعي، غير مدفوع الأجر، بالمبادرة الخاصة أو بأية طريقة أخرى.

السؤال عن المجتمع الاستيعابي. يجب أن تقاس جميع المخارج من البطالة في النهاية بما إذا كانت هذه المخارج ستساعد حقيقة أولئك الذين تدعي مساعدتهم: أعني المحتاجين المهددين بالطرد؟ عندما يدور الحديث مثلا عن "مجتمع أوقات الفراغ" و"مجتمع الراحة"، يمكن عندئذ أن ينطبق هذا على ألمانيا، كوة الرفاهية العالمية، ولن يكون ذلك هناك أيضا إلا بالنسبة إلى الدائرة المتزايدة صغرا من ذوي الرواتب المرتفعة ومن العاملين بصورة مستمرة، لا بالنسبة إلى كتلة "العاملين المؤقتين." والحاسم في النهاية هو هذا السؤال: "من ركب السفينة ومن لم يركبها؟" - كما عبر عن ذلك رالف دارندورف، Ralf Dahrendorf ما ذا ينبغي أن يفعل لاستيعاب كل واحد وواحدة في فرص العمل، التي يقدمها هذا المجتمع؟ ماذا يجب أن يحدث سياسيا لكي يبقى أو يصبح كلُّ أولئك الذين يفعلون شيئا خارج سلم الترقيات الوظيفية الكلاسيكية - سواء أكان ذلك لوقت محدد، أم بشروط عارضة تم الاتفاق عليها، أم بدون أي عقد على الإطلاق، مواطنين كاملين؟ كيف يمكن إذن أن يتم تجديد الحق الأساسي في المشاركة في الحقوق الأساسية للحداثة بالنظر إلى إلغاء إجراءات التسوية؟

أنظمة الخطر: كيف يصبح مجتمع العمل مجتمع الخطر

لا تزال المناقشات العامة تسود بصورة دائمة الأزمات نفسها، والتوضيحات نفسها، والمقترحات نفسها للتغلب عليها. يقال إن التشغيل الكامل ممكن عندما توجه المحولات نحو النمو الاقتصادي: بمعنى تخفيض الرواتب والرواتب الجانبية، وتخفيض مستحقات البطالة والمساعدة الاجتماعية، وتخفيض الضرائب، وإيجاد محفزات الاستثمار، وإلغاء التسويات البيروقراطية، وتحسين التكوين، وتهيئة رأس المال لحالة الخطر، واستثمار الأعمال الرخيصة حكوميا. إذا صح أن درجة عالية من التنميط تهيء شروط الإنتاج الآلي، فإنه لمن الممكن عندئذ أن تصبح هذه البرهنة فارغة من أبناء آدم غارقة في أصوات الحاسبات الكهربائية، ومع ذلك فهي تقوم وتسقط بمقدمة، ينبغي الشك فيها هاهنا بشكل منتظم.

كثيرا ما يحدث بطبيعة الحال أن ينطلق المرء مما يقال من أن موجات العقلنة القائمة تؤدي حقا إلى تغييرات شديدة، على أنها لا تؤدي إلى تغيير نظام عمل الكسب. فالمرء يبرهن ويعمل على أساس مقدمة متواصلة في الأبعاد الفئوية والأفكار الأساسية لنظام التشغيل (العمل، ومكان العمل، والمهنة، والراتب، والنمو الاقتصادي، والتناقض بين العمل ورأس المال الخ.) وليس من الممكن (في التقنيات الإعلامية الراهنة أو المقبلة، وكذلك الاجتماعية والقانونية) أن يحدث خلال دفعات التحديث تغيير في قوانين نظام التشغيل أو تتم المحافظة عليها.

في نموذج الحداثة الثانية يقع تغير في مركز نظام الكسب هذا بالذات. وعلى الرغم من خطر الوقوع في تسطيح كبير، فإني أقترح التمييز الآتي: وهو أن المناقشة الدائمة حول صعود الإنتاجية الفوردية الواسعة وهبوطها، والاستهلاك الواسع، والتشغيل النمطي وكذلك - وهو ما يتناسب معه - صورة المجتمع المنظم، والمتلقي السياسي للكينزيانيزية، تنتمي إلى نموذج الحداثة الأولى. أما في الحداثة الثانية فيسود خلافا لذلك نظام الخطر- وذلك في جميع الحقول: في الاقتصاد، والمجتمع، والسياسة. والتمييز المناسب لا يكون بين الاقتصاد الصناعي وما بعد

الصناعي، ولا بين الفوردي وما بعد الفوردي، وإنما بين تكفلات الحداثة الأولى ويقينياتها، وحدودها الواضحة، وبين انعدام تكفلات الحداثة الثانية ومبهماتها وإقصاءاتها.

من المعقول التفريق بين عدم اليقين المعرفي وبين العرضي، اللذين ينتجان عن عدم التيقن من الحكم وانعدام معالم المجتمع الانتقالي، والحكم الأكيد (نسبيا) بأن المجتمع المستقبلي سيكون مطبوعا بطابع نظام الخطر. إن الحديث عن نظام الخطر لا يعني أن نضع نصب أعيننا ظاهرة انتقالية، فالمقصود هو مبدأ عدم الحدة التصوري المتوقع المحدد بوضوح، الذي يطبع العمل والمجتمع والسياسة في الحداثة الثانية - حتى ولو كانت البناءات الاجتماعية أو الأجوبة الشخصية والمجتمعية والسياسية المرتبطة بذلك غير متوقعة حقيقة على المدى القريب فضلا عن أن تكون قد انطبعت بصورة واضحة.

المجتمع المعياري يتناسب مع الفوردية، وسيكلف الناس أنفسهم في نظام الخطر وضع مشاريع حياتية شخصية، وحركية وأشكال من العمل لتوفير ما يحتاجون إليه. فالوسط الجديد سيصبح وسطا غير ثابت، و"سيُفعِّل" الفقر، بمعنى يقطَّع إلى فترات حياتية ويوزَّع بصورة عرْضية. ويغلب عليه أن يصبح تجربة "عادية" وليس مجرد تجربة عابرة في الوسط المجتمعي أيضا. وإذا كانت الفوردية وسياسة الكينيزيانية قد قامتا على حدود الدولة الوطنية، أي على فهم للتسيير الممكن للسياسة الوطنية والمجتمع الوطني، فإن صورة هذا النظام ستلغى في نظام الخطر ويحل محلها الإجبار على التحرك والنجاح في السوق العالمية والمجتمع العالمي.

مفهوم الخطر وملائمه نظام الخطر لهما معنى مزدوج، فالخطر يمكن أن يفهم على أنه مبدأ التنشيط، يمجد الخطر المدني - حسب الشعار: "الرقص على حافة البركان هو أجمل مجاز أعرفه بالنسبة إلى الخطر. والجرأة على المخاطرة هي أفضل باعث على الرقص" (موريس بيجار Maurice Bejart) لكن الخطر يعني في النقيض المقابل التهديد الذاتي المتسرب أو السريع للحضارة الإنسانية، ولحسن السلوك، أي إمكانية تحول التقدم إلى همجية بصورة كارثية. هناك مبدأ للرعاية

ولتأجيل الدفع، يتم تنشيطه من خلال تحول كبير. وإذا ما أراد المرء أن يبحث عن مجاز لذلك أيضا، ففي الإمكان القول بأن مجتمع الخطر العالمي يتأرجح وراء حدود الضمان (الخاص)، الذي أقامته الحداثة الأولى لإمكانية مراقبة نتائج القرارات، التي لم تكن متوقعة. فاقتصاد (التأمين) وليست الحركات الاجتماعية للنقد التقني والبيئي هو الذي يكسر عن طريق الحكم "غير مؤمن / يمكن تأمينه" الحاجز المفضي إلى النتائج والأخطار غير المراقبة المتصلة بالتقنيات الجديدة، مثل تقنيات الطاقة النووية / المفاعلات النووية، التي لا يتم تأمينها حكوميا وحسب قوة التدمير الممكنة عندها إلا بشكل غير كاف تماما؛ على أن التقنيات الحيوية والجينات الإنسانية فيما يتعلق بمكان النتائج ونوعيتها تخوض كلها في سديم انعدام اليقين، الذي تم خلقه علميا، من غير أن تطرح حتى الآن مسألة التأمين بشكل حقيقي. إلا أنه من الضروري أيضا تسييس الأخطار، التي تتم ملاحظتها عامة، لأنها تثير السؤال عن المسئولية، ويقع ذلك هناك بالذات حيث يكون من الصعب أو من غير الممكن على الإطلاق الإجابة عنها قياسا على القواعد المتبعة في تحمل المسئولية في الأخلاق، وفي القانون والعلم.

أحب أن أستغل ثنائيات نظام الخطر هذه لأميز بين طريقين من التطور في المجتمع وراء التشغيل الكامل، يحددان أيضا، بشكل مستتر على الأقل، مناقشات سياسية. فمن جهة يتم الترويج لـ "نزع التأمين" عن نظام العمل العادي الفوردي بصفته قضية طبيعية والتعجيل به سياسيا. هذا الإلغاء المتناقض للسياسة والمجتمع عن طريق السياسة والمجتمع أسميها أنا هنا برزلة الغرب. سأطورها في الفصول القادمة وأرسم ملامحها. فالأمر يتعلق بالنتائج الجانبية للطريق الأمريكي american way، الذي اتخذ بعد انهيار التناقض الغربي الشرقي عملية رئيسية للتحديث في جميع أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى تحملنا هيمنة نظام الخطر على طرح هذا السؤال، وهو كيف يمكن تحويل ضياع التأمين إلى تطوير نشاط اجتماعي، يمكن أن يتم فيه التلاؤم من جديد بين التأمين والحرية السياسية في مجتمع الخطر التام؟ إن طوباوية مجتمع المواطنين السياسي يمكن أن يكون الطريق الأوربي إلى الحداثة الثانية،

التي تعيد أبجدية الفكرة الأصلية عن السياسة والديموقراطية. وصيغتا التطور تشيران كلاهما أيضا إلى ملمح التنوع في العمل الجديد خلال الحداثة الثانية: وهو أن إمكانيات الجواب والتسوية على المستوى المصنعي، والشخصي، والاجتماعي والسياسي تتزايد وتتخذ طابعا سياسيا. وملاءمة مع ذلك تتجه جوانب العمل، التي تنشأ تاريخيا،نحو الصورة المعاكسة تماما لشبه النظرة الطبيعية لما بعد مجتمع الصناعة والخدمات، التي تقوم في النهاية على عرقية أمريكية.

نظام الخطر يقول: مستقبل العمل سيتم رسمه بواسطة أكثر من اتجاه تطوري واحد بين الأبعاد المختلفة وفي داخلها. ولئن كنا نتصور أن فعالية اقتصادية واحدة مهيمنة - مثل جعل الإنتاج خطيا أو مرنا - قادرة على تحويل الاقتصاد الشامل بناء على مخطط وهدف موحدين، فإن هذا التصور ينتمي إلى عالم التصور للحداثة الأولى، التي تجاوزتها الفعالية الاقتصادية منذ مدة طويلة. بناء على هذا يعني نظام الخطر الإجبار على اتخاذ القرار، يعني الفردية والجَمعية - طبعا على أساس خلفية مصطنعة من القلق وعدم الاستقرار.

أبعاد نظام الخطر

أنظمة الخطر هي أنظمة تخترق حدود القطاعات والفروع، التي تطرح السؤال عن المجتمع من جديد. وما ذلك إلا لأن هناك "من النظرة الأولى تطورات «بعيدة عن سوق العمل» ستكون ذات أهمية أكبر بالنظر إلى مستقبل العمل وغيره، من أهمية العواقب المتوقعة منذ مدة طويلة ومن ذلك أيضا الأزمات المتوقعة قريبا بالنسبة إلى الصناعات القديمة".[٤٢]

يمكن تطوير وبحث أنظمة الخطر، بمعنى الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار والقلق والتسريح من العمل في الأبعاد التالية: العولمة، والخطية، والفردية، وتسييس العمل.

العولمة. بينما لا يتم العمل والإنتاج في النظام الفوردي إلا من خلال ارتباطهما

بالمكان، يشرع نظام الخطر في نزع المكان الاجتماعي عن العمل والإنتاج بشكل لم تعرف نتائجه المتوقعة حتى الآن. وقد سبق لي أن ذكرت جدلية العولمة والمحلية. وقد تمت محاولة حصر هذا أيضا عن طريق صفة "افتراضي": وهو الشركة الافتراضية، والإنتاج الافتراضي، والعمل الافتراضي والتعاون الافتراضي. غير أن "الافتراضي" لا يفهم بمعنى "الوهمي"، وإنما يفهم بمعنى تنظيم جديد للعمل والإنتاج يتجاوز المحال والأمكنة الاجتماعية. ولا يتضح خطر العولمة فيما يتضح من أن نتائج طريقة العمل الغامضة مكانيا لا يمكن معرفة طوارئها فحسب، وإنما يتضح كذلك من أن أخطار التيارات المالية المتوقعة عبر الحدود تصيب بثقلها العمل الثقافي المرتبط بالمكان، وبذلك تهدد المجتمع والدولة في قواعدهما الأساسية! هناك ملايين من العاطلين والفقراء في إندونيسيا وفي بلدان أخرى بآسيا الجنوبية يستعملون هذه اللغة. ومن المستحيل تأمينهم (لا من قبل الحكومة ولا من قبل الخواص) ضد أخطار العولمة الاقتصادية هذه.

التبيئة. في الوقت الذي ترتسم فيه الأخطار البيئية والتقنية بصورة عامة في سماء الغرب، الذي يعاني من حساسيته ضد الخطر،، تتحطم الأسواق، وتتدهور قيمة رأس المال، فيرى الخبراء والمجموعات المهنية الكاملة أنفسهم وقد وضعوا في قفص الاتهام العام. ولننقل ذلك بصورة ملموسة: إن الأخطار البيئية تتحول إلى أخطار رأس المال وأسواق العمل والمهنة. وهكذا تنشأ صور جديدة من المهن، من أمكنة العمل، وفروع الإنتاج، وسلاسل المنتجات والخدمات، من شأنها أن تحول تحديدات الخطر إلى أسواق جديدة - من مخرجي القمامة، ومخططي الزراعة ابتداء من أغنية تصدير التقنيات البيئية إلى المواد الغذائية "الخضراء"، ومواد البناء، والأثاث، أي تجهيز الحياة اليومية داخليا وخارجيا على التقريب.

التبيئة والعولمة تستلزمان إحداهما الأخرى وتزيدان من حدتهما بصورة متبادلة. في العقدين الماضيين كانت إيديولوجية السوق العالمية الحرة قد انتشرت على ظهر البسيطة، وكانت تبعة ذلك انتشار تدميرات المحيط في ظل انتصار الليبرالية الجديدة على غرار ما كان منتشرا بالنسبة إلى التخطيط الاقتصادي

المركزي في الاتحاد السوفييتى في أيام الحرب الباردة. لقد أصبح الاستهلاك في خلفية مناطق التجارة الحرة، كما تمت في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT واتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية NAFTA, - أصبح عمليا خارج المراقبة في أغني الدول، وتضاعف ست مرات في أقل من ٢٥ سنة، كما ذكرت ذلك الأمم المتحدة. بعبارة أخرى: الـ ٢٠ في المائة من البشر الأكثر ثراء يستهلكون عموما ستة أضعاف ما كان يستهلكه آباؤهم من المواد الغذائية والطاقة والماء والمواصلات والنفط والمواد المعدنية.

الرقمية. هي أيضا تجبر على العولمة (والفردية)، وتمكن منها. لا ينبغي الخلط بين الاقتصاد الشامل الناشيء وبين "النظام العالمي"، الذي تحدث عنه فيرنان بروديل Fernand Braudel وإمانويل فالرستين. Emmanuel Wallerstein فرقمية الاقتصاد الشاملة وتشابكه تستهدف اقتصادا، تتوفر فيه القدرة على العمل في الوقت الفعلي على مدى الاتساع الكوني. ينبغي للرقمية في النهاية أن تكون مساوية للأمية: من يحسن لغة الحاسبات الرقمية، يرى نفسه مفصولا عن دائرة الاتصالات الاجتماعية. وهو لن يطبع في الوقت نفسه "قواعد" التقنية الرقمية للرأي العالمي بطابعه فقط، إذ أنه سيحدد أيضا اتساع المرونة وأغراضها، وافتراضية العمل وعقلنته، فينشأ نموذج عامل العلم الجديد لـ"البدوي العالي التقنية" أو أفضل لبدو العمل المتشابكين. فهؤلاء يطورون عن طريق التقنية الجديدة قدرتهم على الوجود هنا وهناك في الوقت نفسه ويلغون ما للمكان من قوة الجاذبية. فلم تعد هناك بالنسبة إليهم من قيمة لإما.. أو، بل و(الواو العاطفة.) فهم في الوقت نفسه في عملهم وفي البيت، هم معزولون ويعملون مع ذلك مع آخرين ولآخرين ـ في مكان عديم البعد عبر الحدود والقارات، ولكنهم متشابكون هنا والآن بشكل ملموس.

فردية العمل. قد يكون هذا هو النتيجة المركزية لمرونة العمل. ففيها تلتقي ثلاثة أشياء: عملية الحياة العالمية لإزالة التقاليد، بمعنى أن السيرة الذاتية

العادية تصبح سيرة اختيارية أو سيرة عمل من أعمال الهواية. فالعمل "يقطع" زمانيا وعقديا، ويصبح الاستهلاك فرديا، فتتم نشأة منتجات وأسواق فردية.

التسييس. من الضروري التمييز هنا بين وجهتي نظر وخطين تطورين. فالأمر يتعلق من جهة بالتسييس الفرعي للاقتصاد والعمل. ومنشأ هذا هو أن البديهيات الأساسية للعمل والحياة تصبح عن طريق أبعاد نظام الخطر المذكورة محل تساؤل. ولكن منشأه كذلك هو أنه لم يعد في إمكان أحد أن يحرص على الحلول الفاصلة في المسائل، التي تتصل بتشكيل الإنتاج والعمل. وبهذا المعنى فإن انعدام اليقين المصنوع الملاحظ علميا وكذلك حقيقة أن خيارات نماذج الحلول والآراء التجريبية تتنافس فيما بينها في جميع حقول العمل، كل هذا يؤدي إلى تسييس فرعي للاقتصاد والعمل. ذلك أن:

"تعدد الإمكانيات عند التشابك المتزامن للبناءات والتأثيرات يدل بصورة متزايدة على نمو انعدام الضمانات وانعدام الرؤية الواضحة. وبما أنه لا بد من أخذ الإمكانيات والنتائج الجانبية المحتملة بعين الاعتبار على نحو مطرد، فسيصبح من الصعوبة المتزايدة تحديد أهداف وحلول معينة وتقديمها على أساس أنها "إجبار عيني..." ولذلك فإن الآراء تختلف حول ما إذا كان ما يحمله كثير من المشاريع المخترعة من ضرر أكثر مما يحمله من نفع وما يطرحه من مشاكل أكثر مما يقدمه من حلول لها"(٤٤).

وقد استوعب "الإجماع الفوردي" من جهة أخرى الحل الاقتصادي السياسي لـ"عمل المواطنين"، فعلق هذا من جراء إيمانه بمستوى معيشي متزايد مَجاز الصراع الطبقي في غرفة الملابس، وراح يبذل جهده في التزام ديموقراطي (تجاوز مقداره) خارج العمل في حلبات السياسة (المشاركة في الانتخابات.) إن مواطن العمل الفوردي هذا يفقد الآن في مسيرة عولمة العمل وتفريده أرضيته المادية من تحت رجليه ويتم تسييسه بهذه الطريقة. وفحوى هذه المسائل المفتاحية هو: كيف تصبح الديموقراطية ممكنة وراء مجتمع عمل الوقت الكامل؟ كيف ستكون طبيعة الحق في الكسب المتقطع والضمان الاجتماعي؟ كيف وإلى أي حد يمكن للتطور

والتمويل الأساسي لمجتمع مواطنين مسئول عن نفسه حتى الآن أن يكونا مكملين للمهمات الاحتكارية حكوميا وسياسيا أو أخذها على عاتقهما برمتها؟ سيتم طرح أبجديتها في هذا الكتاب والتفكير في بداياتها على الأقل من حيث نتائجها السيرية والاجتماعية والسياسية: أولا برزلة الغرب، ثم المجتمع السياسي من حيث مقصد المواطنة العالمية.

تنظيم العمل العام، عمل الكسب الجمعي

لا ريب أن نظام الخطر يحدد الفعل الاقتصادي ويرسم خطوطه في ظل شروط الأسواق العامة والمنافسة على الساحة العالمية: سواء تغير سعر صرف الدولار، وارتفعت الفوائد أو سقطت، وتذبذبت الأسواق الآسيوية والأمريكية الجنوبية، وتدخلت منظمة السلام الأخضر وثار المستهلكون بيئيا، وزادت الحكومات في أسعار البنزين والقيمة الحدية، وأخرجت الشركات منتوجات جديدة إلى السوق، واندمجت وانقسمت أو اختفت فجأة - فإن وضع الطلب، وقرارات الاستثمار، واستراتيجيات الإدارة تتغير من سنة إلى أخرى، ومن ربع سنة إلى ربع آخر، ومن أسبوع إلى أسبوع موال له. نظام الخطر يعني: كل شيء ممكن مبدئيا ولا شيء يمكن التنبؤ بوقوعه ومراقبته. وفي عالم الأخطار الشاملة هذه سيصبح النظام الفوردي للإنتاج النمطي الواسع، القائم على أساس جامد ترسبي تدريجي من توزيع العمل، عائقا مركزيا لإدارة رأس المال. فهناك حيث لا يكون الطلب متوقعا سلفا، من الناحية الكيفية والنوعية على السواء، وحيث تتشتت الأسواق على الساحة العالمية وتصبح بذلك مراقبتها غير ممكنة، وحيث تمكن التقنيات الإعلامية من طرق إنتاجية جديدة شاملة ولا مركزية في آن واحد، تنهار أسس الإنتاج والعمل المنمطين، كما عبر عنها تايلور عظطنيشد في "تسيير المصانع العلمي" بدقة واقتبسها منه لينين وأدخلها في فلسفة العمل والتنظيم السوفيتية. وذلك لأن جمود النظام الفوردي يتسبب في رفع التكاليف.

عندما يكثر الطلب، يجب على المصانع أن توظف فرقا خاصة باهضة الثمن تقوم بالعمل بالتناوب، أما في حالة الكساد، فيجب أن توضع الآلاف من المنتجات

الزائدة عن الحد ـ السيارات مثلا ـ في الأماكن المخصصة للوقوف بالمعمل، ولن يتم بيعها بعد ذلك إلا بأسعار منخفضة، ولا بد من وضع المشاريع الاجتماعية بعد مفاوضات طويلة. فالمنتجات الجديدة تستلزم تنظيمات مصنعية جديدة، أي إغلاق مصانع وإنشاء غيرها. ومن الممكن تجنب هذا أو الوصول به إلى الحد الأدنى، إذا تم النجاح في نقل أنظمة الخطر المتصلة بالأسواق العالمية العامة وتحويلها إلى أخطار تدابير التسوية المتصلة بتنظيم العمل وعلاقات التشغيل العامة. وهكذا يحول شكل الحق والسيرة الذاتية للعمل من التكفل المعياري إلى خطر إلغاء تدابير التسوية.

يقوم نظام التشغيل، الذي نشأ في المائة سنة الماضية، وصاحبته جزئيا صراعات اجتماعية حادة إلى حد كبير، على تنميط عقد العمل والجهد المبذول فيه ـ وذلك بالمعايير الزمانية والمكانية على السواء. على أنه ينشأ مع خطر تدابير التسوية "نظام نقص التشغيل"، غير المنمط، والمجزأ الجمعي من خلال أشكال شديدة المرونة من حيث بذل مجهودات الكسب، تعد لامركزية من حيث زمان العمل ومكانه، وغير خاضعة لتدابير التسوية.

ومن بين النتائج: أن الحدود بين العمل وعدم ـ العمل تغيم من حيث البعد الزماني والمكاني والعقدي على السواء، وتذوب بين عمل الكسب والبطالة، اللذين يصبحان في حديهما لذلك غير منظورين اجتماعيا بشكل مطرد. فالأشكال المصنعية للعمل المتراكمة في الدور العالية وقاعات المعامل يحل محلها تنظيم للمعمل غائم مكانيا ملتبس داخليا وخارجيا بالنسبة إلى الأسواق، والمنتجات، والزبائن، والعمال، ورجال الأعمال، غير محدد وغير منظور باعتبار ذلك، وهذا الأمر نفسه ينطبق على البطالة. ستكون هي الأخرى غير منظورة، لأنها ستكون "مترسبة" في المنطقة الحرام بين التشغيل وعدم التشغيل. وفي النهاية لن تؤدي بذلك إلى حدوث شيء جوهري. ستنقل "فقط" لا منظورية تشابك رأس المال إلى مستوى تنظيم العمل ـ تناسبا مع أرباح مشابهة من إمكانيات التنظيمات والتشابكات الجديدة الخفية بالنسبة إلى إدارة المصنع.

مرونة وقت العمل: أقل مالا، لكنها أكثر استقلالية

توافق نظام الخطر الاقتصادي مع خطر تدابير التسوية المتصلة بالتشغيل يمكن توضيحها بشكل مؤثر من خلال نماذج وقت العمل، التي يتم بواسطتها توافق وضع الطلب المتذبذب للشركات مع زمن ميزانية العمال بعضهما مع البعض الآخر. ويمكن اعتبار القاعدة الضاغطة: وهي أن هناك في أثناء ذلك نماذج من وقت العمل تتساوى في عددها مع الشركات تقريبا. ولا واحدة منها تشبه الأخرى، ولكنها كلها تتوجه حسب الصورة الرئيسية للرئة، التي يعتريها الشهيق والزفير بناء على وضع الطلب ورغبات التشغيل.

"مصانع فورد في كولونيا مثلا تتنفس بمساعدة ما يسمى بحساب الوقت. فالعمال يعملون ٣٧،٥ ساعة، مع أن عقد تعريفة العمل يتضمن ٣٥ ساعة. ويتلقون في مقابل ذلك ٢،٥ ساعة في الأسبوع الواحد تسجل في حساب وقتهم. وإلى جانب هذا يمكن أن يدعو إضافة إلى ذلك إلى العمل ٧٠ ساعة أخرى في العام في شريط الإنتاج أو في المكتب، تصب بدورها في الحساب. وإذا ما كان العمل قليلا، فإن المشاركين في العمل يخصمون الوقت من حسابهم، كما لو أنه كان نقدا. وينالون أياما للراحة. «هكذا نستطيع أن نجيب عن تذبذبات حجم العمل »، هذا ما قاله ريشارد غوبلس Richard Goebbels، مدير الموظفين في معمل فورد بكولونيا...

وسواء ارتفع عدد الطلبيات عند أوبل Opel بروسلهايم أو انخفض، فإن وقت العمل يمضي مع ذلك دون عائق، أوبل يطلق على نموذجه اسم ممر الوقت، أما أسبوع العمل فلا يعرف عددا ثابتا للساعات. فهو يقع في مكان ما بين ٣١ و ٣٨،٧٥ساعة، إذ أن وضع الطلب هو الذي يحدد إيقاع العمل. وكذلك الأمر في شركة أودي: ضغطا فالآلة تدعى هناك العمل المنتظم ليوم السبت. وإذا ما كثر الطلب في الربيع مثلا، تضاف إلى ذلك أربعة سبوت أخرى، من غير أن تجبر أودي على دفع أجر إضافي. وكتعويض عن ذلك تكون هناك في الخريف، عندما يتخفض الطلب بناء على التجربة، أربع جمعات مخصصة للراحة. ..

أما عند شركة الـ ا.ب.م IBM، فيدعى المكسب الأحدث وقت العمل القائم على

الثقة. لم يعد هناك حساب زمني ولا ممرات. فيراقب كل فرد وقت عمله بنفسه، ويوزع على العاملين مجموع وقت العمل بالنسبة إلى مكان زمني معين. أما كيف يوزع كل عامل وقته وهل هو يقوم بعمله في النهار أو في الليل، في البيت أو في المعمل، فذلك متروك له وحده... والجديد في أوقات العمل المرنة هو أن صاحب العمل ليس من واجبه بعد أن يدفع أجورا على تكييف الإنتاج، ولكن عكس ذلك يعني: أن العمال لا يتقاضون مقابلا على العمل الزائد بين وقت وآخر.[٤٥]

كثيرا من الناس يظنون أن مرونة أوقات العمل ترتبط بتأثيرات انعكاسية تتصل بالمجتمع والتعايش، بحيث يتشرد الأفراد بلا ترو ولا ارتباط، غير أن التجربة التاريخية، التي قامت بها شركة الفولكسفاغن في مدينة فولفسبورغ من خلال تطبيق أسبوع الأربعة أيام في صورة أوقات عمل متقلبة، لا تؤكد هذه المخاوف. حقيقة ستنحل "الآلة الرائعة"، التي جعلت من فولفسبورغ جماعة من المتساوين في كل من التكفل بهم والتعاطف معهم في إيقاع أوقات العمل المرنة. ولكن تصورنا بأن "الناس المرنين" سيطوفون في كل مكان عبر المدينة فوق قباقيب ذات عجلات، يدخل اليتم على حياة الرابطة ويجعل في النهاية من أسبوع الأربعة أيام "قاتل الزواج"، لم تؤكده الدراسات الاجتماعية الأولى.

"يروي مستشار الزواج قائلا:كان أسبوع الأربعة أيام موضوعا فوق كنبتي، وكان للناس في البداية وقت أكثر ومشاكل أكثر. فقد التهبت الصراعات الكامنة في الزيجات التقليدية: فالأب يريد أن يكون له رأيه في تربية الأولاد وفي التدابير المنزلية، والمرأة تدافع عن امبراطوريتها، فيحدث تصارع القوى. ويقول مستشار الزواج إن أوقات العمل القصيرة تتطلب التكيف، لكني لا أعترف بأن كثرة الطلاق تتم نتيجة لذلك. بالعكس: سيتأكد من يتعود على ذلك من أن لديه وقتا أكثر يخصصه لأسرته وهواياته".

يظن المتشككون أن هناك اختراقات في فرع أوقات الفراغ، غير أن العكس هو الصحيح بالنسبة إلى تجربة الفولكسفاغن: فهناك في كل سنة معدل نمو يقدر بعدد مزدوج (من ١٠ فما فوق.) أما صاحب الوكالة السياحية، فيخبرنا أنه:

"يحجز للمسافرين إلى مالوركا من المتقاعدين المبكرين، الذين كانوا يشغلون

مناصب وظيفية، ويحجز السفرات البعيدة للعاملين - المرنين، لستة أسابيع في بعض الأحيان، فلديهم الآن نصيب أكثر من أوقات الفراغ وفي وسعهم إيقافه. فأين يوجد مثل هذا؟ وينحني بائع بطاقة السفر فوق المائدة ويهمس: إن الأمور تسير في بانكوك كما كانت تسير في السابق، ولست أريد تقويم ذلك، فهذه هي تجارتنا".

ولعل أوقات العمل المرن تتجلى في الرغبة في القراءة؟

"يقول صاحب أكبر مكتبة في فولفسبورغ ينس غروسكوبف: Jens Grosskopf كنا طبعا ننتظر أن يكون الوضع عندنا خلال فترة وجيزة أشبه ما يكون بما هو واقع في منطقة الرور، ولكن ذلك لم يحدث. وكان قد تعلم بصفته تاجر كتب أن يعرف من خلال المعروضات المكتبية ما يحدث في المجتمع. فأسبوع الأيام الأربعة يقوي مجموعات البضائع ٥ و.١٠. فـ ٥ تتعلق بكتب السياحة، و ١٠بكتب الصحة، ثم كتب إصنع ذلك بنفسك أنت وكتب الهوايات. يقول غروسكوبف، في السابق كانت تباع كتب فونتانه Fontane وبول Boell، واليوم يباع دواء الربو والسفر إلى جزيرة تنريف."(٤٦)

التكاليف بدل الرؤوس: المرونة باعتبارها إعادة التوزيع. ليس من الضروري بطبيعة الحال أن يتم تنميط عمل الكسب لا زمانيا ومكانيا ولا عقديا بالنسبة لجميع ميادين نظام التشغيل بشكل موحد ومتواز في نفس الوقت، إذ لم يعد من الممكن اليوم معرفة أين يلتقي هذا التنميط بالحدود الفعلية والسياسية/أو الحدود السياسية، التي لا تمس ميادين العمل (ولا تمس معها المجموعات المهنية، والفروع، والأقسام.) على أنه يمكن القول منذ الآن أن مرونة وقت العمل لا تتم بحيادية الدخل. بمعنى أن إعادة توزيع الدخل (من أجل التكفل الاجتماعي، وفرص الترقية في الوظيفة) تتجه عند توزيع وقت العمل (الذي لا يخدم زيادة التشغيل، وإنما تعميم نقص التشغيل، وإلغاء البطالة) نحو الأسفل، أي نحو الهبوط الجماعي. فسياسة وقت العمل إنما هي دائما سياسة لإعادة التوزيع، تنجم عنها اضطرابات وتفاوتات اجتماعية جديدة. وهنا يكمن جوهر مقاومة

النقابات وتسارع الكثير من الشركات إلى المخاطرة. ويظل لهذا اعتباره عندما تلقى الأشكال المرنة لنقص التشغيل الاهتمام الكبير عند الرجال والنساء (خصوصا الشبان منهم)، لأنه يمكن على هذا النحو كسب الكثير من الاستقلالية في الوقت والتوفيق من جديد بين عمل الكسب وعمل الأسرة، وبين العمل والحياة بصورة أفضل وأكثر تلاؤما بعضها مع البعض الآخر.

يستطيع الإنسان من جديد أن يوضح سياسة إعادة التوزيع من خلال التجربة المقدمة عن الفولكسفاغن في فولفسبورغ. فعندما قويت ظواهر الأزمة في بداية التسعينيات، وتفاقمت التكاليف، وتزايد في النقصان في آن واحد عدد من يريدون الحصول على الفولكسفاغن، أصبح فجأة ١٥.٠٠٠ إنسان زائدين عن حاجة العمل. لكن قمة الشركات المتعددة الجنسيات قررت ألا تكسر مبدأ: شركة الفولكسفاغن لا تسرح عمالها. وهكذا وضعت مشاريع لجعل العمل عن طريق إعادة التقسيم أرخص واستعماله في الوقت نفسه بشكل أكثر فائدة:

يقول الشعار: "التكاليف بدل الرؤوس." وكان هذا يعني استغلال كفاءات المعامل، فاشتغل عمال الفولكسفاغن أقل من ٢٠ في المائة وكسبوا أقل من ١٥ في المائة، فكان هناك كثير من النزاع والخوف والقلق. فقد كان بعضهم يخافون على مستواهم المعيشي، والآخرون، من النقابات والمستشارين في المصنع، يخافون على نفوذهم. ومع ذلك فقد بقي الخوف في النهاية مجرد حدث عابر. يقول أحد عمال اليوم: "كان تقليص الأجر نوعا ما على ما يرام، وقد شكونا مما تكبدنا من خسارة، ولكن على مستوى أرفع." ومنذ أن تم التقليص صار المرء يكسب في الفولكسفاغن مثلما يكسب في أي مكان آخر، ولكن ذلك يحدث في خمسة أيام بدل أربعة أيام. ولهذا فإن هذه التجربة الواقعية غير قابلة للنقل.

بناء على البحوث الشاملة المقدمة حتى الآن فإن كافة عمال الفولكسفاغن ومستخدميها قد قبلوا إلى حد كبير عالم العمل الجديد ٤٧. فقط ١٦ في المائة منهم عبروا عن أنهم "غير راضين" أو هم "غير راضين جدا." والمفاجئ في الأمر أن المعجبين بنموذج العمل الجديد بالذات هم ممن ينتمون إلى المجموعة التي تتقاضى أدنى الأجور. فعدم الرضا ينمو مع تزايد الدخل. ويستنتج الباحثون

الاجتماعيون أن أصحاب الكفاءات الدنيا يهمهم ضمان مكان للعمل، بينما يشكو أصحاب الكفاءات العالية من أن عليهم أن يعملوا كثيرا في وقت قليل - وهو ما يسمى بـ "تكثيف الإنجاز." وفرضية أن الخسارة المتصلة بالدخل هي المشكلة المركزية في أسبوع ٢٨،٨ ساعة من العمل لا تجد لها تأكيدا. فالنتيجة تقول: كلما كانت نماذج العمل أكثر جاذبية، كان ثمة استعداد أكبر لتقليص وقت العمل بصورة جذرية. ومن الواضح أن النساء - خصوصا من لهن أطفال - أكثر رضا من الرجال، والعمال الشبان أسهل قبولا لعالم العمل الجديد من العمال الأكثر قدما.

على أنه من الممكن حقا أن تساير أرباح سيادة العمال على عملهم اللامركزية المكانية مع خصخصة الأخطار الصحية والنفسية لهذا العمل. فمقاييس حماية العمل لا تخضع في أشكال العمل اللامركزية للمراقبة العامة، وتكاليف خرقها أو مراعاتها تلقى على عاتق العمال (وهذا مثلما ما تقتصد المصانع التكاليف المتعلقة بالتنظيم المركزي لعمل الكسب من تكاليف البناية إلى صيانة مخازن الأجهزة الإليكترونية.)

أماكن العمل الرخيصة الأكاديمية. ينضم إلى حل وقت العمل ومكان العمل حل عقد العمل العادي. وهذه الفردية التعاقدية، والعمل على استعمال أمكنة العمل الرخيصة العارضة، لا تتم في الدرجة الأدنى، وإنما تتم أيضا في الدرجة الأعلى لسلم الكفاءات التدريجي، كما يتضح ذلك من المثال الآتي:

"كان يبدو أنه لم يعد هناك ما يعرقل مهنة كايت هولر Keith Hoeller الأكاديمية. فعندما نال شهادة الدكتوراه عام ١٩٨٢ كان قد توصل إلى إصدار عشرة كتب، وحصل على منحة من الحكومة الفرنسية كما عمل سنة مدرسا زائرا في جامعة سيتل Seattle، حتى إنه كان عضوا في هيئة مشرفة على مجلة متخصصة مرموقة، لم يكن ينتمي إليها عادة غير الأساتذة. ومع ذلك تأخر اختراق هذا الصاعد. فكان في السنوات ١٦ الأخيرة ينتقل من علاقة عمل مؤقتة إلى علاقة أخرى تليها. وكانت محطته الأخيرة المؤقتة: كلية في ولاية واشنطون الاتحادية، فكان يلقي فيها اثنتي

عشرة محاضرة في السنة - على أساس العمل لبعض الوقت. ولم يكن هذا العمل يدر عليه سوى ٢٦.٠٠٠ دولار في السنة. وكان يعرف مسبقا أن حلمه في أن يصبح أستاذ كرسي لن يتحقق أبدا، إذ لم يخصص له حتى مكتب خاص به، لأن من يمارسون التدريس لبعض الوقت يعتبرون قوى عاملة بأجر زهيد مرغوبا فيها في المدارس العليا الأمريكية، التي تعاني من الانخفاض في ميزانية التكوين وفي المنافسة. وهناك حوالي ٤٥ في المائة من أساتذة المدارس العليا يقاسمون هولر نفس المصير، وهم ضعف ما كانوا عليه في سنوات السبعينيات.

وفي الوقت نفسه تقتصد هذه الكليات عدة أضعاف: في الأجور، التي تضم ٤٠ في المائة من الأساتذة العاملين وقتا كاملا، وتلغى منها المعاشات والضمان الاجتماعي المزعجة. وتمكنها هذه القوى العاملة لبعض الوقت من فائدة أخرى، تجعلها جذابة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي: تمكنها - على العكس من الأستاذ الموظف مدى الحياة - من أن تستخدم وتسرح. وهذا يمكن المدارس العليا من الاستجابة للمطالب المتزايدة لزبائنها، من الطلاب، بسرعة وعلى نحو يتسم بالمرونة.

وهذه تجارة ممتازة بالنسبة إلى الجامعات، ولكنها تشطر كليات البلاد إلى شطرين. فكايت هولر يشعر أنه تلقى «الأجر الزهيد في مقابل عمله المرهق»، فليس هناك من مكافأة إلا للوقت، الذي يقضيه في قاعة المحاضرات. أما تصحيح أوراق الامتحانات وإعداد المحاضرات فلا يأخذ عنها سنتا واحدا. وحتى تكاليف الوقود يجب عليه أن يدفعها من جيبه - مثل الكثير من المدرسين لبعض الوقت، الذين يتنقلون يوميا بين ثلاث أو أربع جامعات.[٤٨]

هذه الإمكانيات - بالنسبة إلى الاقتصاد الخاص على الأقل - يتم تعويضها في ألمانيا عن طريق "قانون تشجيع التشغيل"، الذي تم التفكير فيه في البداية بوصفه حلا مؤقتا. وبه يصبح الأساس الشرعي لإلغاء تدابير التسوية بالنسبة إلى سوق العمل وحق العمل (العقود المؤقتة، والعمل المشترك، والعمل تحت الطلب، وعمل الإعارة)، وبذلك توفرت الآلية لتكامل تفريد عمل الكسب بصورة شرعية.

إن الحجم المتدني يصيب أصحاب الكفاءات الدنيا كما يصيب أصحاب

الكفاءات العالية، كما يتضح ذلك من قاعدة ٥٠/٥٠، التي أصبح لها في هذه الأثناء اعتبارها في الاقتصاد الأمريكي: فأولئك الذين بلغوا سن الخمسين ويكسبون ٥٠.٠٠٠ دولار في العام، هم الذين يحيق بهم الأمر أولا عندما تقطَّع أماكن العمل أو تدمر.

الأعمال المتعددة. ماذا يعني هذا في واقع الأمر حين يقل كسب المرء بحيث إنه لا يستطيع العيش إلا إذا كانت له أماكن عمل متعددة؟

"أمام أورسلا مونخ Ursula Muench يوم طويل: فلها وظيفتان، واحدة تستغرق من وقتها ثماني ساعات، والأخرى ساعتين، وتركب بين ذلك الحافلة أربع مرات، يقدر مجموع ما يتطلب ذلك من وقتها بثلاث ساعات، تغير خلالها الحافلة اثنتي عشرة مرة، وعليها إضافة إلى ذلك أن تتسوق وتنظف وتطبخ للأطفال طعامهم. وهي على عجلة من أمرها على الدوام، فتمضي في معظم الأحيان ركضا إلى محطة الحافلة. ويبقى لها حوالي ٨٠٠ مارك من الصافي بحكم انتمائها إلى صندوق الضرائب الخامس من عملها وقتا كاملا في مطعم من مطاعم ماكدونالد بفيسبادن Wiesbaden، حيث تعمل ١٥٠ ساعة في الشهر. وتكسب ٦١٠ ماركات في عمل إضافي كعاملة منظفة في إحدى الإدارات بالمدينة. أما زوجها، فيكسب ٢.٢٠٠ مارك بصفته محاسب (Industriekaufmann)، وهكذا يتم لهما العيش بكفاية.

وأورسلا مونخ امرأة رزينة، لا تضحك في غالب الأحيان، وقد قالت في حديث لنا «إننا في حالة جيدة.» غير أنه من المؤكد أن في هذا الذي تؤكد ه شيئا غير صحيح: بالطبع. لو أن السيد والسيدة مونخ عملا عمل الوقت الكامل، لكان دخلهما دون مستوى المساعدة الاجتماعية. فالمصلحة الاجتماعية في فيسبادن تخصص أن لهما مساعدة شهرية إذا ما هما طلبا منها ذلك، ولكن أسرة مونخ لم تطلب ذلك أبدا. فهي تفضل أن تذهب للتنظيف ـ حتى ولو نامت مرة واقفة أثناء ركوبها الحافلة. ولا ترى السيدة مونخ زوجها خلال الأسبوع إلا في الليل عندما يكون نائما، ففي الصباح، عندما تنهض هي من نومها، يكون هو قد ذهب إلى عمله.

وعندما يأتي إلى البيت، تكون هي واقفة خلف الطاولة في ماكدونالد. إنها لتعمل في يومها الطويل عملَ مدير أعمال متمين، لتستطيع قول هذه الجملة: «لدينا كل ما نحتاج إليه»، مع أن الأمر يتعلق بالإيجار والسيارة والألبسة.

إنها جولة في عالم العمل، الذي لا يعرف الكثير منا عنه شيئا. توجد في ألمانيا، البد ذات الأجور المرتفعة، فروع، يندرج العاملون فيها رغم عمل الوقت الكامل تحت مستوى المساعدة الاجتماعية، لا سيما عندما يكون هناك أطفال لابد من تغذيتهم. وقصة نجاح شركة مثل ماكدونالد ألمانيا، التي أنشأت خلال ٢٧ عاما ٨٥٠ مطعما،لم تكن ممكنة إلا عن طريق الأجور المنخفضة في الساعة، فهي تبدأ الآن بحوالي ١٠،٧٢ ماركا. لقد نصح توماس هايل Thomas Heyll، مدير نظام رابطة المطاعم الاتحادية، الذي يملك Mcdonald، Burger King، Pizza Hut، العمال بتقاضي راتب صاف يبلغ ١.٥٠٠ مارك: «إما عمل ساعات أكثر، بوصفها زمن العمل القاعدي، أو البحث عن عمل أو عملين آخرين.» وهذا ما يعتبره أيضا رجل أعمال الخدمات الشفابي بيتر دوسمان Peter Dussmann، الذي يشغل ٣٧.٠٠٠ ألف عامل على الساحة العالمية، شيئا عاديا.[٤٩]

أعلى معدلات النمو في كل مكان من أنحاء العالم لها عمل مرن وتشغيل غير ثابت.

أعلى أقساط النمو في كل مكان من أنحاء العالم تقوم على مرونة العمل والتشغيل غير الثابت، وهذا ينطبق على ألمانيا أيضا. فمن عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ هبطت مساهمة المرتبطين بالعمل في علاقات العمل العادية في البلاد من ٨٠ إلى ٦٨ في المائة. حتى بداية السبعينيات كان هناك عامل غير معياري مقابل خمسة عمال معياريين. وفي بداية الثمانينيات كانت العلاقة ١:٤ تقريبا، ووصلت في منتصف الثمانينيات ١:٣ تقريبا، وفي منتصف التسعينيات إلى ١:٢ تقريبا. وإذا ما وصلنا عملية الإحصاء في هذا الاتجاه العام، فستكون العلاقة بعد ١٥ سنة ١:١ تقريبا. وعندئذ لن تكون هناك أماكن عمل الوقت الكامل الدائمة والمضمونة اجتماعيا وقانونيا إلا بالنسبة إلى النصف من المرتبطين بالتشغيل.

كان معهد سوق العمل والبحث في المهنة قد قدر بالنسبة إلى ١٩٩٥ ١،٥ مليون

ونصف المليون من المستقلين ظاهريا. والربع منهم ينشط في عمل جانبي، أي في عمل إضافي إلى جانب العمل المنتظم٥٠. فالقائمون بالخدمات الكتابية، والسعاة، وسماسرة الضمان الاجتماعي، وسائقي الشاحنات يسرحون على الدوام من عملهم الثابت، ويمارسون الأعمال متحملين المخاطرة بأنفسهم، ولكنهم يظلون مرتبطين بصاحب العمل "القديم."

وتنص تقديرات حجم العمل غير القانوني على رقم أعلى، فقد رقم العالم الاقتصادي فريدريش شنايدر Friedrich Schneider بالنسبة إلى عام ١٩٩٠ حجم المبيعات في ميدان الاقتصاد الجانبي بـ ٥٦٠ مليار مارك ٥١. والظنون المتصلة بتقسيم العمل غير القانوني على العمال والعاطلين متباينة، إلا أنه غالبا ما يزعم البعض أن العمل غير القانوني يستمد قوته من جيش العاطلين عن العمل. وهكذا كانت نتيجة عينة عشوائية أن ٦٣.٠٠٠ من ٧٠.٠٠٠ من العاطلين المختبرين يقومون بعمل جانبي غير قانوني ٥٢. وهذا التطور، الذي أثبتته اللجنة الخاصة بمسائل المستقبل التابعة لحكومتي بافاريا وساكسن، يبدو على العموم مما تميزت به البلدان الصناعية المبكرة أيضا. حقيقة أنه ليس هناك فيما يخص أمريكا صفوف أرقام زمنية دقيقة بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون ضمن علاقات غير معيارية، إلا أنه كان، حسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف التسعينيات، ربع العاملين في الولايات المتحدة يعمل لبعض الوقت أو يعمل عملا غير ثابت، بينما كان لا يزال عام ١٩٨٢ يشكل الخمس ٥٣. ومن الجدير بالاعتبار أن كثيرا من الشركات تعود في مجال التقنيات العالية إلى إقامة علاقات العمل غير المعيارية، أي أنها تعود إلى ما يسمى permanently temporary - "غير الثابت المستقر. "لقد وصل عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٦ إلى ٨٠٠.٠٠٠، وارتفع هذا العدد عام ١٩٩٧ إلى ٢،٥، ويشكل هذا حوالي ٢ في المائة من العاملين. وتؤكد التقديرات أن "غير الثابتين المستقرين" قد بلغ في هذه الأثناء عشرة في المائة من العاملين في خمس من الشركات المتعددة الجنسيات، أي لدى شركات القمة في ميدان التقنيات العالية (مثل AT&T, Microsoft).[٥٤]

إن إمكانية تقسيم العمل وربطه بكل الأمكنة وفي كل الأوقات بالنظر إلى ما له

مهمات وأهداف، قد خلقت مكان القوة للشركات الافتراضية، التي طورت فعاليتها وحقيقتها منذ مدة طويلة، وذلك هناك حيث لا تزال، فيما يبدو، متاريس الحماية التقليدية القديمة لمجتمع عمل الوقت الكامل سارية المفعول. ولكن التهديد عن طريق الافتراضية حاضر في كل مكان. وحركية رأس المال اللامحدودة تلتقي بـ "جمود" العمل الثقافي و"المؤسسي"، الذي اتخذ طابعا مغايرا في كثير من البلدان وأصبحت له ضماناته التشريعية. وبذلك اتضحت وجهة التطور: عن طريق حل وقت العمل، ومكان العمل وعقد العمل تدفع مرونة العمل من خلال تجربة حقيقية متواصلة إلى غاية حدودها وإلى خارج حدودها ويتم اختبارها. وتصدع المجتمع إلى فائزين وخاسرين ليس هو ما يميز نظام الخطر. لقد كان لهذا اعتباره بالنسبة إلى كل المجتمعات في جميع العصور، بل الشيء الحاسم في الأمر هو أن القواعد نفسها، التي يخسر الإنسان ويربح على أساسها، ليست واضحة ولا هي مفهومة بالنسبة إلى الأفراد العاملين. ونظام المرونة يعني في النهاية: افرح، لقد أصبحت معرفتك قديمة، ولا أحد يستطيع أن يقول لك ماذا يجب.عليك أن تتعلم، حتى تكون هناك في المستقبل حاجة إليك!

تدابير تسوية الخطر لا تعمّم انعدام التكفلات الاجتماعية فقط، وإنما تعمم أيضا انعدام اليقين في القواعد الأخلاقية والمعرفية. ومن ثم تنشأ معضلات جديدة: هو أن إبداع الأفراد لم يكن أبدا أهم مما هو عليه في هذا اليوم، الذي تتوقف فيه المبتكرات الإنتاجية على التطبيق الخلاق للتجديدات التقنية في العلم والاتصال، وأن العاملين لم يكونوا أبدا - بغض النظر عن قدراتهم وشهاداتهم - أرق شعورا مما هم عليه في هذا اليوم، الذي يفرَدون فيه، ويعملون دون قوة جماعية مضادة وأكثر ارتباطا من أي وقت مضى بالعمل في شبكات مرنة، لا يتمكن غالبيتهم إدراك معناها ومعرفة قواعدها.

غض الطرف - عن - السياسة و التجريم

إن تنوع العمل غير الثابت متفجر سياسيا إلى أعلى درجة. ولا يبقى للسياسة، التي تحاول أن تعيد عالم العمل العادي، في نهاية الأمر سوى ثلاثة طرق: غض

الطرف، الإجرام أو توجيه المسارات. لقد طبقت الحكومة الاتحادية (لا) سياسة غض الطرف تحت رئاسة المستشار كول Kohl، ووصلت بها إلى اللامعقول. ad absurdum ولكن تصدعات السد لا يتم إيقافها، كما هو معروف، إيقافها عن طريق النظر بعيدا عنها. إنه ليحدث الكثير بالذات، عندما لا يحدث شئ من الجانب السياسي. فقد ارتفع بسرعة خلال عشر سنوات عدد الذين يمارسون عملا قليلا من ٢،٨ مليون إلى ٥،٦ ملايين. وكانت آثار ذلك واضحة: فهناك حيث لا يصبح استثناء الأعمال الصغيرة غير المضمونة اجتماعيا قاعدة، يموت نظام الضمان الاجتماعي القديم. بمعنى: أن سياسة غض الطرف توافق على تحمل الخروج الخفي للدولة الاجتماعية.

من يراهن "الآن حق الحق" على عمل الوقت الكامل، يسرع بالنظر إلى فيضان أشكال التشغيل "المنحرفة" إلى تطبيق سياسة الجناية. أنظر إلى هذه الفوضى. هناك في برلين عدد لا يحصى من العمال غير القانونيين، والمتاجرة بتخفيض الأسعار الحقيقية، والاستقلالية الصورية. إن الناس يودعون نظام الضمان الاجتماعي مع أنهم يعملون... هذه ليست أشكالا مزينة، هذه اعتداءات على القانون، يمكن للمرء أن يسميها الاستغلال"، هذا ما صرحت به الوزيرة الجديدة لشئون الأسرة كريستينه بيرغمان. Christine Bergmann وملاءمة مع ذلك يجب منع "التشغيل غير القانوني"، وإيقاف الاستقلالية الصورية، ومنع استغلال مناصب الـ ٦٥٠ ماركا، وإرجاع الضمان الاجتماعي، خصوصا أيضا بالنسبة إلى أصحاب مناصب الرواتب الرخيصة، هكذا وضعت الحكومة الاتحادية ذلك في برنامجها. ويراهن وزير العمل ريستر Riester على التوفيق بين التجريم وتوجيه المسار، بمعنى اللجوء إلى سياسة الترهيب والترغيب. يقول ريستر: "الأمر لا يتعلق بالعودة إلى علاقة العمل العادي القديمة، فلا يمكننا أن ننظر إلى هذا دون أن نفعل شيئا حين تصبح الأنظمة القديمة غير صالحة أو تستخدم أسسها استخداما سيئا عن قصد، فالتنوع نفسه يحتاج إلى قواعد". ولكن أية قواعد؟ كثيرا ما يتم عند الجواب عن ذلك تجاهل "العقلانية الاجتماعية"، التي هي أساس توديع علاقة العمل العادي. يجب أن نفهم هذه العلاقة بوصفها "الدائرة غير

الرسمية"، أي بوصفها حركة يستمد قوتها من نفسها ومن معنى العمل والاقتصاد غير الرسميين في ظل شرط الخطر.

فجوة العدالة في مجتمع التضامن

السؤال الصعب هو: كيف يمكن أن يصبح العمل أرخص، حتى تنشأ أمكنة عمل أكثر، ويجدد في الوقت نفسه المجتمع المتضامن للضمان الاجتماعي، وتوزع التكاليف (أو التوفيرات) اجتماعيا بصورة عادلة؟ وهل هناك ما هو أقرب من فرض الضمان الاجتماعي في آخر المطاف؟ على أن لهذا نتائج متناقضة، إذ أن مناصب العمل الرخيصة تفتقد بذلك ما يجعلها جذابة في عيون رجال الأعمال ـ التكاليف المنخفضة وحجم وجودها تحت التصرف. وعندما يعترض المرء على ذلك، ويعفي هذه المناصب من الضريبة الإجمالية ٢٠ (في المائة) من أجل تسديد مبالغ الضمان الاجتماعي، فهو يثير من ناحية احتجاج أولئك الذين يتلقون الضرائب بشكل جوهري ـ وهم في ألمانيا رجال الحكومات الإقليمية. إلا أن على المرء أن يتساءل في الوقت نفسه: ما هي علاقة عدم دفع الضريبة، التي هي في صالح المرأة العاملة في عدة أماكن المكلفة وحدها بتربية الأطفال مثلما هي في صالح زوجة صاحب العمل، التي تريد أن تكسب شيئا إضافيا. ما هي علاقة ذلك بالعدالة؟ أو لماذا لا ينبغي، إذا كان من الضروري أن تدفع مبالغ الضمان الاجتماعي، لأولئك الذين يفعلون هذا، أن يطلبوا أيضا خدمات معاشية مناسبة؟ لكن الحكومة ترفض قائلة، فليكن الشيطان دون ذلك. وبذلك سيرهق كاهل مجتمع التضامن، لأن الخدمات القليلة الخاصة تجيز في النهاية ما يقابلها من خدمات غالية. وينبغي أن يواصل المرء تساؤله: لماذا ينبغي لكثير من العاملين، وهم خاضعون لفريضة الضمان الاجتماعي الكامل، أن يدفعوا المال من أجل حماية هم ليسوا في حاجة إليها على الإطلاق، لأنهم مأمنون ـ مثل المتقاعدين والطلبة ـ من قبل جانب آخر؟

القاعدة هي الاستثناء. حقيقة العمل ـ وهذا تواضع محض في التعبير ـ

تزداد اضطرابا. وتدخل الدولة المنظم يحتاج إلى مقولات واضحة. فكيف يمكن ربط ذلك؟ يتم عندما نجعل من الاستثناء قاعدة. وهذا يعني الغرور - يعني كثرة الحركة من دون عمل، تقديم مثل استعراضي للسياسة الرمزية، التي يمكن أن نقول عنها في أحسن الظروف إنها تتم على أساس من انعدام الدراية وتوفر النية الحسنة. من المؤكد أن المادة مسحورة، ما دامت هناك حقائق متناقضة تختفي خلف مقولات العمل المتساوية، على ما يبدو، لا يستطيع أي إنسان التوفيق بينها. فالمطاعم، وخدمات التنظيف، والمتاجرة الفردية، يسودها في هذه الأثناء إلى حد كبير ذلك العمل غير الثابت. ومن ألغاها، فقد عرض للخطر هذه الفروع الاقتصادية ومناصب العمل، التي كان يريد خلقها.

بناء على مشاريع وزارة العمل، فإن أصحاب مناصب العمل الصغيرة لصندوق الضمان الاجتماعي أكثر من ٣٠٠ مارك - ولكن ذلك لا يتم إلا عندما يكونون مؤمنين مسبقا، عبر الأسرة مثلا. إذا لم يكن الإنسان كذلك، وكان يكسب ما بين ٣٠٠ و٦٢٠ماركا، فعلى صاحب العمل أن يدفع لصندوق الضمان الاجتماعي مبلغا زهيدا - ولكن حماية الضمان الاجتماعي لا تنجم عن ذلك. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي الخاص بالعاطلين. وكل هذا ينطبق على القوى العاملة في المواسم، ولا تتم الاستشارة فيما يخص الاستثناءات بالنسبة إلى مجموعة من المهن مثل موزعي الجرائد. هل اتضح كل شيء؟ إن محاولة صب قاعدة العمل المعياري المنعدمة في قواعد تتحول إلى قصة واقعية ساخرة.

ائتلافات متناقضة /ارتباطات. يستطيع الإنسان أن يبدى تذمره من مناصب العمل الرخيصة بأفضل الأدلة والبراهين، بل يمكنه أن يصمها بأنها استراتيجية استغلال يقوم بها رأس المال الشامل الفاعل، على أنه لا ينبغي له أن يعجب إذا ما فقأ عينيه أولئك الذين يريد أن يحميهم. إن مناصب العمل الرخيصة إنما هي مناصب نساء في أغلب الأحيان (في ألمانيا أكثر من ٨٠ في المائة)- في أوضاع مختلفة: فالأمهات المربيات لأطفالهن بمفردهن، اللواتي بنين حياتهن على حمل هم أطفالهن؛ أو الأمهات المتزوجات، اللواتي يقع على رؤوسهن كل عمل من

الأعمال المنزلية ويردن أن يخرجن من البيت والبحث عمن يعترف بهن، ويرغبن في أن يعملن شيئا من أجلهن، وقد يكون عليهن أن ينفقن دخلهن الإضافي في العناية الضرورية بالأطفال. فالأمر يتعلق بدقة على هذا الوجه أو ذاك بالناخبات النموذجيات للديموقراطية الاجتماعية، اللائي يوصمن بتهمة العمل "المخالف". وهن ينتمين إلى الناس الصغار، والوسط الجديد غير المستقر. إن سياسة التسوية الغاضبة تجابه بسرعة ظواهر متناقضة، ينجم عنها أن يهاجم المحميين حماتهم، وذلك - وهذا هو الجانب الآخر من الوسام - لكي يحموا "مستغليهم". وبذلك قد يكون من السهل إدانة الائتلاف "المنحرف" بين "المستغِلين" و"المستغَلين" بأنه تضامن سلوك غير متضامن. ألا يخرقون في اتفاق صامت قواعد مجتمع التضامن ويجنون على أولئك الذين يسددون حسب المعايير واجباتهم الاجتماعية على جانب العمال وأصحاب العمل على حد سواء تحت النحيب والأنين؟ ومع ذلك فإذا ما أقدمت السياسات كلها على إلغاء مناصب العمل الرخيصة عمدا أو عن قصد، فإنها لا تلغي الحاجة إلى مثل هذا النوع من العمل، لا من الجانب الاقتصادي ولا من جانب السكان. وهذا يعني: أن سياسة التجريم تأتي كمعادل للنبوءة التي تؤكد نفسها. تعضد هذه السياسة الانخراط في العمل غير القانوني والاقتصاد غير الرسميين اللذين تسمهما بميسم الجريمة.

تخفيض الخدمات لمجموعات من السكان ذوي الدخل الآخذ في الانخفاض. إن الخدمات الرسمية (عن طريق ارتفاع الأعباء والضرائب) غالية وستصبح باهظة الثمن بالنسبة إلى مجموعة من السكان، الذين تنخفض مداخيلهم، لكنهم يريدون الاحتفاظ بمستواهم المعيشي. والانحراف نحو الاقتصاد غير القانوني يشبه بهذا المعنى قرش التوفير، الذي تحاول المجموعات الضعيفة الدخل بواسطته المحافظة على مستواها المعيشي.

اللارسمية بوصفها استراتيجية ترشيد مصنعية. اتساع عمل الإعارة، والاستقلال الذاتي الظاهري، غير الثابت الدائم، كل ما سبق يتناسب مع

الاستراتيجية المصنعية، التي تترابط فيها الفوائد المركزية بالنسبة إلى المصانع: وهي تخفيض تكاليف الرواتب، والزيادة من المرونة، وأخيرا وليس آخرا إلقاء المخاطرات على عاتق المستخدمين.

العمل والفقر فخاخ الهبوط والمآزق. مع اتساع العمل غير القانوني ونقص التشغيل ينمو إرغام الفرد لنفسه على تعويض ما يخسره في دخله عن طريق عمل أكثر. وملاءمة مع ذلك لا بد من ممارسة العمل في المناصب الجانبية (العمل غير القانوني، والعمل المستقل ظاهريا أو العمل لبعض الوقت.) إذن فنقص التشغيل والعمل غير الرسمي يزيدان من الطلب على نقص التشغيل والعمل غير الرسمي. ومع ذلك فإن لهذا السلوك، مطبقا على الجميع، أضرارا جماعية. فبهذه الطريقة يزداد الطلب على العمل المرن غير الثابت، ويضعف موقف الفرد في هذه السوق الرمادية، وتنتج عنه خسارة في الدخل. "إذا انعدمت التقنيات، التي تضع حدا أدنى لمنافسة عارض الطلب الأدنى لعارض قوى العمل، فإن خطر قضايا الفقر المتفاقمة ينشأ من نفسه."[55] بالمناسبة: إنه ينشأ عن طريق العمل. ما كان في السابق متنافيا، يصبح الآن مترابطا: العمل والفقر - العمال الفقراء working poor.

البطالة، وعدم العمل، والعمل غير القانوني. العاطلون عن العمل لديهم الكثير من الوقت وهم غير مطمئنين من الناحية المالية. والمفارقة هنا هو أن استلام مخصصات البطالة يرغم على الفراغ. والترجمة الفكرية لهذا تقول: على الظمآن أن يلزم نفسه بأن لا يتناول قطرة من الماء، لأنه يستلم بصورة رسمية كأسا من الماء يوميا لبَلّ حنجرته الجافة. وإذا هو لم يفعل ذلك، فإنه يعتبر "نصابا اجتماعيا"، يرتكب جريمة انهيار الجماعة.

هذه القضايا، التي تتفاقم بشكل دوري - من تنوع تسويات متناقضة عديمة الحل، وائتلافات متنافية، وتكاليف باهظة تتصل بالخدمات الهامة، وخسائر المداخيل، ولارسمية بوصفها استراتيجية مصنعية، وفائض الوقت، واضطرابات

مالية عالية بالنسبة إلى العاطلين، تساعد كلها على العمل غير الرسمي والاقتصاد غير الرسمي وتسرع بإيجادهما.

وليس من الممكن معالجة معضلات سوق العمل بصورة ناجحة دون القضاء على جرائم الاقتصاد غير الرسمي. وعندئذ سيكون من الممكن أن تتحطم السدود. سياسة إما - أو - إما العمل والأجر أو البطالة - تؤدي إلى إلقاء أخطار هذه اللارسمية الجديدة على عاتق العاملين. وفي المقابل لا يمكن أن يتعلق الأمر أيضا بانسحاب الدولة نظرا لانهيار سد العمل العادي بحيث لا تجعل من خلال هذه الطريقة من حل العمل الرسمي ونظام الضمان الاجتماعي المرتبط به هدفا لها. وهذا يعني: أن السياسة تقع في مأزق بين الجناية والاعتراف بالعمل غير الرسمي.

في وسع متفائل بنائي أن يستنتج أن: معضلة السياسة، التي تريد أن تمنع انهيار سد العمل المعياري، يكمن في أن الاختيارات الثلاثة في النهاية - غض الطرف، والتجريم، أو توجيه المسار - يؤدي إلى نفس النتيجة: فمستقبل العمل يكمن في التكثير من مناصب العمل الرخيصة. ولئن كانت هذه الحالة غير ممكنة على الإطلاق، فسأظهر ذلك فيما بعد. ولأقدم هنا مجرد إشارة أولى: وهي أن النتيجة لن يكون لها من اعتبار إلا بقدر ما يكون هناك احتفاظ بمعيار عمل الوقت الكامل مدى الحياة. على أن هناك حياة أخرى وراء متاعب الكسب والبطالة الجماعية، إذ "ينبغي أن توسع رابطة العمل وتصبح رابطة عدم - الكسب التطوعية" (مارتين كيمبه Martin Kempe)، إذا ما أريد لها أن تحظى بالنجاح. بمعنى: ينبغي أن يكون هناك حق في العمل المتقطع، يسمح للنساء والرجال التنقل بين حقول العمل التطبيقية المختلفة - عمل الكسب، عمل الأسرة، عمل المواطنين - على الوجه الذي يختارونه.

النتيجة

من يقتصر على فضح البطالة العامة، فإنه يسهو عن الظاهرة الجديدة، التي تؤدي إلى تقارب متناقض بين ما يسمى بالدول "الحديثة جدا" وما "قبل الحديثة":

أي تعويض العمل المعياري بالعمل غير المعياري. فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية الراهنة يجعل من تصور التشغيل الكامل التقليدي، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة مع ما يتبعها من ترقية وما إلى ذلك، تصورا قديما. وإن هذا ليحدث بوضوح في الإنتاج الصناعي، ولكنه - وهو ما يُتَستَّر عليه في أغلب الأحيان - يحدث هناك بالذات حيث يرى الآملون مناصب العمل الجديدة الجذابة وقد توفرت بالنسبة إلى الجميع: وذلك في قطاع الخدمات بمجتمع العلم. ففي بؤرة التقدم بالذات تتم التآلية، وإعادة البناء، وعملية التفكيك والنقل إلى الخارج، وتسير معها أمواج من العقلنة الجديدة، التي لا أحد يستطيع التنبؤ بما سيؤول إليه أمرها. ولن تغير جميع تضرعات مجتمع التشغيل الكامل القديم وفضائله في هذا الأمر شيئا، كيفما كان ما يعد به رجال السياسة.

ومع ذلك فإن الإيمان باستعادة وقت التشغيل الكامل ينجز الكثير، فهو لا يحرر الرأي العام والعلم من عبء الأسئلة الكبيرة غير المحتملة ومن عبء سياسة انتفاء ضرورة العمل فحسب، وإنما يساعدها أيضا على وضع أسس جديدة للتعايش الاجتماعي. ومن يأمر على العكس من ذلك بمعجزة خلق مناصب جديدة على الطريقة الأمريكية، بغض النظر عن النماذج الأفلاطونية للتقاليد العلمية الاقتصادية، فإنه سيقول في نهاية الأمر: ابلعوا الدواء المر الليبرالي الجديد، وسيكون كل شيء على ما يرام.

ألف عالم للعمل غير الثابت ـ أو: لماذا يمكن مشاهدة مستقبل العمل في أوربا في البرازيل

"السؤال إذن هو: ما ذا يفعل الناس بوقتهم، ومن أين يأتيهم الرزق وصورتهم الذاتية؟ سيكون لذلك في المائة سنة القادمة مظهر مغاير لما كان عليه في المائة سنة الماضية. قبل مائة سنة لم تكن هناك بطالة، فقد اخترعها القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت حياة الناس أكثر صعوبة، حتى عمال الصناعة كانت لا تزال لهم في أغلب الأحيان علاقة بالريف أو بنشاطات حياتية أخرى. وسيأتي الآن وقت، نقبل فيه على أشكال حياتية أخرى ـ ليس جميعنا، ولكن عدد كبير ومتزايد منا. وستكون هذه الأشكال الحياتية أقرب إلى الحياة، التي عرفتها النساء في العقود الأخيرة منها بالحياة التي عرفها الرجال، بمعنى أنها لن تكون هناك ترقيات في مناصب العمل، وإنما سيكون هناك توفيق بين العمل لبعض الوقت، وعقود العمل بين الوقت والآخر، والعمل غير المأجور، والعمل التطوعي من أجل المنفعة العامة، وكثير من الأشياء الأخرى. والأمر الحاسم في الأمر هو: أن هذا التحول الأساسي ينبغي أن تشجعه السياسة لا أن تعيق خطاه. ففي هذا المكان يمنى رجال السياسة بالفشل، ويظل خطابهم متعلقا بالطرق القديمة تماما، بينما يكون الناس قد انتقلوا في واقع الأمر منذ مدة إلى سلوك طرق أخرى. فالعاطلون عن العمل لا يجلسون هناك وهناك ببساطة أو يقفون مصطفين أمام مصلحة العمل، وإنما هم يبحثون عما يمكن تسميته بمحفظة Portefolio النشاطات، بعضها مدفوع الأجر، وبعضها الآخر غير مدفوع الأجر. إنه لعالم مجنون هو هذا العالم الذي دخلنا فيه مقارنة بمقاييس مجتمع العمل القديم. ولكن هذا يشكل المرحلة الانتقالية، وهي موجعة لبعض الناس، ما دام لها استمرارها، خاصة بالنسبة إلى الرجال، الذين لا يستطيعون التعود عليها، بحيث تصبح فكرة الترقية الجامدة لا تحمل فرصة عمل تدوم مدى الحياة."[٥٦]

لكن أثر نزول المصعد، النزول إلى غير المستقر لا يصيب الجميع بنفس الدرجة أبداً. فلا يزال لما يلي اعتباره دوليا: زيادة عدد غير المؤمن عليهم وأشكال التشغيل

غير الثابت عند النساء أكثر منها عند الرجال إلى حد كبير، ويشكل النساء القسم الأكبر من العمل الفقير. إن تحول نظام عمل الكسب، الذي يفتح المنطقة الرمادية بين العمل وعدم العمل، يتم بوصفه نزول إلى الفقر، خصوصا بالنسبة إلى النساء. وكذلك العدد المتنامي من الرجال، الذين يرون أنفسهم يجابهون سيرة حياة مهنية غير مؤمنة ومجزأة ليس لها تأثيرات إيجابية في التخفيف من حدة النزاع الجنسي. بالعكس، فبالقدر الذي يدفن فيه "نظام الزمن القصير" Richard Sennet أيضا أسس العلاقات المشتركة الغرامية والزوجية والأبوية والعائلية، يكون ذلك مدعاة لألم الرجال والنساء على السواء، وتنطفئ جذوة الحياة العامة.

فكيف يدرك المرء ماذا يحدث؟ هناك تحول يتم حسب نموذج "الرؤوس المبدلة": فبلدان ما يسمى بما "قبل الحداثة" لا تستطيع بمساهمتها الكبيرة في العمل غير القانوني المتنوع أن تقدم لدول ما يسمى "بالحداثة المتأخرة" لجوهر الغرب الصورة المنعكسة لمستقبلها، وهذا ما أقصده بـ "برزلة الغرب": "قلب التعبير التشخيصي عن صور المجتمع في العالم الذي أصبح منفتحا ولم يعد يحتل مخططات المراكز والأرياف. هذا التصعيد يثير الشك في المركزية الأوربية المعكوسة، التي تعيد بناء المعايير والأفكار التطورية الغربية."

العاملون لبعض الوقت في قطاعات العمل المختلفة ١٩٩٢ — الجدول٢

	الاقتصاد	الصناعة	الخدمات	المجموع
	في ١.٠٠٠ ٪	في ١.٠٠٠ ٪	في ١.٠٠٠ ٪	في ١.٠٠٠ ٪
	من بينهم نساء	من بينهم نساء	من بينهم نساء	من بينهم نساء
أوربا ١٥	١.١٩٦ ٦،٢	٢.٨٧٤ ٧٥،٨	١٧.٠٦٣ ٨٥،١	٢١.١١٣ ٨٣،٥
بلجيكا	٧ ٧١،٤	٤٢ ٧٨.٦	٤١٦ ٩١.٤	٤٦٦ ٨٩.٧
دنمارك	٢٧ ٤٠.٧	٧٩ ٦٤.٦	٤٨٤ ٧٩.٦	٥٩٢ ٧٥.٨
ألمانيا	٢١٧ ٧٦.٥	٩٦٢ ٨٧.٩ ٦٧	٤.٠ ٩٠.٢	٥.٢٤٥ ٨٩.٣
اليونان	٦٧ ٦٥.٧	٣٠ ٣٣.٣	٧٨ ٦٨	١٧٥ ٦١.٧
إسبانيا	٨١ ٥٨	٨٠ ٧٠.٠	٥٦٧ ٨٠.٦	٧٢٧ ٧٧.٠
فرنسا	٢٠٨ ٧١.٢	٢٧٥ ٧٩.٦	٢.٣٠٥ ٨٥.٥	٢.٧٩١ ٨٣.٨
ايرلندا	٩ ٤٤.٤	١٢ ٥٠.٠	٨٤ ٧٨.٦	١٠٤ ٧٢.١

إيطاليا	٢٥٤	٦٣.٠	٢٤٢	٥٧.٩	٧٤٣	٧٣.٩	١.٢٣٩	٦٨.٥
لكسمبورغ	–	–	–	–	١٠	٩٠.٠	١١	٩٠.٩
هولندا	٧٠	٦٤.٣	٢٣٤	٥٠.٩	١.٧٥٥	٧٦.٩	٢.٢٨٤	٧٢.٩
النمسا	٢	٩٤.٧	٤٨	٨٣.٩	٢٢٠	٩٠.٦	٢٧٠	٨٩.١
برتغال	٩٣	٥٤.٨	٥٥	٦٥.٥	١٨١	٧٥.٧	٣٢٩	٦٨.٤
فنلندا	٢٣	٤٢.٤	٢٠	٥٠.٣	١٢٧	٧٠.٧	١٧٠	٦٤.٥
السويد	٢٨	٦٢.٠	١٣١	٦١.٨	٨٥٩	٨٦.٣	١.٠٢٢	٨٢.١
بريطانيا	١١٠	٦١.٨	٦٦٥	٧٩.٩	٥.١٦٨	٨٦.٤	٥.٩٥٤	٨٥.٢

المصدر: ميرثا ب. كازانوفا، عمل النساء في أوربا، مخطوطة، برشلونة. ١٩٩٩

بمساعدة نموذج سلبي هو البرزلة، وقد تعرض هذا التعبير لمشاكل المقارنة الثقافية التي لا يوجد لها حل تقريبا. غير أن فرضية من هذا القبيل لن تصبح قبل كل شيء قابلة للنقاش (وقابلة للنقد) إلا عندما توضع البراهين عليها وتقدم بشكل نموذجي مثالي بناء على مواصفات خاصة من حيث المضمون. ماذا تعني "البرزلة" إذن (بوصفها نموذجا مثاليا؟)

قد يقال من باب النقد الذاتي والسخرية الذاتية أن فرضية البرزلة تجدد الصورة الرومانسية لهذه البلاد من جديد بعد أن عرف معناها تحولا سلبيا. إذا كان الأوربيون قد حجوا في القرن التاسع عشر إلى "جنة البرازيل"، فإن "الجرائد الألمانية تنقل يوميا الخبر، الذي يكاد يكون شعيرة من الشعائر، وهو المتعلق بالتساؤل عن عدد موتي الكرنفال في ريودي جنيرو، ولكنها تغفل عن الإشارة إلى أن الكثير منهم ليسوا سوى موتى «عاديين» من ضحايا حوادث المواصلات أثناء سفرهم. فالكرنفال هو وقت العطلة في الوقت نفسه."[٥٧]

"لقد تصدع تطور البرازيل عدة مرات، وكان مليئا بالتناقضات: فالتطور الاقتصادي لا يتزامن مع التطور الاجتماعي؛ ولكل منطقة من المناطق المفردة والحكومات الإقليمية تاريخها الخاص، وهي لذلك كل شيء إلا أن تكون منسجمة فيما بينها؛ وخطاب السياسة البرازيلية ليس له في أغلب الأحيان علاقة بالواقع الفعلي؛ فالتفكير المتطلع، والإيمان بالمعجزات، والشوق إلى الخلاص يمكن أن

ترتدي هاهنا دون أي مشكل رداء المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية «الحديثة» و«تبا ع.» فليس هناك من برنامج للاستقرار من غير أن يكون له تبريره المعتبر، ولا من اختيار لا يكون له مخلص جديد."[٥٨]

مع ذلك ينبغي أن نواجه بفرضية البرزلة هذا التشكيل النموذجي بالذات ونوضح "فوضى التقدم."

وداع العمومية الغربية لمجتمع العمل

هل يظهر تطور بناء الكسب في المجتمعات كلها ملامح مشتركة وعالمية في الوقت نفسه، أم أن هذه تتنوع حسب السياقات الثقافية؟ الحديث عن البرزلة يتمم توديعا لفرضية أن تحقيق مجتمع العمل الغربي (بدرجات تشكيلها وتقنينها والسلم الترتيبي لقطاع اقتصادها) قضية شاملة. ذلك أن عملية التصنيع لا تحدد مطلقا البنية الاجتماعية، التي تنتظمها، ولاعن طبيعة النتائج السياسية، التي تسايرها. وهذا يعني: أن بنية التشغيل والدخل، وشكل الحركية وتسوية العمل وتنظيم المصالح لم تحدد بصورة آلية. فهي مرتبطة بالأحرى بالشروط الثقافية والممثلين، الذين يشكلون عملية التصنيع.[٥٩] إن تعددية طرق التحديث، كما عرضنا ذلك سابقا، تتقوى تحت شروط نظام الخطر.

وتبدو الجزئية النظرية للبرزلة أنها تُحوِّل بداية توديع العمومية الغربية إلى عمومية جنوبية، لكن جعل العمل غير رسمي يبدو من جهة أخرى بمثابة إعلان عن اتجاه تطوري عام، وهو ما قد يتخذ مظهر سوء تفاهم كبير. فالأنساق الثقافية، ومعاني العمل غير الرسمي في أوربا وأمريكا الجنوبية، مختلفة في أبعادها المركزية المتباينة عن أبعاد مركزية أخرى مثل الشروط العائلية والزعاية الاجتماعية لها من قبل الدولة وكذلك التجارب التاريخية المتصلة بممارسة العمل المأجور.

ولنذكر بهذه المناسبة أن المساواة المباغتة لغير الثابت تقوم بين ما يسمى بالعالم الأول وما يسمى بالعالم الثالث في كل مرة على خلفيات تاريخية مختلفة تماما وعلى أسباب وفعاليات راهنة. وهذا الذي يبدو لنا متساويا يعني في أوروبا

إلغاء حقوق العمل، والمستوى المعيشي، والضمان الاجتماعي. وإنه ليتم، دون القدرة حقيقة على طرح هذه الأسئلة الأساسية المتعلقة بالتفاعلات الثقافية، الانتقال بالجزئية النظرية للبرزلة في الجانب الآخر من العمومية أو النسبية من مجتمع التعليم ـ كما عبر عن ذلك فولف ليبنيسWolf Lepenies ـ إلى مجتمع التعلم. والصراحة المزعومة المتصلة بالمستقبل في كل ديانات العالم تقوم على فرضية: أن هناك طرقا كثيرة تؤدي إلى الحداثة ـ وهناك كثير مثلها أيضا يحيد بالإنسان عن الوصول إليها. وبذلك يكون ثمة نوعان من الظواهر لهما أهميتهما الخاصة: فاختلافات التطور وتناقضات التطور، لا يمكن من جهة أن تحل بشكل تطوري، وإنما يجب بصفتها أشكالا من التعبير عن "الحداثات المتباينة" (شاليني راندیريا Randeria Shalini) أن تدرس ويتم الاعتراف بها؛ إلا أن هناك من جهة أخرى تلك التطورات، التي تظهر، رغم التطورات الثقافية المتناقضة، تشابهات مثيرة للدهشة. هذه النوعية من المساواة في التطورات الثقافية المختلفة والتصورات الحداثية تستلزم فرضية برزلة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

ألن يكون على أوربا أن تودع، بعد مرحلة قصيرة جدا تتصل تاريخيا بتطور مجتمع مستقر نسبيا، تلك المتصورات المحبوبة عن "النظام الاجتماعي" ومفارقاتها السوداء والبيضاء في الحياة الطيبة والسيئة على السواء؟ إذا ما نحن تعلمنا في ألمانيا فهم استثناء الحالة السوية لنصف قرن من النهوض الاجتماعي الجماعي، كما يقول بريس Pries،

"فسيسهل علينا عندئذ أن ندرس أيضا طرق ورؤى عمل الكسب في بلاد من بلدان أمريكا الجنوبية بالدرجة الأولى لا بدافع «الفضول الشعبي»، وإنما بدافع العلم بأن معرفتها يمكن أن تتخذ محجرا من أجل القدرة على فهم الطرق والرؤى الخاصة وتوضيحها وتطوير مسارها. إنه لمن المهم دائما، بالنظر إلى هذه النسبية الراهنة لـ"سير الكسب العادي" و"ترجمة الكسب العادي"، الاهتمام بقرائن الواجبات الاجتماعية، التي يتشابك فيها العمل والدخل والهوية والتموين بطريقة أخرى."[٦٠]

يجب على المرء بهذا المعنى أن يتساءل: كيف يتعامل الفقر الفوضوي في أمريكا

الجنوبية المتضمن للقسوة الاجتماعية، التي يظل تحت رحمتها الأضعف والأكثر فقرا، وبينمع المخلوقات البيروقراطية المسئولة اجتماعيا عن الفقر والبطالة والمقيمة في ثكنة "البيوت الحديدية لطاعة الرفاهية الحكومية"؟ أهذا هو الهدف، الذي يتم فيه "التغلب" عليها؟ أم أن هناك شكلين لظاهرتي الشر، تتعلم إحداها من الأخرى حتى لا تتبادل المواقعَ كلٌّ من خطوات التقدم - الرجوع وخطوات الرجوع - التقدم؟ هل الأمل في الخروج من مبدأ العمل المأجور وفي أن يصبح المرء في العمل "سيد نفسه" أيضا مجرد وهم، مجرد بقية من عظمة ما قبل الحداثة، تضمحل مع عصر التحديث المتقدم للمجتمع، مثل العناد المراهق عند بلوغ سن الرشد؟ أم ترى يبدو هنا نوع من أحلام المقاومة؟ الواقع أن الطوباويات العادية في الغرب، الذي تضيع منه أوهام عمل الوقت الكامل تنمو في كل مكان بوصفها " ثقافة الاستقلالية " لثقافة العمال المأجورين، فهل ينبغي لها أن "تغرس" في برامج كبيرة للقيام بدراسة مهنية أخرى؟

تقاليد مستقبل غير الرسمي

الأمر الحاسم بالنسبة إلى فرضية برزلة الغرب هو أن المستقبل، الذي بدأ في الغرب له في أمريكا الجنوبية - رغم كل ما هنالك من تفاوتات وتناقضات ثقافية - تقليد طويل، ومن ثم فإنه من الممكن رؤيته هاهنا بكل تصدعاته.

ويتضح الوجه البرازيلي لنظام الخطر في التحولات الجذرية للعمل، التي حولت أشكال الإنتاج في الثمانينيات وقويت بتأثير العولمة المتزايدة في التسعينات إلى أماكن أخرى وفتحت سوق العمل للاقتصاد السياسي المتسم بعدم الاستقرار.

"إن بعض التطورات الإيجابية، التي كان من الممكن ملاحظتها سابقا في أسواق العمل بأمريكا الجنوبية في الثلاثين سنة السابقة (١٩٨٠-١٩٥٠)، قد استرجع القسم الأكبر منها في الثمانينيات، فتميزت بتفاقم معدل البطالة، وانهيار كبير في الرواتب، وتزايد في عدد مناصب العمل غير الرسمي والهامشي وكذلك في حدوث أزمة بارزة في الأشكال التقليدية لتنظيم العمل وأنظمة المفاوضات الجماعية."[٦١]

ولفصل النمو الاقتصادي وزيادة أرباح الشركات من تحسين أوضاع العمل

ومداخيل العمال لهما ما يقابلهما في البرازيل أيضا. فالاستقرار النسبي، ونمو الاقتصاد البرازيلي في التسعينيات، لم ينتج عنهما تحسين في أسواق العمل - كما جاء في تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) لسنوات ١٩٩٤ إلى. ١٩٩٦ حقا لقد هبطت نسبة البطالة فيما بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٤، على أنه لم يكن من الممكن مواصلة التطور، فتحولت إلى ثلاثة تطورات متجهة إلى الأسفل، وهي التي سترسم مستقبل العمل في هذه المنطقة من العالم:

ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا يتمتعون بالحماية عن طريق نوع من أنواع الضمان الاجتماعي.

– زيادة اتفاقيات مناصب العمل غير الرسمية وغير الثابتة، أي العمل القليل القيمة إذن - وهو "قليل" بالنظر إلى الإنتاجية، وشروط العمل وعقود العمل، والضمان الاجتماعي، وحماية الحقوق. وقد ارتفعت مساهمة الصغار من أصحاب العمل المستقل، والعاملين في البيوت، من ٤٠ في المائة عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٥٧ في المائة عام١٩٩٥، بينما انخفض التشغيل الموازي في القطاع العام من ١٥،٧ إلى ١٣ في المائة وهبط في الشركات الاقتصادية الكبيرة من ٤٤ إلى ٣١ في المائة؛ ومن ١٠٠ منصب من مناصب العمل، التي خلقت فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، نشأ منها ٨١ منصب عمل في القطاع غير القانوني وفي الشركات الصغيرة. أما في عام١٩٩٥، فقد ارتفعت المساهمة مرة أخرى إلى ٨٤، كما ذكرت ذلك منظمة العمل الدولية. وهناك ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان النشيطين اقتصاديا يتمتعون بالحماية عن طريق نوع من أنواع الضمان الاجتماعي. وينعكس هذا على عجز الكفاءة الضئيلة لاقتصاديات أمريكا اللاتينية عن خلق أماكن عمل منتجة وجذابة.

– لقد قويت في النهاية تدابير تسوية علاقات العمل وأدت إلى أشكال من المرونة، تتملص من قوة المفاوضات النقابية وتضعفها استراتيجيا. لقد ارتفع عدد الناس، الذين يمارسون عملهم ضمن أشكال العمل "المخالفة" المرنة إلى ٣٤ في البرازيل، و ٣٠في بوليفيا، و ٢٠في كولومبيا والمكسيك، حتى إنه وصل في البيرو إلى ٥٠ في المائة. وإنه لشيء مركزي لفهم هذه المؤشرات أن نجعل من النظرة

الأوربية، التي تفصل تماما بين قطاعات العمل وتنظمها تدريجيا، نظرة نسبية وأن نفتحها على التلوينات المعنوية الخاصة المتصلة باللارسمية وبعالم العمل في أمريكا اللاتينية. والواقع أن الاختلافات رسمي ـ غير رسمي، حديث ـ تقليدي أو ترتيب قطاعات الفلاحة ـ الصناعة ـ خدمات، ما هي سوى عراقيل معرفية، تحول دون معرفة تداخلات القطاعات، وتنوع العمل فيما بين فئاتها، وهو ما تتميز بها أمريكا اللاتينية.

"كون المرء سيد نفسه" في عالم شامل من التبعيات، التي لا يمكن سبر غورها

تبدأ التقديرات من أن نصف السكان في البرازيل والمكسيك يشكلون تقريبا طبقة دنيا من المطرودين، بينما لا تكاد الطبقة الاجتماعية المتوسطة، التي يخطب جميع السياسيين في الغرب ودها، تصل في تكوينها هنا إلى حجم سياسي يستحق الذكر. لهذا كتب المنظر السياسي المكسيكي خورخه كستنيدا Jorge Castaneda يقول:

"هناك طبعا طبقة متوسطة في المكسيك، ولكنها تشكل أقلية: في مكان ما بين ربع وثلث السكان. فالأغلبية ـ فقيرة، ومهذبة وسمراء، ومحرومة في الغالب من الصفات المميزة للحياة الحديثة في الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية الأخرى (التربية العامة، الرعاية الصحية الكافية إلى حد ما، والسكن، والعمل الرسمي، والضمان الاجتماعي، والحق في الانتخاب والترشح أو العمل كمحلف الخ).. مشغولة بحياتها الخاصة. هذه الأغلبية من الناس تعيش، وتعمل، وتنام وتصلي منفصلة عن مجموعة صغيرة جدا من الأغنياء ومجموعة أكبر ولكنها محدودة من الطبقة الوسطى... كان هناك بعد عشرات السنين عقب الثورة المكسيكية ـ ربما كان ذلك في الخمسينيات ـ شيء من النشاط النامي، شيء من التحسن، وكانت قد نشأت بالتأكيد نخبة اقتصادية، ونشأ الأمل في قيام طبقة وسطى. لكن المكسيك أصبحت من جديد في حوالي ١٩٨٠ بلد الأمم الثلاث: أقلية ـ كريبويو Cribollo النخبة، التي تعيش في رفاهية واضحة وأسلوب متميز، وأغلبية ـ ميستيتشيو

Mestizo الجبارة الفقيرة والأقلية المضطهدة الميئوس منها من أولئك، الذين أطلق عليهم أيام الاستعمار "جمهورية الهنود" - السكان الأهالي من Sonora, Chiacas, Oaxaca, Nichoacan, Goerrero, Puebla, Chehuahua، وكل أولئك الذين يسمون اليوم el Mexico profundo المكسيك الأصيلة.[٦٢]

يقول لودغر بريز: عندما يركب المرء سيارة أجرة في بويبلا، التي يبلغ عدد سكانها حوالي مليونين مما يجعلها رابعة المدن الكبرى في المكسيك، ويدخل في حديث مع سائقها، يمكنه أن يسمع منه قصصا طريفة عن الحياة تروق للآذان الأوربية. وليس من المستبعد أن يكون سائق السيارة قد كسب رزقه قبل ذلك من خلال علاقة عمل رسمية بصفته سائق شاحنة أو عمل بصورة غير شرعية كعامل مهاجر في الولايات المتحدة، وقد يكون قد اشتغل في الناقل الآلي بمعامل الفولكسفاغن بالمكسيك. ويقدم هذا السبب أو ذاك على أنه خرج "اختياريا" من علاقة العمل هذه، فاشترى بفضل التعويضات، التي تسلمها عند ترك العمل، سيارة فولكسفاغن من نوع الجعل ليعمل «لحسابه الخاص» كسائق سيارة أجرة. لماذا لا يترك موظف في وزارة المالية عملا يتقاضى منه راتبا سيئا بعد ١٥ عشر سنة من العمل بصورة اختيارية ويفتح ورشة صغيرة بوصفه عاملا كهربائيا؟ ولن يحدث أن يسمع أحد من الناس لا عن سائق السيارة، ولا عن موظف وزارة المالية، الذي أصبح يصلح الآلات الكهربائية، بأنه قد ندم على هذه الخطوة، وأنه يود أن يعود إلى عمله الرسمي في مؤسسة ما. وهناك في المقابل جواب نمطي: «لا أود أن أكون سجينا في معمل من المعامل، لأني أفضل أن أكون سيد نفسي.»[٦٣]

"كون المرء سيد نفسه" - عند هذه الطوباوية بالذات، وهي منتشرة أيضا بين الأغلبية من قليلي الامتياز وفقا للمقاييس الغربية، تنهار صروح عمل الكسب "العادي" وقيمه. من حاول تقديم الدليل على ذلك، فإنه سرعان ما يجد نفسه وقد وُجه إليه اللوم لكونه يلون شروط التشغيل غير الرسمي بألوان رومانسية ما بعد الحداثة أو هو يجعل من الدعاية الليبرالية الجديدة مركبا له. على أن لودغر بريس - وقد كان ذلك مفاجأة بالنسبة إليه هو نفسه - وصل إلى نتيجة أن العلاقة بين

العمل الرسمي وبين " القطاع المدني غير الرسمي "الكبير القائم على خيار العاملين قد قوم علنا بأنه لا يوجد بين الاثنين على أية حال تدرج وتبعية يتسمان بالوضوح والجلاء". ونحن نسجل تحولات اختيارية كثيرة من التشغيل التبعي إلى التشغيل المستقل، كما نسجل نموذجا حياتيا يتناسب مع ذلك ويحظى بشيء من الاستقرار النسبي، بحيث لا يمكننا أن ننظر إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أن فيه كفاية بوصفه رابطة بالنسبة إلى القطاع الرسمي."[٦٤]

على أن هذه النتيجة قد لا تكون مفاجئة إلى حد كبير، إذا ما أسقط المرء من حسابه علاقة العمل البديهية بصفتها الفكرة الرئيسية لمجتمع العمل العادي في بلدان الشمال. فترسيخ ثقافة عمل الكسب التبعي لم يتحقق أيضا في بلدان أوربا إلا بعد قرون من التفاعلات المؤلمة المفعمة بالنزاعات. ومن أجل ذلك كان لبناء دولة القانون والدولة الاجتماعية، التي أخذت العبء عن الأسرة أهمية تعادل التوفيق بين علاقة العمل المنتظم وأوقات الفراغ الإضافية. وبهذا المعنى تستطيع وحدها أقلية صغيرة من العمال بأسرهم في بلدان مثل البرازيل والمكسيك أن تنظر خلفها إلى تاريخ أجيال كثيرة من حياة العمال أو من سير عمل الكسب التبعي، وعلى هذا فإن العمل المأجور الثابت والمرسم (للشخص بوصفه عاملا أو موظفا) سيظل في أمريكا الجنوبية تجربة أقلية. وبما أن نظاما اجتماعيا عاما للتأمين (مثلا تأمين المرضى والمتقاعدين والعاطلين عن العمل) لا يوجد بالنسبة إلى الأقلية من الناس في بلدان أمريكا اللاتينية، فإن العلاقات الأسرية الكبيرة وعلاقات الرعاية العملية الأبوية تحتفظ بمكانتها القيمية الكبيرة. فالحديث عن العمل "العادي"، الذي يمكن أن يكون معيارا لقطاعي العمل الرسمي وغير الرسمي لا يمكن أن يكون في محله إذا تناولنا هذه المناطق من العالم.

وراء ضمان لمجتمع الكسب

توجد في أمريكا اللاتينية ألف علاقة من علاقات العمل غير الثابت. فعمل البائع في الشارع أو البائعة الجوالة يبدو غريبا بشكل خاص بالنسبة إلى الملاحظ الأوربي، ولكن الشروط الحقيقية للحياة والكسب، والبواعث عليهما،

والصعوبات، والآمال لهؤلاء الناس تتسم بالغموض الكبير حتى في داخل مجتمعات أمريكا اللاتينية نفسها. فلا شيء يحدد معنى الجماعة بالنسبة إليهم: فليست لهم مبنى، أو كشك في السوق لبيع بضائعهم أو عرض خدماتهم (يجب أن نضيف إلى هذا أنه من الممكن المطالبة بذلك بطريقة شرعية.) وهم لا يقومون بعملهم في الشارع، وفي أمكنة معينة فقط، يجب عليهم الدفاع عنها ضد المنافسين والمنافسات، وإنما هم يتنقلون أيضا من بيت إلى بيت، وليس من النادر أن يحاولوا بيع "نفائسهم" في شبكة من المستهلكين، ارتبطوا بها ومن واجبهم المحافظة عليها، لأنها تعود عليهم بالربح بصورة مستمرة). وحتى إذا هم لم يستطيعوا الحصول على الحق لا في الملكية ولا في الاستعمال، فإنهم مع ذلك غالبا ما يدافعون بشكل رمزي عن "مكان للبيع"، يعد في مفهومهم أمرا شرعيا على الإطلاق.

"تتنوع المطالب والأخطار وكذلك فرص الكسب في جماعة الكسب هذه إلى حد كبير. فنحن نجد في الجانب الأقصى الشاب العصامي Selfmade-Man الشاب المرتبط بغيره، الذي يبيع الأجهزة الإليكترونية والكهربية الغالية في كشك ثابت إلى حد ما (وهو بناء من المعدن له سقف يقيه من الشمس أو من المطر) وقد يذهب في ظروفه هذه إلى مدرسة للتعليم المتواصل، ويدفع مبلغا ثابتا إلى منظمة من منظمات مصالح غير الرسمية للبائعين المتجولين vendedores ambulantes في شارع من الشوارع، وبهذه الطريقة يحمي نفسه نسبيا من المراقبة والمهاجمة. أما في الجانب الآخر، فنجد امرأة متقدمة في السن، بصحبتها طفل، تعرض فاكهة في صندوق خشبي للبيع في مكان غير مسموح به، وهي تتوقع أن تتعرض للمراقبة، التي يقوم بها موظفو البلدية، في أية لحظة. وليس لها دخل منخفض مقارنة بغيرها فقط، وإنما يجب عليها أن تتحمل إلى جانب الأخطار الأخرى خطر تعرض بضائعها للتلف."[٦٥]

علينا في أوربا أيضا أن نكتشف طريقة جديدة وراء وظيفة التشغيل الكامل وأن نعرف تماما ممَّ يتعيش الناس في الجانب الآخر من أمان مجتمع الكسب. من أخذ بالعمل الرسمي منذ البداية بوصفه نقطة هروب في مقابل العمل غير الرسمي بوصفه أقل قيمة (من الجانب التحليلي فقط فيما يبدو)، فإنه يظل فعلا ملازما

لأنموذج "التشغيل والاقتصاد العادي الرسمي" وينظر إلى كل شيء وإلى الآخرين كلهم بوصفهم "البقية المطرودة."

"فالاقتصاد غير الرسمي إذن ليس شرطا فرديا، وإنما هو عملية خلق للدخل، الذي تحدده سمة مركزية: فهو لم يُنظم عن طريق منشآت المجتمع، ولم يتم إيجاده في سياق شرعي اجتماعي، تُنظم فيه النشاطات، التي يمكن مقارنتها بغيرها."[٦٦]

والواقع أن طرق العمل غير الرسمية تعتبر على كل حال أنواعا غير تقليدية من تأمين الدخل - وتتم في أغلب الأحيان أيضا في المنطقة الرمادية بين "الشرعي" و"غير الشرعي"، وهو ما لا يتصل في النهاية بمسألة ملاحظته أو بـ"البناء الاجتماعي" بين الناس في لحظات ملموسة. ويمكن القول عند نقل ذلك إلى أوربا: "إن مخادعة النظام الاجتماعي"، التي تتم محاربتها على نطاق واسع، تعد هنا بهذا المعنى بالذات مصدرا للاستقرار. فهي تسمح لأولئك، الذين ليس لهم فيما عدا ذلك مدخل إلى مصادر الدخل من أي نوع كانت، بالوصول في مكان ما إلى شيء قليل على الأقل ثمإلى عمل أشياء كثيرة أخرى، لا يتقاضون عليها راتبا، ففي ذلك بطريقة ما تأمين أساسي مسبق للمواطن المتعدد النشاطات، الذي لم يعد بالنسبة إلى عمل الكسب سوى مصدر واحد من بين مصادر تأمين الحياة المادية.

"هناك كثير من الشباب لا يستطيعون العيش على الإطلاق، إذا هم لم يتمكنوا من الحصول على بدل السكن من الحكومة أو على شيء ما من الحقوق، التي لم يكونوا هم المقصودين بها. إنه حقا لعالم مجنون، لأن مجمل النظام الاجتماعي لا يزال يسير على نمط عالم العمل القديم، الذي يغيب مدلوله عن الكثير من الناس. وهؤلاء الناس الكثيرون يحاولون بطريقة ما تدبير أمورهم في عالم لم تتم إعادة بنائه بعد، ولن يتم بعض هذا إلا إذا ما هم تظاهروا بفعل ذلك. فهم ينظرون في إطار عالم العمل القديم كيف يصلون إلى حقوقهم ويخلقون لأنفسهم دخلا أساسيا".[٦٧]

عن سخرية الإحصاء: يائسون أكثر، وعاطلون أقل

عندما ينظر المرء من أوربا، حيث ترتسم في الأفق الغربي "معجزة خلق فرص العمل" الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، في اتجاه أمريكا الجنوبية، يلفت

انتباهه مدى المعنى الثنائي الجذري للصورة المعكوسة لـ "البطالة." ليس (لم يعد) "عاطلا"، يمكن أن يعني الاثنين: أن تكون له فرصة عمل أو لا تكون له فرصة عمل. فالذى ينجح في العودة إلى عمل منظم والذى يخرج من المجتمع، لا يعد عاطلا عن العمل.

ويتناسب مع ذلك أن تكون استراتيجيتان للقضاء على البطالة: إما إيجاد أماكن العمل عن طريق الشعوذات السياسية الاقتصادية كلها أو الفتح المفاجئ لباب المجتمع، بمعنى تثبيط العزائم، والتخويف، و"إطلاق السراح." والنظرة الخبيرة، التي تعرف أمر البناء الإحصائي للبطالة، تعرف أن خلق الشروط التي يطرد فيها الناس من المجتمع بصورة متزيدة، هي في الوقت نفسه استراتيجية فعالة غير مباشرة للقضاء على البطالة. بعبارة أخرى: العاطلون بالمعنى الأوربي للكلمة يجدون أنفسهم دائما في مأمن يتصل بمكان عمل ممكن، ويكون لهم حتى الحق في عمل رسمي مأجور، تبعد عنه أقلية العاطلين عن العمل بالمعنى البرازيلي بفترة من السنوات الضوئية.

هكذا يتضح أن البطالة العامة في أمريكا اللاتينية، حيث يتم فصل الدائرة الكبيرة للسكان عن المجتمع بصفتها الطبقة الدنيا، تعتبر في الوقت نفسه منخفضة نسبيا ـ كانت البطالة في العقود الثلاث من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ تتراوح بين ٣ و٥ في المائة. ولكن هذا يعني: أن "معجزة خلق مناصب العمل" يجب أن تقدر بحساب أكبر لـ "إزالة" البطالة عن طريق الطرد ـ "معجزة البطالة." فالقطاع غير الرسمي لا يغير فقط فهمنا للعمل، وإنما يغير فهمنا للبطالة أيضا. والقول بأن هناك "بطالة عامة" منخفضة نسبيا تسود في بلدان أمريكا اللاتينية، يعني في جوهره عدة معان: فهو من جهة يشير إلى المقدرة الفائقة للاقتصاد غير الرسمي على إدماج الراغبين في العمل وفتح فرص الكسب أمامهم في أية صورة كانت. إن مقدرة هذه البلدان على امتصاص الناس بالنظر إلى النمو السكاني الهائل والفرار المتواصل من الريف مقدرة لا يستهان بها. ويشير من جهة أخرى إلى أن سمة " غير عاطل "في منطقة من العالم، لم تعد فيها أغلبية الطبقة الدنيا المهمشة عاطلة بعد وغير مدرجة في جداول الإحصاء، سمة ساخرة.

يمكن بالنظر إلى المقولة الغربية الفاضحة، وهي البطالة، استعمال هذه السخرية سياسيا أيضا: إبعاد صفة الجناية عن الاقتصاد غير الرسمي والاعتراف به يكاد - فيما يتعلق بالبنية الإحصائية للحقيقة على الأقل - يبدو لبعض الناس بمثابة طريق ملكي للخروج من البطالة.

إذا ما قارن المرء معدل نمو التشغيل، فإن فعالية الاقتصاد غير الرسمي تتضح أمام عينيه. لقد تراجعت الفلاحة، وتوسع الميدان غير الزراعي بشكل ملحوظ، غير أن أقساط القطاع غير الرسمي ارتفعت بسرعة وفاقت الضعف (بزيادة ١٢٠ في المائة) بالنسبة للقطاع الرسمي (بزيادة ٥٠ في المائة.) تشخيصات التشغيل في أمريكا اللاتينية حتى عام ٢٠٠٠ تقدر معدلات التشغيل غير الرسمي في تغيير القرن بـ ٤٠ في المائة.

بطالة غير معلنة رسميا، وعزل موجه

لكن: ما ذا يعني في الواقع - "عاطل"؟ في أوربا يسود رسميا "النضال ضد البطالة." لكن الحقيقة، كما تقول مبادرة برلينية متذمرة للعاطلين عن العمل، أن هذا النضال موجه ضد العاطلين عن العمل: "ولبلوغ هذا الهدف يتم تزييف الإحصائيات، وتخلق أماكن عمل كاذبة، وتتم مراقبات قصد المضايقة. وبما أن هذه الإجراءات غير كافية دائما، فيما يقال، فقد كان العاطل عن العمل هو السبب في الوضع الذي آل إليه أمره. وهكذا يُصنع من العاطل عن العمل "باحثا عن العمل"، لإرغام الواقع على التكيف مع الدعاية...."[٦٨] على أن هذا لا ينبغي أن يلهينا عن هذا السؤال: من الذي يُهدد بالطرد من العمل والمجتمع ولماذا؟

كتب ميخائيل لند Michael Lind يقول: "الخطر الرئيسي، الذي ستجابهه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ليس هو البلقنة، وإنما هو ما يمكن تسميته بالبرزلة. ولست أعني بالبرزلة الفصل بين الثقافات عن طريق العرقيات، وإنما الفصل بين العرقيات عن طريق الطبقات."[٦٩] في هذا الربط بين العرقية والانتماء الطبقي ينعكس التاريخ الاستعماري لأمريكا اللاتينية. ويؤكد سيلفيو زفالو Silvio Zavalo، وهو أهم مكسيكي متخصص في تاريخ العمل:

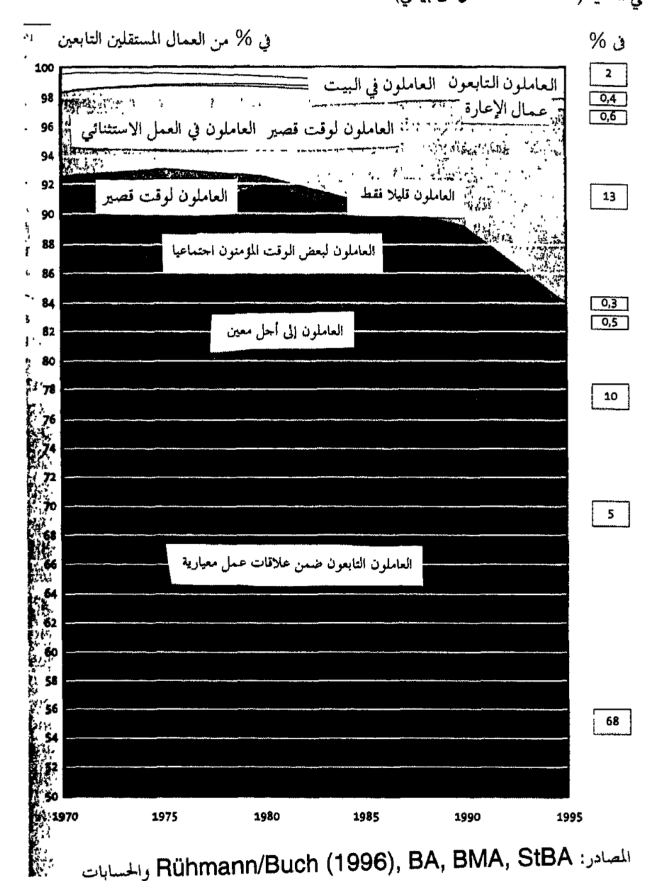
"وبهذه الطريقة جاءت العبودية، والسخرة الإقطاعية، والأشغال الشاقة وعبودية الإدانة من أوربا إلى العالم الجديد... ولم تكن الشروط في المحيط الهندي شبيهة بتلك التي كانت سائدة في التاريخ الأوربي، حيث نشأ هذا الشكل من العمل. فالوظائف الرئيسية التي كانت لها في أمريكا، تمثلت في تزويد المستوطنين الأوربيين وأحفادهم بالقوة العاملة لاستغلال المصادر المعدنية والفلاحية والصناعية في المستعمرات أو العناية بنعم الحياة في المدينة."[٧٠]

ومن الممكن - من باب التطبيق - ملاحظة ما يماثل ذلك في أوربا أيضا: إن آثار تحرير سوق العمل من التوجيه لتتجمع على مدى سمات لم تنتشر كتابيا عند الجماعات التقليدية المتضررة، النساء والأجانب. وهناك الكثير مما يشير إلى التحول من علاقات العمل المعيارية إلى علاقات العمل غير المعيارية، التي تسير على امتداد خطوط التفاوتات في الجنس والعرقية، أي عملية مواصلة الطرد الاجتماعي بكل جوانبه المؤثرة.

فقر الوقت، المعوزون وثورة المجتمع المدني

قام الاستقرار في نظام ما بعد الحرب في أوربا الرفاهية بشكل جوهري على الوعود وعلى تجربة حركية جمعية متنامية، قام على "الإجماع الفوردي": تمت مكافأة عمل المصنع وأدب المصنع وتم قبوله عن طريق الزيادة في الدخل، والتأمين الاجتماعي، وأوقات الفراغ. تثبيت هذا الوسط الاجتماعي، الذي يعد في الوقت نفسه تطبيقا للديموقراطية البرلمانية وسياسة إصلاحية، يصبح - وهذه هي الفرضية - مقلوبا عن طريق برزلة الغرب. إذا ما سجل المرء مواصلة هذا الاتجاه في المستقبل، ستكون هناك في المجتمعات الأوربية عندئذ أربع جماعات من الناس:[٧١]

عمال تابعون يعملون ضمن علاقات عمل معيارية وغير معيارية في ألمانيا (١٩٩٥-١٩٧٠ عرض بياني) صورة١



المصادر: Rühmann/Buch (1996), BA, BMA, StBA والحسابات والتقديرات الخاصة.

– "طبقة كولومبوس" للعصر الشامل: وهم الرابحون من العولمة، ملاك رأس المال الشامل العامل ومساعدوهم في المستويات القيادية. فبفضل القوى العاملة المدخرة، والأجور المخفَّضة، والخدمات الاجتماعية المدعمة سيرتفع دخل هذه الأقلية بشكل واضح. وهم ـ ويمكن مقارنتهم بكولومبوس ـ أولئك الذين ينطلقون إلى فتح المكان الشامل وإخضاعه لمصالحهم الاقتصادية. إنهم طلائع المال والعلم، الذين اكتشفوا "حجر الأغنياء": كيف يستطيع المرء، من خلال عمل إنساني يتناقص باستمرار، جمع ثروة تتزايد بشكل مطرد؟

إنهم يتصرفون في الموارد التقنية والمادية للعولمة، وثمن هذا التصرف في المكان الشامل مرتفع حقا، وهو يعني الفقر إلى الوقت. فالطلائع الشاملة ينقصها ما يفيض لدى الفقراء والمشردين المرتبطين بالمكان: وهو الوقت. لكن للوقت بين الأغنياء أيضا ـ كما برهنت على ذلك دراسات عديدة ـ الكثير من الحركة الذهاب والمجيء. فمن هو غني اليوم، ليس من الضروري أن يكون كذلك غدا أو بعد غد.

– أصحاب المؤهلات العالية غير المستقرين: إن لهم رواتب جيدة، إلا أن عليهم أن يحتفظوا بالكرة على الدوام حتى لا يدفع بهم منافسوهم إلى خارج ملعب الكرة. وهم العاملون والعاملات لبعض الوقت، والمستقلون ظاهريا، ورجال الأعمال الذاتيون... إلى آخره العاملون في مناصب بمؤسسات غنية، تشترط شهادة تكوين مناسبة. من امتنع في السابق عن التكوين الجيد، والكسب الجيد، والسيرة المنظمة، فهو ينهار ها هنا. وكثيرا ما يكون نقص التشغيل وزيادة التشغيل جهتين لميدالية واحدة، ويصبح وقت الفراغ كلمة أجنبية، واللغة الاجتماعية ـ "الوقت الثابت" ـ مشكلا مستوطنا. وذلك الذي لا يمكن الاتصال به دائما وفي كل مكان، إنما هو يعرض نفسه للخطر. وهذه "المسئولية الذاتية" تخفف العبء) عن صناديق العامة والصناديق المعلية وتجعل من الفرد "صانعا لمصيره بيده."

– العمال الفقراء: لقد أصبحت أماكن العمل لما يسمى بقليلي التأهيل وغير المؤهلين مهددة من قبل العولمة بصورة مباشرة، فمن الممكن تعويضها إما عن طريق الإنتاج الآلي أو عن عروض العمل من قبل البلدان الأخرى. وهذه الجماعة لا يمكنها في النهاية أن ترد عادية البؤس عنها إلا إذا هي اشتغلت في الوقت نفسه

في أماكن مختلفة. وهكذا ينطبق عليها ما يخيف الكثير من الناس: وهو أن الحرية تسبب الفقر! ويتحول القطاع غير الرسمي عن طريق الاتساع، الذي يتم دون أن يصاحبه مال المواطنين بالنسبة للجميع، إلى حي من أحياء الفقراء.

– الفقر المحلي: يشير تسغمونت باومان Zygmunt Bauman إلى فارق جوهري بالنسبة إلى فقراء المراحل السابقة: لن تكون هناك بعد من حاجة إلى لفقراء المحليين في العصر الشامل.[٧٢] ويمكننا أن ندرك وضعهم رسم بياني زماني ـ مكاني تكملة لوضع الأغنياء المعولمين. الفقراء المحليون لهم فائض من الوقت، ولكنهم مقيدون بالمكان.

لقد فهمت هذه الجماعة، التي زاد عددها في العشرين سنة الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير ودرست على أنها "طبقة دنيا" (ينكس Jenks، كاتس Katz، ولسون Wilson، ولاش/ أوري Lash/Urqy.) والفقر علامة بارزة وضرورية على أية حال بالنسبة إلى أولئك الذين ينزلقون عن المجتمع، ولكن أغلب الملاحظين لا يعتقدون أن الفقر سمة كافية أيضا. فلا بد أن ينضاف إلى الفقر الظاهر أن الطبقة الدنيا تتألف من الناس الذين فقدوا كل أمل في العودة إلى المجتمع، وهم بهذا يسيئون إلى القواعد الأساسية للتعايش الإنساني. يتحدث الكثيرون بهذا المعنى عن السلوك "المضاد للمجتمع" لهذه الجماعة من الفقراء المعدمين، الذين أصبحوا أهم تحد اجتماعي لأمريكا. ففي أحياء العواصم، التي يقل فيها الطلب على أماكن العمل بالنسبة إلى غير المؤهلين وتتخلى عنهم في الوقت نفسه الطبقات المتوسطة النشيطة الغنية، ينتشر معدمو الطبقة الدنيا، الذين يعانون من البطالة المزمنة ويتعيشون من صدقات أهل الرفاهية أو من الهجمات الإجرامية أو منهما معا. حتى الآن لم تستطع أية سياسة اجتماعية إيجاد جواب عن هذه المجموعة المتنامية من المطرودين، الذين يعيشون في آن واحد في المجتمع في الجانب الآخر منه.

وهذا الطرد غالبا ما يعتبر مساويا لفقدان الشعور السياسي. غير أن هذا ليس صحيحا ـ لا في أمريكا اللاتينية ولا في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أمريكا الشمالية والجنوبية يدور النقاش بحيوية حول "ثورة المجتمع المدني" (خافير

غوروستياغا Javier Gorostiaga.) وهذا النقاش الحاد يدور حول هذا السؤال، وهو كيف كانت العلاقة بين التنظيم الاجتماعي الذاتي - "المجتمع المدني"، والحركات الاجتماعية، والكنائس، والنقابات إلى آخره من جهة، وبين الأحزاب السياسية، والحكومات والدول في الماضي من جهة أخرى، وكيف هي الآن في الحاضر والمستقبل أو كيف يجب أن تكون:

"في أمريكا اللاتينية تساوي الشخصيات القيادية في الحياة السياسية بين "المجتمع المدني" و"الحركة الاجتماعية." وهكذا يرى الياسوعي خافير غروستياغا البنمي الأصل أن المجتمع المدني نفسه، الذي يتكون من الفلاحين والعمال والمنظمات النسائية ومن حركة حماية البيئة والبلديات الأساسية المسيحية، يكون جوهر البنية الديموقراطية. ويذكر كمثل على تدعيم الديموقراطية عن طريق المجتمع المدني هايتي، التي حققت فيها حركة لافالاس انتصارها الساحق في الانتخابات. ويصف غوروستياغا حركة لافالاس بأنها «القوة المجمعة لتنظيمات المجتمع المدني ومنشآته.» وقد انقطع تطور حركة لافالاس بعنف عند استيلاء الجيش على الحكم."[٧٣]

إن الفهم الأوربي للمجتمع المدني والديموقراطية المباشرة يستلزم أيضا مفهوم "المواطن" و"المواطِنة" بمعنى الرابطة المتصلة بالوضع المادي والطبقي، التي لا يمكن تصورها خارج اللغة الألمانية بأية حال من الأحوال. بناء على هذا فإن مفاهيم "الفقر" و"الطرد" من جهة و"المجتمع المدني" و"مجتمع المواطنين" من جهة أخرى كالنار والماء وجها لوجه. والحديث عن ديموقراطية المواطنين سرعان ما يجد نفسه يجابه ضمن السياق القاري الأوربي مأخذ الحكم المسبق، الذي تأخذه علية الطبقة المتوسطة.

يجيب المنظر الديموقراطي الأمريكي بنجامين باربرBenjamin Barber، الذي يترأس مركزا لبحث "ثقافة الديموقراطية وسياستها" بأن ذلك خاطئ تماما:

"لا غرو أن الطبقة الوسطى راضية لدينا في أمريكا ومشاركتها أقل؛ والفقراء يلتزمون أكثر - لكنهم لا يكثرون من عمل ذلك في الانتخابات، وإنما في النشاطات المحلية. وكانوا كذلك في السابق أيضا: فقد نظمت حركة حقوق المواطنين دون

مساعدة المنظمات الخيرية أو المنشآت الأخرى..."

من الطبيعي أن يكون المتضررون من الناحية الاجتماعية قادرين على النشاط. ويعد والبعد عن الانتخابات بين الحين والحين فعلا نشيطا: فهو علامة على الاحتجاج. فانظروا إلى منظمات مثل منظمة المسلمين السود - سواء أرضيتم عن هذه الحركة أم لا: فمنظماتهم الذاتية واقع قائم، وهم قادرون على تنظيم أنفسهم حتى في السجن.

لقد أظهرت البحوث، التي أنجزت في جامعة شيكاغو أن مثقفي الطبقات المتوسطة لا يدركون كثيرا شكل منظمة الفقراء على إطلاقها. فقد سأل الزملاء في شيكاغو سكان أكثر من ٢٠ عمارة سكنية في الأحياء الفقيرة بوسط المدينة عما إذا كانوا ينتمون إلى جماعة أو رابطة. لقد كونوا في هذه العمارات، التي يسود فيها اليأس المزعوم، ٣٥٠ منظمة، ولكنها لا تشبه تلك التي نعرفها معرفة جيدة؛ فقد تلقى النصف مساعدة من البلديات المعمدانية، على أنكم لن تجدوا لها ثانية أثرا في خريطة علماء الاجتماع بالمدينة. وهذا يعني ببساطة: «لا يحكم في الأحياء الفقيرة غير رجال العصابات» - وينتهي الأمر.[٧٤]

إن باربر يفند، ويرد على الحكم المسبق، الذي تصمه به الطبقة المتوسطة، عند الحديث عن "المجتمع المدني" بالنقد المضاد وهو أن البحث في المنظمات الذاتية الاجتماعية للمطرودين يقوم على الحكم المسبق لدى الطبقة المتوسطة.

القدوة الكبرى؟ العمل والديموقراطية في الولايات المتحدة

ينبغي أن نستعرض في هذا الفصل فرضية برزلة الغرب من خلال نموذج الولايات المتحدة الأمريكية ونناقشها. لماذا يتم ذلك في هذه الحالة وليس من خلال مقارنة أوربية أخرى، إذ من الممكن أن يكون ذلك بمقارنة اليابان أو دول النمور السابقة في آسيا الجنوبية؟ جوابي على هذا هو: بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطب، الذي قام على التناقض الشيوعي الرأسمالي، أصبح النموذج الأمريكي معيارا لـ"التحديث الأوربي" غمر إشعاعه المعمورة كلها، بل أصبحت له الهيمنة الكاملة. فهو يمثل في الوقت نفسه الصورة الرئيسية لسوق العمل المرنة، التي تعتبر قدوة بالنسبة إلى كثير من الدول الأوربية، خصوصا الشركات المتعددة الجنسيات والممثلين الاقتصاديين، والتي يجب على النهج الأوربي نفسه أن يبتعد عنها، إن أتيح له بعد العثور على مثل هذا النهج. ويمكننا في الوقت نفسه أن ندرس من خلال مثال تطور اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية النتائج الاجتماعية والسياسية لمرونة العمل، ومكان العمل، وعقد العمل، أي نتائج نظام الخطر في مرحلته المتقدمة. إلا أنه من الضروري أن تتضمن هذه الأغراض بالذات الإشارة إلى "تناقضه في نفسه" الذي ينشأ عن اختلاف أفق القيم الثقافية والادراكية.

الحرية أو المساواة؟ صدام الحضارات The Clash of Cultures

اللارسمية والفردية فيما يخص عمل الكسب يخصان جميع الدول الغربية بصورة متشابهة. ولكن هذا التحول المرحلي يلاحظ في أفق الثقافات القيمية المختلفة ويتم تقويمه على نحو مختلف. على أساس من غض الطرف عن التفاوتات الاجتماعية، وعن الأفكار الرئيسية للتضامن، وعن فهم الحرية والديموقراطية وطبيعة الاعتراف بهما سيكون النظر إلى البرزلة الخفية لمجتمع العمل، فتقوَّم، وتحارب، ويتم الثناء عليها بصورة متباينة. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية، التي بدأت عام ١٩٢٩ من تاريخ القرن العشرين، هذه الفروق أمام الأعين بوضوح بالغ. ففي ألمانيا وقعت مسئولية البطالة الجماعية، التي تسببت فيها التفاوتات، على عاتق

الديموقراطية بصفتها "فشل النظام"، وتحولت الحركة السوداء للحزب الوطني الاشتراكي الألماني بين عشية وضحاها إلى حركة جماعية، مكنت في النهاية من ظهور هتلر واستيلائه على الحكم، ولم تحدث في أي مكان ردود فعل مماثلة لذلك. لقد بلغت البطالة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة الأمريكية مقدارا مماثلا أو ربما أكبر من ذلك، فكانت النتائج الاجتماعية، خصوصا في أمريكا أبعد أثرا، لأنه كان لا بد من ارتجال الإجراءات الاجتماعية تحت ضغط أزمة العمل الحادة، غير أن المؤسسات الديموقراطية لم تعرف أي تدهور، بل قاومت دون أن يلحقها ضرر.

كتب ميخائيل فالتسر Michael Walzer يقول إن الليبرالية الأمريكية " تعترف بحسم لا جدال فيه، بحقوق الفرد وبحقوق دولة حيادية صارمة، تكاد تكون استدلالا قياسيا من المبدأ نفسه، بمعنى دولة دون مشروع ثقافي أو ديني أوهي، في واقع الأمر، دون أي هدف جماعي وراء الحرية الشخصية والحماية الجسدية، لرفاهية مواطنيها وأمنهم."[٧٥] والواقع أن الأمريكيين يعترفون لا ريب بشيء يشبه الجماعة الوطنية national community ويعيشونها (وهي تختلف عن "الجماعة" غصشضشغظضصظصب الألمانية، لأنها ليس لها المعنى المتضمن للجماعة المختارة، الذي يتضمنه المفهوم الأمريكي للجماعة) أعني ما سماه غونار ميردال (Gunnar Myrdal) الإيمان الأمريكي"، وسماه آخرون، اعتمادا على روسو Rousseau، "الدين المدني." وبذلك رفع معنى الاعتراف المعيش ليعبر عن الديموقراطية والحرية السياسية، التي يتم فيها، ملاءمة مع المثل الأعلى، القضاء على تفاوتات لون البشرة وتناقضاته، والانتماء الديني، والدخل، والجنس، والقناعة السياسية. حقا إن هناك حديثا عن أمركة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لا يمكن الحديث عن ذلك بالذات في هذه الجوهر الثقافي.

يستنتج هذا من استفتاء مقارن حول المحافظة على القيم في الديموقراطية الغربية، التي تحدثت عنها مجلة الاقتصادي The Economist تحت العنوان المركزي الأوربي الغادر "أمريكا، مكان غريب." "An Odd Place .America" والسؤال هو: أي البضاعتين أغلى ثمنا بالنسبة لك: "الحرية" أو "المساواة"؟ وقد

جاءت أجوبة الألمان والأمريكان عنه مختلفة بشكل معتبر. لقد اختار في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٢ ممن وجه السؤال إليهم الحرية واختار ٢٠ في المائة فقط المساواة. أما في ألمانيا فقد اختار ٣٧ في المائة الحرية، بينما اختار ما يقارب ٤٠ في المائة المساواة.

لكن السائلين واصلوا السؤال بإلحاح: هل توافق على تدخل الدولة لتوازن المداخيل، التي تنشأ عن نظام الاقتصاد الحر؟ فأجابت أغلبية ساحقة بلغت ٨٠ في المائة من الأمريكيين بالنفي، في حين وافق ما يقارب ٦٠ في المائة من الألمان على ذلك. أما من وجه إليهم السؤال من الإيطاليين والنمساويين، فقد وافق ٨٠ في المائة منهم على أن تدفع الدولة تعويضا عن ظلم الفقر، الذي خلقته السوق الحرة.[٧٦]

والإحساس بالحرية والمساواة وبتقويمهما يصل اليوم أيضا إلى صدام الحضارات بين الولايات المتحدة والقارة الأوربية (خلافا للأمركة كلها): فالمهمة المركزية للدولة في أوربا، وهي التقريب بين التفاوتات، التي تخلقها السوق الحرة، يصبح في تحديد مفهوم الحرية الأمريكية لإسايه برلين "Isaiah Berlin الحرية من تداخل الدولة " freedom from interference of the state و"الحرية في عمل الشيء الخاص بنا " freedom to do our own thing ـ المبدأ الدقيق المضاد.

الرسالة العالمية للسوق الحرة بصفتها إيمان أمريكا بنفسها

بسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وانهيار الإمبراطورية السوفيتية أصبحت طوباوية السوق الحرة هي الرسالة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يعد هناك بعد من خصم يقف لها موقف الند للند. "إن مشروع اليوم لسوق واحدة كونية هو رسالة أمريكا العالمية، التى تحققت مع الفوز المحافظ الجديد. فطوباوية السوق الحرة مقوم من مقومات إيمان أمريكا بنفسها، بمعنى أنها بلاد فريدة، تشكل النموذج الأمثل لحضارة عالمية، تستطيع أن تتعلم منها كل المجتمعات الأخرى كيف تتحكم في مشاكلها."[٧٧]

لقد أصبحت هذه القناعة بأن الإنسان يستطيع أن يشفي العالم بالسوق الحرة جملة عقائدية غير رسمية للدين المدني الأمريكي. فإذا كانت سلطة المؤسسات

الأمريكية عالمية فعلا وأصبحت السوق الحرة تنتمي إلى قلب هذه المؤسسات، فإنه لينبغي عندئذ أن يكون للسوق الحرة اعتبار شامل. بعبارة أخرى ليست الرأسماليات الكثيرة، وإنما رأسمالية الطريقة الأمريكية هي التي تقدم الأهداف والمعايير، التي يجب على البلدان الأخرى أن تسير على منوالها وأن تضاهيها في ذلك. وهذا ما يجعل للسؤال الآتي أهمية أكبر: ما هي النتائج والنتائج الثانوية المتسببة عن إيديولوجية السوق الحرة، التي لا تعد حديثة، بل هي قديمة، في بلادها الأصلية الدينية والمدنية؟ إلى أي حد يمكن صمود فرضية "معجزة خلق مناصب العمل" وما هي المساوئ المرتبطة بها؟

جوانب الهموم في الفردوس

في منتصف التسعينيات ارتفع في الولايات المتحدة الأمريكية إجمالي الناتج الوطني - مقارنة بالقوة الشرائية المتساوية لعام ١٩٩١ - وزاد عن نظيره في ألمانيا بمقدار الخمس بالنسبة للفرد الواحد من السكان. وفي الوقت نفسه كان معدل عمل الكسب - بالنسبة إلى السكان الأساسيين أيضا - يقدر بحوالي ٤٨ في المائة في مقابل ٤٣ - أعلى بما يزيد على العشر. على أن الإنتاجية في الساعة الواحدة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بمقدار العشر منها في ألمانيا. والملاحظ على الخصوص أن نمو الإنتاجية ضئيل بالنسبة إلى كل عامل من العمال. فبينما تضاعف إجمالي الناتج الوطني فيما بين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ بالنسبة إلى العامل الواحد في اليابان، وارتفع في ألمانيا الغربية بمقدار الثلثين، لم يزد ارتفاعه في الولايات المتحدة الأمريكية عن حوالي الخمس. كان ذلك أقل ارتفاع في عالم المنظمة العالمية للتنمية الاقتصادية - وكانت هناك في الجانب المعاكس زيادة في مساهمة العاملين الأمريكيين.

هنا تظهر جوانب هموم الفردوس: ذلك أن فرص العمل الجديدة الكثيرة توجد في ميدان الاقتصاد المتدني الإنتاج، وقد نشأ أغلبها في التجارة، في تجارة المطاعم وفي مجال الخدمات الاجتماعية الصغيرة أيضا. في منتصف التسعينيات كان يعمل في هذه الميادين ٥٥ في المائة من العاملين في الولايات المتحدة في مقابل ٤٥ في

المائة فقط في ألمانيا. ويتم من خلال هذا الفرق توضيح مجمل تدهور التشغيل بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. فلو أن ألمانيا قامت بنفس العمل في ميدان الخدمات الصغيرة، لكان هنا عدد العاملين أكثر وعدد العاطلين أقل مما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح الظل الأول، الذي يسقط على "النهج الأمريكي"، للعيان في هذه الميادين على أنه إنتاجية العمل المنخفضة، التي لا تزال تقع تحت المتوسط بكثير. فأكثر من نصف العاملين في فلقة سوق العمل هذه ينتمون في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميدان أصحاب الأجور المنخفضة، وهم يشكلون في ألمانيا على سبيل المقارنة ربع العاملين فقط. لكن هذا يعني أن ذلك العشر، الذي يجعل معدل العاملين الأمريكيين على العموم أعلى من العاملين الألمان، يتكون من مناصب العمل القليلة الإنتاج المنخفضة الأجر.

يضاف إلى ذلك أن المداخيل في ميدان التشغيل هذا ستنخفض فيما يبدو، فالتفاوت المتزايد في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى وجود الملايين من العاملين الفقراء. ففي ما بين ١٩٧٣ و١٩٩٣هبط الأجر الفعلي الساعي للأمريكيين من غير المتخرجين من المدارس العليا من ١١،٨٥ دولارا وخمسة وثمانين سنتا إلى ٨،٦٤ دولارات وأربعة وستين سنتا. في السنوات الأولى من السبعينيات كانت ميزانية الطبقة العليا المكونة من خمسة في المائة في السلم الهرمي للدخل أكثر بعشر مرات من الطبقة السفلى المكونة من خمسة في المائة السفلى؛ وتصل اليوم تقريبا إلى أكثر من خمسين مرة. وهذا الوضع المؤلم يظهر الآن في أوربا الغربية أيضا، فهناك اتجاهات يمكن مقارنتها بهذا في بريطانيا العظمى وكذلك في السويد، التي تعتبر أقوى البلدان حرصا على المساواة.[٧٨]

تآكل الطبقة الوسطى

ليست أمريكا بلدا، تنظر فيه الأغلبية الثرية بعدم ارتياح إلى الطبقة السفلى، التي هي طريدة وفقيرة فقرا يائسا.كلا، فالخوف وانعدام الأمن الاقتصادي يتحكمان في الأغلبية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلاد الوحيدة المتقدمة،

التي كان الإنتاج فيها خلال السنوات العشرين الأخيرة يتزايد باستمرار، بينما ظلت مداخيل أغلب الأمريكيين - ثمانية من عشرة - جامدة أو هي آلت إلى الانخفاض. فقد هبط متوسط الدخل الأسبوعي لثمانية في المائة من العاملين الأمريكيين فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٩٥ إلى ما يعادل ١٨ في المائة، وذلك من ٣١٥ دولارا إلى ٢٥٨ دولارا في الأسبوع. وفي الفترة الزمنية نفسها، فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ارتفع الراتب الفعلي لمديري الأعمال بشكل سريع بمقدار ١٩ في المائة.

هذا القلق الجديد، الذي تعاني منه الأغلبية الأمريكية، يشرحه لوتواك Luttwak بقوله:

"بينما ترتفع كل الصناعات وتنخفض بسرعة على نحو لم يعرف فيما سبق، وبينما تتوسع الشركات، وتتضاءل، وتختفي، وتتوزع، وتتقلص وتعيد هيكلتها في أماكن لم تكن في الحسبان، يتغير بشكل مثير وضع العاملين حتى على مستوى الطوابق العليا: فالمرء يمضي إلى العمل، دون أن يعرف ما إذا كان لا يزال له منصب عمل. وهذا ينطبق على وضع التشغيل كله بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، ومن ضمنها أصحاب الكفاءات العالية. فهم في حاجة إلى حلقات النجاة الرسمية لقوانين التشغيل الأوربية أو أقساط التسديد، التي يضمنها العقد عند التسريح من العمل؛ فليس لهم أسر عاملة، يستطيع الاعتماد عليها ما تبقى من الإنسانية، من أجل أن يجتازوا شتاء الأوقات الصعبة؛ ليس لهم ما يستطيعون التصرف فيها من تلك المدخرات الجوهرية، التي هي تحت تصرف جميع من يشتركون معهم في الانتماء إلى الطبقة الوسطى في الدول المتطورة الأخرى؛ باختصار، إن معظم الأمريكيين يعيشون من مناصب عملهم، ليضمنوا لحياتهم الأمن الاقتصادي الأولي؛ ويمكن اختصار ذلك كله في هذه الحقيقة الأساسية: الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية تعيش الآن في قلق حاد مزمن."(٧٩)

ليست طوباوية السوق الحرة، كما يضيف جون غراي - John Gray مكملا، مشروعا محافظا فقط، "بل هي برنامج ثورة اقتصادية واجتماعية مضادة"، تريد أن تسعد العالم كله بالحميّة التبشيرية الأمريكية.

انهيار رأس المال الاجتماعي

مع القلق الاقتصادي يتقدم الإهمال السياسي، والكلمات المفتاحية لهذه السنوات من المناقشة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، وكذلك في أوربا، واليابان، وكوريا الجنوبية إلى آخره هي: "المزاج القاتم"، "الميل إلى الاحتجاج"، و"تخزين الإصلاح"، و"فشل السياسة"، و"تدهور الأحزاب السياسية"، و"تآكل الارتباطات الجماعية والالتزامات المواطنية."[٨٠]

في دراسته الكلاسيكية عن الديموقراطية في أمريكا يؤكد ألكسيس دو توكفيل: Alexis de Toqueville أنه لا يمكن أن يكون من المصادفة أن تكون البلاد الأكثر ديموقراطية في العالم هي تلك البلاد بالذات، التي يتقن مواطنوها فن السعي إلى أهداف تتناسب مع المصلحة العامة. هذا الرأي، الذي قام في مهد الحداثة الأوربية، يكتسب اليوم في كل مكان أهمية جديدة من حيث التعبير عن عدم الرضا، الذي أصبح فيما يبدو ميزة تتميز بها الديموقراطيات الغربية.

على أن هناك من جهة بحوثا جديدة تُثبت لنا رأي توكفيل بصورة مؤثرة[٨١]، وهو أن المنشآت السياسية، وكذلك التجارة الاقتصادية، لا تنجح إلا بقدر ما تعتمد على معايير الالتزامات الوطنية وشبكاتها. فهي تتغذى من "رأس المال الاجتماعي" هذا وتستنفده تماما. وتتوارد الأخبار في الوقت نفسه بأن هذه المعايير والشبكات أخذت تتآكل في السنوات الأخيرة، وينطبق هذا خصوصا على الولايات المتحدة "بلاد معجزة خلق فرص العمل."

كانت المشاركة في الانتخابات خلال السنوات الأولى من الستينيات قد هبطت من مستوى عال نسبيا بما يقرب من الربع؛ فبلغت عند انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة في شهر سبتمبر ١٩٩٨ حوالي ٣٦ في المائة، وكانت هذه نسبة عالية خلافا للمخاوف التي كان قد أبداها الباحثون في شئون الانتخابات، الذين تنبئوا ببلوغ المشاركة نسبة تزيد قليلا عن ٣٠ في المائة. وثمة واقع طرح السؤال الآتي: ألا تزال ديموقراطية يشارك في انتخاباتها ٣٠ في المائة تعتبر بعد ديموقراطية؟

يضاف إلى ذلك أن عدد الأمريكيين، الذين شاركوا في الاجتماعات العامة

لشئون البلديات والمدارس خلال العشرين سنة الأخيرة قد نقص بأكثر من الثلث. وهناك انخفاضات مماثلة في أشكال أخرى من الالتزامات السياسية، من ذلك أن الاتصالات الكتابية للمواطنين ونواب مجلس الشيوخ أو المشاركة في لجنة من لجان أحد المجالس المحلية على سبيل المثال تتراجع هي الأخرى. وفي كل سنة يودع مليونان من الناس التكوين الإرادي العام ـ والحق أنهم لا يودعون هذا فقط، بل يودعون حتى الصلوات والمشاركات في أعمال المجموعات الكنسية، التي تراجعت هي الأخرى منذ ١٩٦٠ بحوالي الخمس. وتصل أخبار موازية من النقابات، التي تناقص عدد أعضائها منذ الخمسينيات بأكثر من النصف. ويتقلص كذلك العمل التطوعي في المنظمات الكبيرة مثل الصليب الأحمر وما أشبه ذلك.[٨٢]

ومن الممكن شرح هذا التطور إذا وضع المرء نصب عينيه أن اتساع رقعة العمل غير الرسمي قد دمر المجتمع السياسي. فما يسمى بمعجزة خلق مناصب العمل بالذات هو الذي يجبر الكثير من الأمريكيين على أن يأخذوا أماكن عمل كثيرة حتى يستطيعوا المحافظة على مستوى المعيشة القديم للأسرة، الذي كانوا في السابق قد أمنوه من خلال مكان عمل واحد. والنتيجة أن هناك الملايين من الناس لم يعودوا عمليا يسكنون في البيوت، وإنما يسكنون في أماكن عملهم، وبسبب ذلك لم يعد لديهم الوقت ولا الطاقة، الذين كانا في السابق تحت تصرفهم من أجل القيام بالأعمال التطوعية. ففي "دائرة العمل المؤقت غير الرسمي" (أنظر ما سبق)، الذي يرغم المعنيين على أن يعملوا الكثير من أجل الحصول على الكسب القليل، تفقد الديموقراطية الوقت ومعه الهواء الذي تستنشقه.

"معجزة ـ السجن". أو العرقية كطبقة

آه منك، يا أمريكا! من يثني على ما لك من معجزة خلق مناصب العمل، لا ينبغي له أن يسكت عن معجزة سجنك. لقد ارتفع عدد المساجين، كما أظهر عالما الاجتماع الاقتصادي بروس ويسترن Bruce Western وكاترينه بيكيت Beckett Catherine في دراسة مستفيضة لهما (٨٣، من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦ بثلاثة أضعاف

١،٦. مليون وستمائة ألف أكثرهم من الشباب، والأغلبية الساحقة من السود، يخرجون من سوق العمل ويزج بهم في السجون. كان معدل المساجين في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤ أكثر من مساجين كندا بأربع مرات، وبريطانيا العظمى بخمس مرات، واليابان بأربع عشرة مرة. روسيا ما بعد الشيوعية وحدها لا يزال لديها الكثير من مواطنيها خلف القضبان. أما في ألمانيا فهناك ٨٠ سجينا من كل ١٠٠.٠٠٠ من البالغين، في حين أن عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد عن ٥٠٠، ثم إن خطر دخول الأسود السجن فوق ذلك أكثر من خطر دخول الأبيض بسبع مرات.

"ولكن الاختلافات بين البلدان تزداد كثيرا، حين لا يأخذ المرء بعين الاعتبار سوى الأمريكيين ـ الإفريقيين. فمعدل سجنهم أكثر مما هو في أوروبا بعشرين مرة، وهذه القيم تتناسب مع أعداد عالية مطلقة. ... قد يُعترض على ذلك بأن التوسع في تطبيق Ausbau قانون العقوبات في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة رد فعل لا راد له على نسب الجريمة المرتفعة أو المتزايدة أكثر من كونه سياسة التدخلات الفعالة، ومع ذلك فإن معدلات الجريمة كانت تتراجع على الدوام منذ عام١٩٨٠ حسب الإحصائيات الوطنية المتعلقة بالضحايا. وعلى العكس من إحصائيات الجريمة، التي تستند إلى تقارير الشرطة الخاصة بمكتب التحقيقات الفيدرالية والتي سجلت في مراحل معينة من هذه الفترة، معدلات إجرامية متزايدة، يظهر التحليل الموضوعي لهذه البيانات وغيرها أن واقع الجريمة في الثمانينيات قد ظل ثابتا على ما كان عليه قبل ذلك. ... لقد توصلت دراسة تحليلية مقارنة حديثة لبيانات مستمدة من مصادر كثيرة مختلفة إلى نتيجة أن «الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي أكثر الديموقراطيات الصناعية تأثرا بالجريمة.» لا بد من الاعتراف بأن معدل القتل في الولايات المتحدة الأمريكية يبدو مرتفعا جدا عند مقارنته بالمستوى الدولي، غير أن الأحكام الصادرة على جرائم القتل كانت هي السبب المؤدي إلى السجن في أقل من خمسة بالمائة من مجموع المساجين، بحيث إن معدل القتل المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية لا يفسر ارتفاع معدل المساجين. وقد يكون ذلك نتيجة لممارسات عنيفة في تنفيذ القانون، وبناء على

مستويات من العقوبات القاسية والجرائم الكبيرة المتعلقة بتعاطى المخدرات."[٨٤]

معدل المساجين، الذي لا مثيل له، يجعل معجزة خلق مناصب العمل فوق ذلك نسبية، فهي تتسبب في تكاليف عامة واسعة، يتم اختلاسها بصورة مزمنة، وتروي قصة محزنة عن الوضع الداخلي للمجتمع. فرغم دعوى تدهور أوربا ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير سوق العمل من التوجيه الحكومي من جهة، فإن معدل البطالة بين الرجال من الأمريكيين في الفترة الزمنية الممتدة بين ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤ قد زاد من جهة أخرى على الحصة المتوسطة بالنسبة إلى أوربا، كما جاء ذلك في إحصاء المؤلفين. والعالم الأمريكي المتخصص في علم اجتماع العمل جيريمي رفكين Jeremy Rifkin يسوي الحساب بشكل أكثر مرارة: "لدينا أيضا شبكة اجتماعية، إلا أنها أغلى من الشبكة الألمانية: تسمى السجن." وينبغي أن تتم تصفية إحصائية البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وتصلح بإضافة نسبة نقطتين إلى أعلى. ويقدم المؤلفان الدليل على أن الإقامة في السجن ستزيد فوق ذلك على المدى البعيد من البطالة، وذلك بالإساءة إلى فرص الحصول على عمل بالنسبة إلى السجناء السابقين.

يظهر لنا النسبة المرتفعة من مساجين الرجال السود في مقابل الرجال البيض بشكل واضح مدى تقدم البرزلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالعرقية والانتماء إلى الطبقة الدنيا يقوي بعضهما البعض الآخر.ومن ثم فإن المجتمع لن يتصدع بعد على امتداد الهويات العرقية والدينية المختلقة فحسب، بل إن السمة العرقية للبشرة هي التي ستقرر الداخل والخارج، وتجيز الإلحاق بالمجتمع أو الطرد منه.

ينتقد جون غراي فرضية صدام الحضارات (هونينغتون Huntingtnm) بأنها تعني بناء على هذا ما تعنيه كلمة الإسقاط في علم النفس: فهناك خطر داخلي أمريكي يرتسم في العواصم وفي الأحياء الفقيرة؛ ويتم إسقاط الحرب الأهلية الأمريكية لبعض الثقافات على العالم. على أن غراي، الذي يعلم الفلسفة الاجتماعية بالكلية الاقتصاديةSchool of Economics في لندن، وكان ينتمي في السابق إلى المثقفين التاتشريين، يتقدم خطوة أخرى:

لم يعد من الواقعي أن يتم الحديث فترة أخرى عن الولايات المتحدة بوصفها

مجتمعا "غربيا" ذا مدلول واحد. هناك علامات كثيرة تشير إلى أن هذه البلاد - في جيل واحد أو أكثر - ستنتمي إلى بلد من البلدان الناشئة في بعد ما بعد الغربية في العالم الغربي. فالاتجاهات السكانية واضحة، وهي أنه ستكون هناك فيما يزيد قليلا عن جيل أغلبية تقريبا من الآسيويين والسود والأمريكيين الأسبان. ففي سنة٢٠٥٠، إذا ما نحن أخذنا بيانات الإدارة الأمريكية لتطور السكان بعين الاعتبار، سيتجاوز عدد الأمريكيين الأسبان عدد السود على وجه الإجمال، وقد انخفض عدد الأمريكيين الآسيويين والأمريكيين الهنود والبيض من غير الأسبان من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٢ في المائة. وستكون نتيجة هذا التحول السكاني أن تختلف الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح عن غيرها من البلدان الأخرى في أمريكا مثل الشيلي والأرجنتين، اللتين ستظلان في خليطها العرقي وتقاليدهما الثقافية أوربيتين بصورة واضحة... وتصبح الآن نخبة الساحل الشرقي القديم، التي صارت نظرتها العالمية عن طريق الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أكثر حدة وكان حلفاؤها الثقافيون من الأطلانطيقين، مهمشة من حيث أهميتها السياسية."[٨٥]

نقد تقليدية شيكاغو: الليبرالية الجديدة تخدم زوال المجتمع

من ادعى أن له وصفة إجازة لحل مشاكل العالم، التي تكمن في إخراج السوق من الأفرشة الثقافية وتحريرها من التوجيه القانوني الحكومي، فدعواه باطلة. وما يبشر بوصفه برنامجا لخلق فردوس العمل فوق الأرض ويتحول سياسيا إلى أمر صارم، فما هو - وغالبا ما يكون غير مقصود ومن باب السهو - إلا برنامج لإلغاء المجتمع.

تتحول " التجارة الفردية"، وهي الزيادة من الرفاهية للجميع، إلى سياسة لإلغاء الطبقة الوسطى. سيسحق الوسط الاجتماعي، وينهار "رأس المال الاجتماعي"، الذي يمكن وحده من الاثنين: وهما العمل الاقتصادي والديموقراطي، ويهيمن الاقتصاد السياسي المضطرب على مركز المجتمع، حتى هنالك حيث لا تزال المراتب التدريجية للتكوين والدخل قائمة كما كانت في السابق. وسيصبح سلك

العمل نموذجا للسيرة وللحالة السوية للمجتمع. إما معرفة طريقة العيش أو السقوط- هذا هو الخيار، الذي يتجلى في كل مكان حتى إنه لا يحيد عنه أيضا. إن مجتمع ما بعد الحرب للضمان الاجتماعي يتحول إلى مجتمع الخطر، إلى مجتمع "الحرية الخطرة"، التي تعيد تحديد مبدأ المساواة بوصفه المساواة في السقوط بالنسبة إلى الجميع. إن تشخيص كارل ماركس المقصود لمستقبل التصدع الاجتماعي يتحقق بشكل جديد: فالأقلية الغنية تزداد غنى وصغرا، بينما تنمو اللا- طبقة الكبيرة من المطرودين.

يقود نموذج السياسة الليبرالية الجديدة إلى تناقض ضمني: فسلطة الدولة ومؤسساتها تفتح بعنف وتنطلي عليها الحيلة لكسرها. ولكن هذا يتم في عالم، أدى فيه انهيار المنشآت الوطنية الحكومية في التسعينيات حقيقة إلى مآس إنسانية وحروب أهلية - في الصومال، وفي أفريقيا الجنوبية، وفي يوغوسلافيا وكذلك في أجزاء من الاتحاد السوفيتي السابق؛ وتتطابق مع ذلك الآن أيضا طلائع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، في إندونيسيا مثلا. وحتى إذا لم يكن من الممكن أن نرجع أسباب ضعف السلطة المركزية للدول إلى تأثيرات الأسواق الشاملة فقط، فإن هناك على هذا الوجه ما يدل على أن ثمة فراغا مستترا في السلطة الحكومية والشرعية يزداد حدة وقد يحدث له أن ينفجر بصورة علنية.

يمكن أن ندرس على نحو مصغر أيضا كيف تلغي الثورة الليبرالية الجديدة أسسها الخاصة. في كل مكان هناك، حيث كانت "ناجحة" - مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة - أدت آثارها إلى تصدع الائتلافات السياسية، التي حملتها، وإلى تمهيد الطريق لوصول المعارضة إلى الحكومة.[٨٦] يبدو أن الليبراليين الجدد لم يلاحظوا بعد أن العالم أصبح ديموقراطيا، ولكن المنتخبين لا يكادون يكونون على استعداد لتمكين سياسة، كتبت فوق راياتهم الانحدار أو السقوط الاجتماعي، من النيابة عنهم في البرلمان.

طوباوية حرية السوق الليبرالية الجديدة إنما هي نوع من الماركسية بدون ماركس. فهي تحقق بعد انهيار الشيوعية التشخيص الماركسي لتصدع المجتمع وتدميره دون أي أمل في التحرر في الاشتراكية. إنها تحقق على العكس من ذلك

ماركسية جديدة من اليأس للسبب نفسه: لأنها التهديد بالانهيار الاجتماعي من غير خيار سياسي. وتبدأ أوربا في الوقت نفسه يقظتها من الصدمة، التي أنزلها بها الانهيار السلمي لمجتمع العنف الشيوعي، ولربما كانت تلك هي اللحظة السعيدة الوحيدة في تاريخها الطويل التعيس. لقد تم اكتشاف التساؤل عما هو سياسي من جديد: ما هي أهداف اتحاد أوربا السياسي، الذي يضع بعد إقرار مكان العملة النقدية المشتركة تجربة اليورو في جدول أعماله؟ كيف يمكن ملء الفراغ السياسي، الذي تركه توديع "عمل المواطنين" بوصفه الصورة الرئيسية السياسية والاجتماعية لأجواء ما بعد الحرب؟ كيف يمكن تجديد الشبكة الاجتماعية في فترة ما بعد التشغيل الكامل؟ كيف يمكن الحيلولة دون طرد عدد أكبر من الناس في المجتمع خارج المجتمع؟

كيف يمكن تحويل الأزمات البيئية الشاملة إلى أشكال وضروريات لاتساع السياسة والديموقراطية عبر الحدود؟ "الحياة الخاصة" هي الصورة الرئيسية لعصرنا. كيف يمكن أن تربط وتحدد من جديد الرغبة في التحقيق والتحديد الذاتيين بناء على ضروريات المؤسسات الديموقراطية للمشاركة في العمل والموافقة في اتخاذ القرار؟ بعبارة أخرى: إن إرث النظام العالمي ذو القطبين يتولى أمر السؤال عن استعادة ما هو سياسي. كلما كان تغير وجهة النظر تجاه أنقاض المفاهيم القديمة أقل، اتضح لنا أكثر أن العالم يقف أمام خيار: هو الانهيار أو القيادة الذاتية.

رؤية مستقبلية ١: أوربا عمل المواطنين

تكمن الفرصة الكبيرة، التي نشأت مع انهيار النظام العالمي ذي القطبين عام ١٩٨٩ في أنه لم يعد هناك أحد في أي مكان يستطيع بعد أن ينغلق عن الثقافات، والديانات، والأفكار الأخرى. فالمكان المقسم، الذي تلتقي فيه الهويات والثقافات الإقليمية وكذلك الحدود الوطنية، المراقبة، التي أصبحت فجأة غير محمية، يجعل صدمة العولمة مفهومة، مع أن بعض دول أوربا الوسطى، خصوصا ألمانيا، لا تزال دائما تعاني منها بعد سقوط جدار برلين. أما الجهة الأخرى من الحقيقة وهي أننا نعيش في عالم مفتوح، فتتمثل في الرأي القائل بأنه ليس هناك فقط نموذج واحد للرأسمالية ونموذج واحد للحداثة، بل هناك رأسماليات كثيرة، وحداثات كثيرة، إلا أنه يجب أن تكون لبعضها علاقات بالبعض الآخر.

الحداثات المتعددة ومرآة المستقبل الخاص

التحول الذاتي للنموذج الغربي ومطالبته الاحتكارية بالتحديث يفتح في الوقت نفسه النظر على تاريخ الحداثات المختلفة وأوضاعها في جميع أجزاء العالم، فينهار الإطار الفئوي للمجتمع العالمي، وللتفريق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وللعالم الأول والعالم الثاني، وللتقليد والحداثة. ففي العصر الكوني تتقاسم المجتمعات غير الغربية مع الغرب المكان نفسه والأفق الزماني نفسه. وأكثر من هذا: أن وضعها بصفتها "مقاطعات" من المجتمع العالمي إنما هو مستمد أيضا من تحديات الحداثة الثانية نفسها، التي يتم إدراكها وتقويمها ودراستها بشكل مغاير في أنساق ثقافية وأمكنة مختلفة.

لم تحدد المجتمعات غير الغربية في الحداثة الأولى عن طريق كونها أجنبية ومختلفة وكون طبيعتها "تقليدية" و"خارج ـ الحديثة" و"ما قبل الحديثة." أما في الحداثة الثانية، التي يجب أن يتنقل الجميع فيها عبر المكان ويجابهون تحديات مماثلة، فتحل الدهشة من التشابه محل الغرابة. وبذلك ترتبط خطوة من النقد الذاتي لمشروع التحديث الغربي، الذي لن يستطيع لفترة طويلة لا ادعاء الوصول

إلى قمة التقدم ولا المطالبة الاحتكارية بالتحديث. سيحدد العالم غير الأوربي على أساس من تاريخه وهويته ولن يستمر اعتباره لمدة طويلة نقيضا للحداثة أو غيابا لها. (لا يزال حتى اليوم كثير من علماء الاجتماع الأوربيين يعتقدون أنه يكفي أن يدرس الإنسان المجتمعات الأوربية لما قبل الحداثة لكي يكون في وسعه الحديث عن وضع المجتمعات غير الأوربية ومشاكلها بصورة معتبرة.)! توجد في الحداثة الثانية ثقافات ومناطق من العالم تسير في طرق مختلفة في اتجاه أفكار مختلفة عن التحديث، يمكن أن تخطئ أيضا الطريق إليها بسبل مختلفة. إذن فإن الانتقال إلى الحداثة الثانية يطرح مشكل مقارنة الثقافات داخل الإطار النسبي "الوطني" في مختلف مناطق العالم بصورة جذرية، ويرغم على الشروع في الحوار بينها على أساس من الاعتراف بالحداثات المتعددة.

وبذلك يصبح من الخطأ مثلا إبعاد البلدان غير الأوربية عن الإطار التحليلي للمجتمعات الغربية. وهذا ينطبق على تاريخ أوربا وعلى حاضرها على حد سواء. يقلب شاليني رانديريا Shalini Randeria التقدم التدريجي الثوري بين البلدان الغربية وغير الغربية، فيقرر قائلا ": إذا ما عاود المرء النظر في حكم كارل ماركس على الرأس على رجليه (يجب مراجعة الأصل، هناك خطأ مطبعي في الأصل)، يمكن القول إن "العالم الثالث" يضع اليوم لأوربا من عدة نواح مرآة مستقبلها الخاص بها."[٨٧] وتعني هذه الفكرة عند التوسع فيها أنه ينبغي للغرب أن يصغي بانتباه عندما تتحدث البلدان غير الأوربية عن التجارب التاريخية التالية:

- كيف يمكن أن ينجح التعايش في المجتمعات المتعددة الديانات والعرقيات الثقافات؟

- هل تستطيع المجتمعات الغربية الواقعية، غير الطوباوية،أن تكتسب أية أجوبة غير خادعة عن السؤال الآتي:

كيف يمكن أن يكون التسامح ممكنا في التعايش بمكان ضيق رغم الاختلافات والتفاوتات وقابلية العنف؟

- تتعامل البلدان "المتطورة" غير الغربية أيضا مع التعددية الشرعية والقانونية.

– في النهاية يظهر أيضا ما كان "نقصانا" حتى الآن بمثابة ميزة: فالبلدان غير الغربية لها تجربتها في التعامل اليومي مع السلطات القومية المتعددة، التي ستصبح على سبيل المثال نموذجا بالنسبة إلى أوربا المتعددة الجنسيات ذات العملة الموحدة.

وفي الجهة الأخرى تبدأ المجتمعات الغربية في التكيف مع الوقائع ومعايير الحالة السوية غير الغربية، التي ينتظر منها القليل الجيد:

– التحرر من توجيه الدولة وتثبيت عمل الكسب يدخلان إلى الغرب بوصفه حالة سوية ما كان يعتبر لفترة طويلة وضعا سيئا: وهو الاقتصاد غير الرسمي والقطاع غير الرسمي.

– وفوق ذلك يؤدي تحرير سوق العمل من التوجيه الحكومي أيضا إلى توديع مجتمع العمال المنظم جسميا، الذي أوقف الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال، عندما انسجمت فعالية الطلب الرأسمالي مع نظام الحق بالنسبة إلى "عمل المواطنين." وتناسبا مع ذلك تتسع من خلال علاقات العمل والعقود غير الرسمية المناطق غير النقابية في مراكز مجتمع ما بعد العمل الغربي.

– هناك كثير من بلدان العالم غير الغربي تعتبر دولا ضعيفة. فإذا ما استمرت الثورة الليبرالية الجديدة، فإنه سيكون من الممكن عندئذ أن تدرس أزمات الشرعية الحكومية عند ظهورها الصريح على نحو يشبه الحرب الأهلية بمثابة مستقبل يرتسم أمام الغرب في بلدان الجنوب. لا بد من الخروج من نفوذ مجتمع العمل.

كل وجهات النظر هذه تؤكد على أمرين: الأمر الأول أنه قد أصبح من الملح أن نضع إطارا تحليليا للعالم في ظل نظام الخطر، لمجتمع الخطر العالمي، الذي نعيش فيه، والذى ترتسم فيه العلاقات المستترة، والتشابهات، والتناقضات، والصراعات الجديدة بين البلدان الغربية وغير الغربية، وذلك من أجل أن نفهم فعالية الحداثة الثانية وتناقضاتها. أما الأمر الثاني فهو أنه لا بد من الخروج من نفوذ مجتمع العمل ووضع مبادئ ورؤى لنموذج المجتمع الغربي لما بعد مجتمع العمل.

ما هي إذن الفرضية المقابلة لمجتمع الكسب؟ إنه ليس مجتمع الراحة، وإنما رؤية مجتمع سياسي بمعنى جديد.

مقدمة عن التفاؤل الطائش

أريد أن أروّج لبشارتين، قد يبدو لأول وهلة أنه لا علاقة لإحداهما بالأخرى. الأولى ذكرها أندري غورتس: "تعتبر كل سياسة، كيفما كان المذهب الذي تقوم عليه، كاذبة، إذا هي لم تعترف بحقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك عمل الوقت الكامل بالنسبة إلى الجميع وأن العمل المأجور لن يبقى لفترة طويلة هو نقطة الثقل في الحياة، بل لن يبقى حتى النشاط الرئيسي لكل واحد منهما ".والأخرى ذكرها إمانويل كانت: "إذا ما خالطتك فكرة أنك أنت نفسك عضو في مجتمع المواطنة العالمية بمقتضى قانون المواطنة، فتلك أسمى فكرة، يمكن أن يفكر فيها الإنسان عند تحديده لنفسه ولا يمكن أن يتم تفكيره فيها دون حماس". (تأملات ٨٠٧٧، المخلفات المخطوطة.) هناك بين هاتين البشارتين، وقد يبدو لأول وهلة أنهما لا علاقة لإحداهما بالأخرى، علاقة داخلية تربط بينهما، أريد أن أكشف عنها. ولعل توديع مجتمع الكسب يؤلم ويخيف بشكل أخف، إذا ما كان هناك إ غراء بالتحرك نحو مجتمع المواطنة العالمية الشاملة والمحلية في الوقت نفسه وتم النجاح في ذلك. فإلغاء مجتمع العمل وبناء أوربا ـ هذا هو الرباط الذي يمكن إقامته.

لا أحد يقفز إلى اللاشيء. الركوب في حافلة مجتمع العمل من أجل النزول يقتضي بالفهم التقليدي أن يكون هناك أمام الشك الغائي للوعي الحديث المنهك، الذي يتسم بحساسية ضد المواعيد الزائفة، هدف يمكن الوصول إليه، تصاحبه قوة لها تجربتها في مجال الإغراء. فلا شيء مما يزرع فيه أو يتلقاه بمثابة ثرثرة، وإنما هو أمل نائم في أعماقه، يجب إيقاظه؛ وذلك عن طريق القدرة على ثقب المستحيل، التي خدرت بضعة أجيال، ومكنتهم بهذه الطريقة من إلقاء نظرات وقحة على مفاتن الجديد الخفية.

إن أوربا البطالة لتبدو لكثير من المعلقين بكل بساطة بمثابة الرعب. فهم يشكون من التجريد في السياسة، التي أضاعت من مجتلى نظرها، لقيامها على بديهيات

وطنية، ما يحزن الناس ويخيفهم: وهي المشاكل الشاملة في عين المكان مثل تدميرات الطبيعة، واللاجئين، والفقر، والتشرد، والصمت المطبق بين الثقافات والديانات. لا يكاد يكون هناك من يلاحظ أن الشكايتين والتهمتين يمكن أن تتنصل إحداهما من الأخرى بصورة متبادلة، إذا ما حل - أولا بصفته صورة رئيسية، ثم بصفته أيضا عملا وكلمة في طور الإعداد and word in progress Work - مجتمع سياسي بالمعنى اليومي الجديد من أجل المواطنة العالمية محل المجتمع القائم على العمل بصورة مركزية (بالمعنى الواسع للكلمة.)

ليس وقت الفراغ، وإنما الحرية السياسية، وليس مجتمع النشاطات الجمعية، التي يقوم إلى جانبها العمل المنزلي، والعمل العائلي، والعمل في الرابطة، والوظيفة الشرفية ويدفع بها نحو مراكز الانتباه العالمي العام، هي التي تشكل النموذج المعاكس لمجتمع العمل، ذلك أن هذه الاختيارات تظل في النهاية لصيقة بالاستعمار العالمي للعمل، الذي يجب التخلص منه بالذات. من أراد أن يخرج من سيطرة مجتمع العمل، ينبغي له أن يدخل مجتمعا سياسيا له معنى تاريخي جديد، يجعل فكرة حقوق المواطنين والمجتمع عبر الحدود بالنسبة إلى أوربا مادية ويصنع بهذه الطريقة من الديموقراطية ديموقراطية ويعيدها إلى الحياة. هذا هو الأفق وهذه هي الخلاصة المبرمجة لفكرة عمل المواطنين، التي يجب الآن بلورتها.

أريد أن أزيل في الحين سوء فهم جوهري: إن الأمر لا يتعلق بالثناء على عمل المواطنين بصفته الخاتم السحري للعالم، بل بتقديم الدليل عملا بالمثل الصيني القائل: حتى الرحلة الطويلة تبدأ بالخطوة الأولى. وعمل المواطنين يعني سياسة الخطوة الأولى.

نحن الأوربيين جبابرة روحيا حين يتعلق الأمر برسم المصيبة اللانهائية للأزمات والاستحالة المطلقة للتغلب عليها مرارا وتكرارا، لكننا أقزام حين يتعلق الأمر باكتشاف المخارج والأجوبة أو حتى الدعوة بطريقة مرعبة إلى التعامل معها والتحريض على تجربتها. إذا كانت هناك نواة من الإدراك لما بعد الحداثة، فإنما هي عندئذ هذا الشعور بالهناء في الأزمة. لا تتمثل الأزمة في العدو، وإنما تتمثل الأزمة في تصور أنه من الممكن التغلب عليها. ومع ذلك فإن هذه الرغبة في الأزمة،

هذا الحب للأزمة، يقوم على تفاؤل أعمى لا يريد في النهاية أن يعرف أو أنه يتجاهل ما يهدده. وعلى العكس من ذلك فإن التفاؤل الظاهري النزق الخفيف الحركة، الذي يظهر ويتدرب في فن الإغراء بالخروج، يستمد نموه من الرجفة القائمة في كل مكان خوفا من إمكانية الوصول في وقت متأخر جدا.

إن القراء ليشعرون بذلك: فهذا هو الاشتباك الأول، الذي يهدف إلى تسجيل ذلك الإزعاج، الذي يحدث دوما، عندما يتمخض الجبل في النهاية بعد رعد الآلهة بالحظوظ السيئة، وتتم ولادة فأر الرجاء الصالح!

نموذج عمل المواطنين

عمل المواطنين يستلزم الحقوق المدنية، ولكن العكس صحيح أيضا، وهو أن الحقوق المدنية تكتسب عن طريق عمل المواطنين الصورة المادية في كل ما يعمل ويجب أن يعمل بالنسبة إلى الغريب حتى تصبح الحقوق المدنية خارج حقيقتها الورقية ملموسة، محسوسة، حقيقة اجتماعية يمكن أن تختبر وتعاش. ومن الممكن عمليا إدخال عمل المواطنين والحقوق المدنية في بلد، لم تتكون فيه الحقوق المدنية أو تكونت بشكل ضعيف، وجعلها حقيقة حية، تؤثر بعدئذ في الحياة اليومية للناس، وتعايشهم البلدي، وتؤثر كذلك أيضا في القوانين والأحزاب ومجريات السياسة فيه. وعمل المواطنين أكثر من التزام المواطنين المنوه به، لأن نوع العمل وصيرورته ينتقلان إلى المركز، ومنها ما يتصل بالموارد الضرورية لها ـ الزمان، والمكان، والمال، والتعاون. وعلى العكس من التزام المواطنين، الذي يتلقى وضعه الراهن من المجانية، فإن الأجر لا ينزع من عمل المواطنين عن طريق ما لهم من أموال، وإنما تتم مكافأته وبهذه الطريقة يعترف به اجتماعيا ويتم تقويمه. فالمال في مجتمع المال يعد معيارا بالنسبة إلى ما له اعتباره. مال المواطنين يعني مبلغ يتم التفاوض بشأنه، ويتضمن على الأقل المستوى المعتبر في المساعدات الاجتماعية ورواتب البطالة.

على أن الأمر يتعلق بأكثر من ذلك: فعمل المواطنين ينبغي أن ينزع عنه ـ قدر الإمكان ـ عبء الخبز اليومي والمستقبل الخاص، وينبغي له أن يكسر شوكة اتجاه

النمو. لقد وصف رئيس الحكومة الفرنسية جوسبان Jospin سياسة الطريق الثالث قائلا: "نعم لاقتصاد السوق، ولا لمجتمع الاقتصاد." فعمل المواطنين بهذا المعنى جزء من الخروج الحكومي المقرر من السوق. وهنا يفتح مكان لمجتمع ديموقراطي على نحو من التشكيل الذاتي المدني الملموس.

مرة أخرى: "التطوع ليس مجانا"! Volunteering is not for free ومن يدفع ثمن هذا؟ تعد من مصادر رأس مال الموطنين مثلا المبالغ الكبيرة، التي تدفع في أوربا في شكل مرتبات العاطلين عن العمل والمساعدات الاجتماعية من أجل ألا يفعل البعض من هؤلاء شيئا. إن هذه القاعدة الخارجة عن المعقول سيتم إلغاؤها عن طريق العمل، تماما حسب الشعار القائل: تمويل عمل المواطنين بدل تمويل البطالة! فمستلم مال المواطنين يؤدي علنا عمل مواطن مهم له أثره، ويكون بناء على هذا غير عاطل ويأخذ مقابل عمله من مالالمواطنين. وهذا المال يتكون من الأموال العامة المحولة، والوسائل الثالثة من المبالغ الاجتماعية الإعلامية المصنعية، والتمويلات البلدية الخاصة (التي تسددها من أجل ما يعود عليها بالنفع) وكذلك المبالغ، التي تستثمر في عمل المواطنين نفسه. وكما يرينا النموذج المحتذى في بريطانيا، يمكن أن يتم من خلال ذلك جمع مبالغ ضخمة، تساعد أيضا على إنشاء الاستقلالية المادية لهذا العمل السياسي.[٨٨]

وهذا يميز عمل المواطنين عن " الالتزام المواطني " العديم الشكل، الذي لا يلزم أحدا. وهنا ينشأ إلى جانب عمل الكسب مصدر تخييريا للفعالية والهوية، لا يحقق الرضا الإنساني فقط، وإنما يساعد أيضا على التماسك في المجتمع الفردي عن طريق إحياء الديموقراطية اليومية.

لا تكمن فائدة عمل المواطنين في عمل المواطنين فقط، وإنما تكمن أيضا في أنها تشكل المعنى الاجتماعي والتماسك، الذي ينشأ - بعبارة متطرفة - عن فشل المشاريع الفردية. فحياة الجماعة ستصبح أكثر تلونا وتنوعا وكثافة في ممارستها للحرية السياسية. ليس هناك من مفكر سابق - من جان جاك روسو إلى يورغن هابرماس - أراد ديموقراطية، تنهك نفسها في الاستفتاءات الدورية. فهناك على الدوام بالنسبة إلى الجميع التكوين، والتجربة الديموقراطية، والوعي وكذلك

الحياة الجماعية النشيطة اليقظة - وهي كلها أشياء يتم تجديدها وتقويتها عن طريق عمل المواطنين.

ولهذا لا ينبغي بأية حال من الأحوال الخلط بين عمل المواطنين وبين الإجبار، الذي يتعرض له الآن في كل مكان متسلم المساعدة الاجتماعية عند ممارسته للعمل البلدي. عمل المواطنين عمل تطوعي، عمل منظم بصورة ذاتية، فحيثما يوجد ما ينبغي عمله، وكذلك كيف ينبغي أن يكون عمله، فإنه يبقى بأيدي أولئك الذين يقومون بعمله. إذا ما أراد المرء أن يرتكب خطأ القرن ويخلط بين عمل المواطنين والعمل الإجباري، فإنه يقتل روح الديموقراطية، وهي عمل المواطنين، ويسعد بذلك مجتمع الأفراد القائمين بالأعمال الخاصة. إن طبيعة عمل المواطنين السياسية تحتاج إلى الاستقلالية المحمية والمقدرة علنا، التي تتجلى في استقلالها الذاتي وفي اختيارها لمساهمتها ولأشكالها التنظيمية. وهي لا تلغي طبعا البناءات التعاونية والتكيفات مع الحياة السياسية البلدية - يتم ذلك مثلا عن طريق إنشاء لجنة عمل من المواطنين، ترشد إلى مشاريع عمل المواطنين، وتضع لها الإطار الشرعي، وتساعد كذلك على إعداد الرأي العام الضروري لها - وإنما تحتويها إلى حد كبير.

يوجد عمل المواطنين هناك حيث تتطاير الشرارات ويعمل الناس، بما في ذلك عمل النقد والاحتجاج المطبق بشكل ملموس. فهو يتناول المطالب، التي تهملها الإدارة والسياسة، وتزيفها أو تقمعها. يتكفل عمل المواطنين خاصة بحقوق المواطنة بالنسبة إلى الأقليات والمطرودين، وفقا لشعار: قل لي أنت كيف يتم التعامل في بلدك مع حقوق الأقليات، والمطرودين والأجانب (في المصالح الإدارية، وفي الحياة اليومية، وفي الوسائل السمعية البصرية، وفي موائد تعاطي الجعة، وفي الجوار الخاص، في الليل وفي ضوء النهار)- وأنا أقول لك كيف هو حال الديموقراطية في بلادك! فالاستقلالية النسبية، والاختيارية والتمويل الأساسي العام هم صلب الديموقراطية الثقافية، المفعمة بعمل المواطنين والمضمون في آن واحد، ويتم بناؤها وتوسيعها.

عمل المواطنين ليس لطيفا (فقط) ويسد فراغا، ولا يقدم خدماته بوصفه إخفاء

مؤسسيا للتقصيرات الحكومية، فهو يعبئ ويدمج، حتى حركات الاحتجاج، ويساعد من خلال ذلك الإدارة، والأحزاب، والدولة. ولنتذكر: من وضع في جدول أعماله موضوعات الحضارة المهددة لنفسها، التي أصبحت اليوم على كل لسان، ضد مقاومة الحاكمين في مجالات السياسة والاقتصاد والعلم؟ إنها حركات داود - ضد - جالوت الكثيرة!

ولكن عمل المواطنين يشكل وصلة إمكانيات الاحتجاج بالأرض أيضا، ويوجهها إلى النشاط العملي، وإلى النشاط الذاتي، ويواجه الاحتجاج الشفوي مع أصغر صغير الجواب الخاص والمبادرة الخاصة، أي السؤال: ما العمل؟ العمل تماما وفقا لشعار: لا تسأل ماذا تستطيع أن تفعله الدولة، وإنما اسأل ماذا تستطيع أن تفعله أنت للقضاء على الوضع السيء! بعمل المواطنين يكتسب، حتى نُدخل تحويرا على كلمة لشومبيتر عصغصعظغضشرج، العصيان الخلاق مجالا للنشاط والتجربة يعترف به اجتماعيا، إلا أنه ينبغي للمرء أن يكون حذرا وأن لا يستنتج من ذلك أن عمل المواطنين هو مسقط رأس كل ما هو طيب وجميل فوق هذه الأرض. فعمل المواطنين يمكن أن يكون محافظا أو ثوريا - أو هما معا أو لا شيء من ذلك. فليس هناك من هدف محدد تطويري للمجتمع الحر من الناحية السياسية. بالعكس: عينة الصبغة الحقيقية للحرية تكمن في هذا السؤال: كيف نتعامل مع الوجوه القبيحة للحرية؟

يضاف إلى ذلك أن عمل المواطنين يمتلئ إلى ذلك بمعضلات أخرى. ولنكتف بذكر واحدة منها: كيف أنظم العفوية؟ ماذا يجب عمله لكي يخرج الناس من خصوصيتهم المجهولة ويبدءون علنا في عمل شيء من أجل الغريب، الذي لا يخضع لا للأوامر ولا للرتب الهرمية؟ الجميع ينادون بالعفوية، والخلق، والاختراع، والمسئولية الذاتية، غير أنه لا أحد يعرف كيف يمكن تحويل هذه الآمال الكبيرة، التي لا تزال في بدايتها فارغة، بل تحويل هذه الكلمات اللدينية إلى حقيقة يمكن بلوغها.

لقد اهتمت العلوم الاجتماعية في السنوات العشر الأخيرة، خصوصا في الميدان اللغوي الأنجلوسكسوني، اهتماما كبيرا بهذه المسألة وتوصل الباحثون خلال

ذلك إلى ما يمكن تسميته بمفارقة العفوية المنظمة: فمحاولات تحريك الناس ودفعهم إلى المسئولية الذاتية المنظمة عن طريق أوامر الدولة ومراسيمها - مثلا عن طريق وضع مشاريع لأحياء سكنية مختلطة اجتماعيا، وتهيئة أمكنة عامة، وتقديم إرشادات إطارية تتصل بالعناية الاجتماعية وغيرها - تعتبر كلها مضادة للإنتاج، فكلما فرضت العفوية الاجتماعية والمسئولية، ازدادت الموانع من تحقيقهما.

بناء على الاستعمال القانوني المؤسسي، فإن هذا يعني أن عمل المواطنين لا ينبغي أن يكون تابعا للإدارات البلدية، والمصالح الاجتماعية، ومصالح العمل، ولا للجمعيات الخيرية، ولا حتى إلى مصلحة جديدة من عمل المواطنين يتم إنشاؤها وتكون تابعة له. ليس فقط لأن ذلك يؤدي إلى قيام المراقبة الحكومية المضادة للإنتاج، بل لأن عمل المواطنين يؤدي أيضا إلى إنشاء نبرة مضادة لانعدام الخيال المنظم للإدارة البلدية، ومصالح العمل، والرعاية الاجتماعية إلى آخره. لكن السؤال، الذي يطرح نفسه بحدة، هو: من ينظم العفوية؟

من الأفكار الرئيسية لنموذج عمل المواطنين أن المقرر فعله من قبل رجال الأعمال بالمعنى الأصلي لهذا الأمر ينبغي ويمكن ربطه بعمل المواطنين من أجل المصلحة العامة. وبهذه الطريقة ينشأ نموذج لرجال الأعمال من أجل المصلحة العامة، نموذج للشخصية الاجتماعية القائمة بشكل ما من الربط بين الأم تيريزا شغصعصد وبيل غيتز Bill Gates. فرجال الأعمال الاجتماعيون أو العاملون من أجل المصلحة العامة يجمعون في شخصياتهم وفي قدراتهم ما يبدو مستحيلا بناء على المنطق السائد وظيفيا في المجتمعات المختلفة: وهو أن قدرات رجال الأعمال وفنهم بالمعنى التفخيمي للكلمة ستستخدم من أجل أهداف اجتماعية مفيدة بالنسبة إلى المصلحة العامة، إذ ينظم رجال الأعمال من أجل المصلحة العامة العضويات وأشكال العمل - ليس على نحو إقصائي، بل استيعابي: فعمل المواطنين لا يقصي أحدا إلا إذا أقصى هو نفسه أو أقصت هي نفسها. وترينا التجارب في بريطانيا العظمى أن المشاريع، التي رسمها وحققها رجال الأعمال من أجل المصلحة العامة، قد نجحت نجاحا كبيرا بتكاليف زهيدة بوصفها موازية لمشاريع دولة الرفاهية - وذلك لأنها أقل بيروقراطية، ولكنها أكثر مرونة في

مساراتها التنظيمية، وتتوفر من خلال فصيلة المتطوعين على نوع من الالتزام، لا يمكن شراؤه ودفع ثمنه إلا بصعوبة.[٨٩] وهكذا يمكّن أن يصبح عمل المواطنين اختراعا، يمكن من الاختراعات. فبقدر ما يتم إنشاء نظام الرفاهية عن طريق إقامة عمل المواطنين على أسس جديدة من حيث المضمون، يصبح في الوقت نفسه غير مركزي وأقرب إلى الزبائن وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل. وتنشأ مصاحبة لذلك ثقافة للإبداع، بمعنى مكان عام، يكون فيه التنوع التجريبي مما يقع في حيز الإمكان.

إن إنشاء عمل المواطنين بمبادرة رجال الأعمال وبما لهم من دور فيه يطرح أسئلة متنوعة: كف يمول هذا الشكل من العمل في جوانبه المفردة؟ من يسمح به، ويتولى ترشيده ويتوصل إلى إقراره في المصالح العامة؟ ثم: كيف يتم التأكد من الفشل - بمعنى المنافسة - الممكن لبعض المشاريع واحتوائه؟ إن عمل المواطنين يضع على الخصوص فيما بين ذلك أسئلة جزئية أيضا، قد تنشأ عن التقاطع الممكن بين متحملي الخدمات المنشأة سلفا وأشكال التشغيل - والموجود من ذلك يتمثل في: سوق العمل الثانية، وأداء الواجب من العمل البلدي في إطار المساعدات الاجتماعية، والعمل المهني في الخدمات العامة، والجمعيات الخيرية، والخدمات المدنية، والخدمات الصغيرة (النشاطات الإنتاجية الدنيا) والعمل غير الرسمي.

لدراسة هذا النوع من الأسئلة أو الإجابة عنها يستحسن اللجوء إلى حل إجرائي تقني مثلما طبق في الديموقراطيات الجمعية المتطورة وهو: أن تحل القواعد الإجرائية، التي تحدد كيف تتخذ القرارات وتلغى الاحتكاكات الممكنة إنتاجيا، محل الميزات المضمونية أو المعايير التحديدية. غير أن هذه القواعد لا يمكن أن تتبلور على المكتب (أى بطريقة اصطناعية)، وإنما يجب أن ترتسم بدورها في عملية ديموقراطية وتتخذ ميدانا للتجربة ويكون لها طابعها الشرعي.

ماذا يعني عمل المواطنين؟ هو كما سبق القول:

– عصيان خلاق منظم،

– تحديد ذاتي، وتحقيق ذاتي في صورة التزام اجتماعي وسياسي،

– عمل منظم ذاتيا، تعاوني، مرتبط بالمشروع بالنسبة إلى الغريب، الذي يتحقق

بإدارة صاحب العمل من أجل الصالح العام.

عبارة مال المواطنين:

– عمل المواطنين لا ينزع عنه الأجر، وإنما يكافأ بشكل مادي وغير مادي عن طريق أموال المواطنين، والتأهيلات، والاعتراف بحقوق المعاشات والأوقات الاجتماعية، والقروض الشعبية (Favor Credits المقصود بها هو الفوائد، التي ينالها العامل في عمل المواطنين، فتمكنه مثلا من إدخال ابنه في روضة للأطفال دون مقابل.)

– عمل المواطنين يضمن من الناحية المادية استقلالية عمل المواطنين، ويستمد حده الأدنى من معايير أموال العاطلين، ومساعدات العاطلين، والرعاية الاجتماعية، ويتم جمعه عن طريق الوسائل البلدية والوسائل المالية، التي تستثمر في عمل المواطنين.

– مع ذلك فإن المتقاضين لأموال المواطنين ـ عند توفر الشروط ذاتها في حالات أخرى ـ ليسوا ممن يتقاضون مخصصات العاطلين عن العمل والمساعدات الاجتماعية، لأنهم يعملون في المبادرات التطوعية من أجل المصلحة العامة. وهم لا يوضعون أيضا تحت تصرف سوق العمل أيضا، إذا كانوا لا يريدون ذلك، فما هم بعاطلين عن العمل.

ولكن ما هي علاقة عمل المواطنين الآن بإنشاء مجتمع المواطنة العالمية الأوربي، كما أطالب به أنا؟

أوربا عمل المواطنين

إن المبادرات العديدة المتنوعة إلى حد كبير، والمنظمات، والشركات والعاملين، الذين يتجولون في جو، يطلق عليه المرء عادة اسم "المجتمع المدني الشامل"، يبتهجون في السنوات الأخيرة بالاهتمام المتزايد بهم. إلا أنه لا يبغي أن يغيب عن أذهاننا أن منظمة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وما أشبههما كيفما كانت أسماؤها تعتبر بمثابة حمامات السلام، والطيور المبشرة بالطقس الجميل، يختفي حضورها العلني وأثرها السياسي عندما يجد الجد. وهي تنعم بهذا المعنى

بسمعة مريبة عند الواقعيين وعديمي الأخلاق من أصحاب منطق السلطة السياسية، بحيث يتعلق الأمر عندهم - على غرار ما يقع عند الحديث عن المجتمع المدني الشامل على الإطلاق - بظاهرة من القوة الظاهرية المبالغ فيها المستمدة من المصدر الثاني، أي من الدول التي تتخذ القرارات حين تتحول المسألة إلى قضية جادة.

ولكن حتى التقديرات المتشككة تجد نفسها في مجابهة حقيقة أن المبادرات الاجتماعية المدنية والعاملين تلعب في المناقشات العامة، التي تؤثر في السوق والسياسة - حول مسائل التطور الشديد الأثر، والسلام، وحقوق الأقليات أو الأخطار التقنية (وهذا لمجرد أن نذكر بعضها) - الدور الرئيسي. فمبادرات المواطنين توسع من قوتها بتقليدها لما تفعله الشركات المتعددة الجنسيات. فهي تنشئ شبكات من الشركات عبر الحدود والقارات، وهي على هذا الأساس حاضرة في الوقت نفسه هنا وهناك، تمد نفوذها بشكل متزايد بالتعاون مع الحاكمين ومع البيروقراطيات الحاكمة في كل ناحية من نواحي المعمورة عن طريق لعب القوة المتعدد الأمكنة. وإذا ما قاس المرء فيما يقيس حجم الاعتراف بنفوذها السياسي، الذي عرفته هذه المجموعات المواطنية من الممثلين السياسيين الرسميين لدول والمنظمات عبر الحدود مثل منظمة الأمم المتحدة، فإن هذا المؤشر يدعم هو الآخر القوة الممكنة للمجتمع المدني الشامل.

دولية المجتمع المدني. "أثناء الدورة الأخيرة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في ريو دي جانيرو (حول البيئة)، وفي فيينا (حول حقوق الإنسان)، وكوبنهاجن (حول التطور الاجتماعي)، وفي القاهرة (حول سياسة الإسكان) قام عشرات الآلاف بزيارة مجالات المنظمات الاجتماعية المدنية الموازية. فالعلم التطبيقي والتفصيلي لهذه الجماعات قد جعل من هذه المجالات مصادر قيّمة للاستعلامات خصوصا بالنسبة إلى ممثلي الحكومات."[٩٠]

وقد نجح هؤلاء الممثلون لدولية المجتمع المدني إضافة إلى ذلك في الوصول إلى الدخول إلى تقاويم هذه المؤتمرات والتأثير في نتائجها. وقد تواصل الأمر في أثناء

ذلك حتى إنهم أصبحوا ينتمون إلى اللجان التحضيرية للحكومات وكذلك إلى مجموعات العمل التي خلفتها وقامت بتقويم نتائج المؤتمرات. فهم، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي، قد "أصبحوا شكلا جوهريا من تمثيل القاعدة في عالم اليوم، ومشاركتهم في العلاقات الدولية تضمن الشرعية السياسية لهذه المنظمات العالمية".

والواقع أن هذه المبادرات والشبكات تعمل في حقل جديد بالاعتبار يقع فيما بين البينين. وإذا كانت الآراء العامة تتجه، كما كان الأمر في السابق، اتجاها وطنيا وتنظم تنظيما وطنيا إقليميا، ينغلق بعضها عن البعض الآخر، فقد أصبح ممثلو المجتمع المدني منذ مدة طويلة منظمين تنظيما متخطيا للحدود، أي مثل الاقتصاد وكأنه قد اندفع سياسيا من الساحة إلى داخل المكان. إن ما تمارسه الدول من إجبار على التعاون عبر الحدود، الذي تؤثر فيه العولمة من جميع الأبعاد، يقدم ممثلي المجتمع المدني على أنهم من رواد سياسة فرعية وليسوا مجرد شركاء تعاونيين لهم أهميتهم بالنسبة إلى السياسة الوطنية. ويتحقق هذا أيضا في التناقضات المتنوعة بين التثبيت الوطني الجاري لها وبين ما تطمح إليه وتجبر عليه من تعاون عبر الحدود، وفي وسع ممثلي المجتمع المدني بدورهم أن يستخدموها في توسيع فرص نفوذهم إلى الحد الأقصى.

بشكل أوضح: إن دول الغرب الديموقراطية بالذات تظهر في مسار العولمة اهتماما متزايدا بالتعاون عبر الحدود، لأن مصالحها "الوطنية" القديمة - مثلا البقر، والأسواق المالية، والسيارات - في فرص أسواقها العالمية وما يرتبط بها من فرص أسواق العمل تتعلق بصورة أولية بكيفية تحديد الأخطار وتوجيه الدولة للأخطار في جو التعاون عبر الحدود. فالأخطار الشاملة، والأسواق الشاملة، والسياسة الشاملة، وأماكن العمل المحلية والأصوات الانتخابية المحلية متشابكة بعضها بالبعض الآخر. والواقع أن على الحكومات الوطنية أن تتحول في حقيقة الأمر إلى عاملين عبر الحدود، بمعنى أن تلغي نفسها، أن تنحل إذا ما هي أردت أن تتوخى مصالحها الوطنية. وبما أنها لا تستطيع ذلك، كما هو معروف، فعليها أن تتكل أكثر من أي وقت سابق على المنظمات غير الحكومية بوصفها من رواد

التعاون السباقة لحل مشاكلها الوطنية، التي لم تعد لها هذه الصفة على الإطلاق.

لئن وقعت دولة من الدول الديموقراطية في هذه المعضلة، فإن أمامها، حسب ما يذهب إليه مارتين كولر Martin Koehler، خيارين: إما أن تلغي استراتيجية التعاون وتبحث عن ملاذها في السياسة الحمائية من هذه الصيغة أو تلك أو "تتجه، عن طريق التعاون ذاته، إلى جعل المحيطات الخارجية ديموقراطية الاتجاه من أن أجل إيجاد شروط أفضل لحل النزاعات والصراعات."[٩١] بعبارة أخرى: تناقضات السياسة الوطنية في العصر الشامل تساعد على توسيع مجتمع مدني من له صفة العالمية وفرصة التشكيل هذه تنطبق الآن بصورة خاصة على أوربا.

على أنه لا ينبغي الخلط بين الاعتماد على الغير وبين التطابق في الأهداف، فبينما تلح الحكومات الوطنية على "قلعة أوربا"، تحاول جماعات حقوق الإنسان، والخضر والليبراليون إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يدعوا هدفهم "أوربا حصن الملجأ" ينهار تماما. ومع ذلك فغالبا ما لا يبقى سوى السؤال: ما مدى التسرب من الخرسانة؟

الملجأ أو القلعة ـ هذا السؤال الأساسي بالنسبة إلى أوربا قد حسم منذ مدة طويلة. هناك كثير من دول الاتحاد الأوربي، بعضها بشكل فردي، والبعض الآخر بشكل جماعي، قد جعلت الجدران الفاصلة بينها أكثر سمكا. لقد تم الاتفاق في معاهدة شينغن على مراقبة الحدود الخارجية، وسويت في اتفاقية دبلن المصالح المختصة بإجراءات اللجوء، فأدخلت ألمانيا في المطارات الألمانية الإجراءات السريعة بالنسبة لطالبي اللجوء وأحاطت نفسها بحزام الأمان، المسمى بالتسوية الحكومية للغريب. هذه هي فلذة سياسة الانغلاق. بناء على ذلك فإنه لا حق لأحد في اللجوء لمن يدخل إليها من دول أعضاء الاتحاد الأوربي أو من بلد، يعتبره المشرع بلدا آمنا. النتيجة: طالب اللجوء يعاد إلى المكان الذي جاء منه. فالتسوية الحكومية للغريب مثال يحتذى، وجميع البلدان، التي تطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، تريد أن تعقد مع جيرانها ما يسمى بالاتفاقات الأمنية، بولونيا مع أوكراينا، وتشيكيا مع سلوفاكيا، والمجر مع رومانيا."[٩٢]

إن سياسة التحصين بالذات تقوم على التعاون الدولي، والانعكاس الحمائي

يستخدم في بروكسيل لغة عسكرية، تجعلنا ننسى أن الذين يهددون أوربا ليسوا هم الأعداء أو المجرمين، بل هم أناس في أوربا، منشأ حقوق الإنسان، يبحثون عن حماية حقوقهم. أهو يا ترى منطلق رديء بالنسبة إلى حركة أوربية لحقوق الإنسان؟ متى يا ترى وجدت حركة حقوق الإنسان فيما سبق - مثلا ضد انعدام حقوق العبيد والسود في الولايات المتحدة الأمريكية - حماية لهذه الحقوق، التي تشكو من فقدانها؟

الأجنبي والهوية الأوربية. إن المرء ليطعن في أوربا التجار، في أوربا بيروقراطية بروكسيل البيروقراطية، فينسب إلى هذه أو يفترى عليها ما يتنقل هكذا عبر الوسائل السمعية البصرية من عنت وهراء. فقد أشيع قبل فترة وجيزة أن بروكسيل تعمل في توجيه يتصل بتماثل أشجار عيد الميلاد. ثم: على الصيادين أن يصحبوا معهم في المستقبل طبيبا بيطريا، عندما يذهبون إلى الصيد. كيفما كان الأمر، فمما لا جدال فيه أن أوربا - السوق تستلزم بإلحاح أن تكمل وتعرقل عن طريق أوربا المواطنين، فكلما كان الأورو أقوى، كان أكثر حاجة إلى قوة مضادة. ماذا يمكن أن يكون هذا؟ ماذا يمكن أن تكون عليه روح الديموقراطية الأوربية، روح الهوية الأوربية؟

من المؤكد أن هناك أشياء كثيرة هي محل تساؤل: فالرواية بالنسبة إلى ميلان كونديرا Milan Kundera تعد رمز أوربا. فقد كتب يقول إن الرواية الأوربية هي صدى بسمة الإله فوق ضلال وفوضى بشرية تخلت عنها الحقيقة. فما هو أوربي يقوم بالنسبة لكونديرا في أبهة تعدد المعاني، وفي السخرية، وفي ضحك أوربا على نفسها. وفي مقدور الإنسان أن يبرهن على نحو مماثل أن المسرح أو الموسيقى يجسمان الهوية الأوربية. ولربما يتبرع دستور أوربي بأوربا المنشودة؟ هذا شيء أكيد، ولكنه لن يكون كقانون أساسي فقط إلا إذا ما هو ارتبط بحقوق المواطنين حين يتم تطبيقها. فأوربا المواطنين لا تنشأ إلا في أوربا عمل المواطنين، وليس هناك من طريق أفضل لملء حقوق المواطنين بالحياة من تحولها عن طريق عمل المواطنين إلى عمل ذاتي منظم للكثير من المستقلين.

رؤيتي تقول: الديموقراطية الأوربية تكتسب روحها بعمل المواطنين وعن

طريقه.

ولنأخذ مثلا - ليس من باب المصادفة! - من بين أمثلة كثيرة. فالتناقض، الذي تقع فيه الحكومات الوطنية ضمن علاقات العمل الاجتماعي العالمي، يتجسم خصوصا في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين. فمواطنو مكان ما بالذات هم نموذجيا المواطنون الأوائل في المجتمع العالمي. فالدول تريد أن تنغلق عنهم من جهة، ولكنها من جهة أخرى مرغمة على التعاون عبر الحدود من أجل تحقيق سياستها الحمائية. هذا التناقض تستغله جماعات المواطنين العاملة عبر الحدود، التي تدافع عن اللاجئين. ومستوى الوسط الأكثر وعدا في منتصف الطريق بين الجماعة الدولية والدولة الوطنية يتمثل في الجماعة المحلية، وهنا يقدم الاتحاد الأوربي لجماعات المواطنين فرصا تشكيلية جيدة. وهذه تكمن في أن أوربا، هذا الجوهر السياسي المجهول، وحدة من عملية تكوين لم تستقر حدودها بعد. ويتم التعبير عن هذه الصراحة فوق ذلك في أن العلاقات الداخلية بين الدول الأعضاء - خصوصا فيما يتصل منها بحقوق المواطنين الأوربية - لم يتم تحديدها تماما؛ ويتم كذلك في أن العلاقات الخارجية - مثلا عن طريق العقود المتشاركة - متعددة المعنى، ممكنة التشكيل. وتتم في النهاية أيضا في أن الأسئلة السياسة الأوربية المتصلة بالسياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، والسياسة الأمنية، والسياسة البيئية، والسياسة الاجتماعية، وسياسة العمل، يتم طرحها والإجابة عنها من قبل الدول الأعضاء كل على انفراد بأصوات عديدة ومتناقضة.

والواقع أن الفرص الخاصة بالمساعدة في العمل والتأثير لجماعات المواطنين وعمل المواطنين، الذين ينظمون أنفسهم بلديا ويعملون عبر الحدود، تنجم عن هذه الصراحة المتميزة. فحقوق المواطنين الغربية تدعو إلى إثارة العلاقة بالأجنبي داخل الاتحاد الأوربي وبين الدول الأعضاء وإعادة تحديدها من جديد. حقا، يمكن القول إن تحديد الأجنبي يصبح المسألة الرئيسية بالنسبة إلى الهوية السياسية الأوربية. لذلك فإنه لمن الضروري أن يكون التحديد الوطني على شيء من الليونة. فالإيطالي أو البرتغالي، الذي أصبح من خلال التبادل عبر الحدود القديمة أجنبيا، يجب أن يعترف به في برنامج حقوق المواطنين الأوربية بصفته

أوربيا في كل مكان من أوربا وأن يكون في بيته سياسيا وقانونيا. فأوربا المواطنين لا تتجسم إطلاقا إلا بمقدار ما تلغى تحديدات الطرد المتبادلة بين الدول الأوربية الأعضاء ويفهم الأجنبي السابق ويتم التصرف معه باعتباره مساويا، أي بصفته أوربيا، وخصوصا في توجيه المبادرات والشركات (التحتية) وتنظيمها عبر الحدود.

لكن هذا لا يتجسم بصورة ثابتة مثلما يتجسم عن طريق اعتبار التعامل مع الأجنبي المزعوم مما يدخل في الوظيفة، التي تؤديها حركات المواطنين وعمل المواطنين عبر الحدود. فلقد أصبح استعمال العنف ضد الأجانب في الأقاليم الاتحادية الجديدة عملا يوميا تقريبا، دون أن تسمه الطبقة المتوسطة في المجتمع بالفضيحة وتحاربه بجميع وسائل التوعية السياسية. فالفهم الذاتي الديموقراطي للحياة الذاتية المرتبطة بصورة مباشرة بالمصالح العامة لا يتجلى عند الكثيرين، خصوصا عند الشباب، إلا بشكل ضعيف. ولشعارات النازيين ورموزهم أناقتها. فلماذا لا يكون إذن في برنامج جماعات مواطني ألمانيا الشرقية إنشاء حركة أوربية لحقوق المواطنين في الأقاليم وللأقاليم الاتحادية الجديدة على أساس عمل المواطنين وتطوير ثقافة ديموقراطية على هذا النحو عن طريق التعلم أثناء العمل learning by doing تتسم بالنشاط الذاتي؟ ألن يكون هذا إلى جانب المجهودات المالية الإضافية مساهمة مهمة أيضا في "الوحدة الداخلية لألمانيا"، ويكون أكثر من ذلك مساهمة في إدماج الأقاليم الاتحادية الجديدة في أوربا الديموقراطية؟ إن أوربا الناشئة، التي بدأت منها قبل ٣.٠٠٠ سنة فكرة حقوق المواطنين، والحرية السياسية، والسياسة politeia، والشئون العامة res publica مسيرة انتصارها المتعثر المترنح، لا يمكنها أن تكتسب هويتها السياسية إلا بتحديد جديد للأجنبي في وسطها.

يستطيع الاتحاد الأوربي أن يلعب فيما يتصل بالمشردين الأوربيين نفس الدور، الذي تلعبه إسرائيل بالنسبة إلى الأقليات الدينية اليهودية.

يتقدم بيير أسنر Pierre Hassner خطوة أخرى، فهو يقترح ألا توسع حقوق المواطنين الأوربية على البلدان الأعضاء في الاتحاد فقط، وإنما تشمل أيضا أولئك

الذين ليس لهم أو لم يعد لهم ما يسمونه الدولة الإقليمية الخاصة بهم، فتنطبق عليهم أيضا في إطارها حقوق المواطنين الأوربية. إن لمنظمات المصالح المشتركة للغجر الحق المباشر في المطالبة باستفادة شعبها من الحقوق الأساسية الأوربية. ألم يكن من الممكن أو ألا ينبغي أن ينطبق هذا بشكل مماثل على اللاجئين الأوربيين، الذين استقروا بهذه الطريقة في جماعة، كانوا قد سيفقدونها في حالة أخرى غير هذه الحالة؟ يستطيع الاتحاد الأوربي أن يلعب نفس الدور، الذي تلعبه إسرائيل بالنسبة إلى الأقليات الدينية اليهودية.

عن المهتمين وقرود الغاز المستهلك أنقاض الاشتراكية

إذا ما أراد المرء أن يهزأ من رؤية عمل المواطنين، ففي وسعه عندئذ أن يضع ذلك في شكل أغنية، تصب دوما في اللازمة الثابتة من كل المقطوعات. والمقطوعات المفردة تنوّع نغم أزمات العصر - أزمة السياسة، وأزمة الديموقراطية، وأزمة القيم، وأزمة الجماعة، وأزمة الأزمة إلى آخره، واللازمة تدعو المرة بعد الأخرى: "من أجل عمل المواطنين وضده"!

ولكن فلندع المزاح جانبا. الأمر لا يتعلق بالأجوبة، وإنما يتعلق بالبدء. فعمل المواطنين يضع بصورة دائمة سياسة للبدء، التي تؤكد - كما تقول حنّا آرنت Hannah Arendt - خلافا لليقين المزيف للميئوس منه وللفشل أن القدرة على بدئ شيء جديد تنتمي إلى جوهر العمل السياسي. ويمكن التأكد من ذلك من خلال أمثلة كثيرة لا نهاية لها، تستمد قدرتها على الإقناع من إقبالها على التفاصيل وغناها وتنوعها، لكن هذه التفاصيل لا تتطور أبدا مع حركة حقوق المواطنين الأوربية السابقة عند تعاملها مع الأجنبي.

ودورته كلاغس Doerte Klages واحدة تعتني بهذا الأمر:

"إني أعمل متطوعة في القاعدة منذ ١٣ سنة. بدأت عملي آنئذ في هايدلبيرغ مع إدماج غير المستقرين، كما كانوا يدعون في ذلك الحين. أما اليوم فيتحدث الناس عن الذين لا منزل لهم، وقد أثبت النموذج، الذي بلورناه عن ذلك، جدارته. لقد عرفت من خلال هذا العمل في هذه السنوات الطويلة الكثير عن الأسباب التي

تجعل شخصا ما يسقط عن نظامنا ولماذا هو من الصعب دائما بالنسبة إليه - إن لم يكن مستحيلا على الإطلاق - الدخول ثانية، عندما يجد مرة نفسه في الشارع. والواقع أن هناك ٩٥ في المائة من أولئك الذين هم في الشارع يريدون أن يدمجوا وأن يقبلوا في الجماعة بصفتهم مواطنين لا يلفتون نظر أحد من الناس إليهم. لكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك بمفردهم، ومن ثم فهم في حاجة إلى المساعدة. وهنا توجد ناحية نفسية مهمة جدا، هي أن المعنيين لا يرغبون إلى حد كبير في أن تكون لهم صلة بإدارة من الإدارات، إذ يجب عليهم أن يملئوا استمارات في المصالح المختلفة - مصلحة الشئون الاجتماعية، ومكتب العمل، وصندوق الضمان الاجتماعي العام، ومكتب تسجيل السكان - هم في أغلب الأحيان عاجزون عن ملئها. وقلما يكون هناك مستشارون اجتماعيون، يستطيعون مساعدتهم في ذلك - وهم على أية حال من بعض المتطوعين. وهنا يأتي دورنا، فنبدأ من خلال رابطتنا بمرافقة الناس إلى المصالح ومساعدتهم في ملء الاستمارات... وقد تغيرت في أثناء ذلك آراء المصالح الإدارية وتصرفاتها عن طريق مبادراتي بصورة ثابتة. قبل ١٣ عشرة سنة قمت بإسكان الثلاثة الأوائل - المهملين تماما -، وخلال ستة أشهر ارتفع العدد إلى ٥٤. فالناس يندمجون بسرعة نسبيا - يتم ذلك أحيانا في ما بين يوم وآخر -، عندما يحسن المرء التصرف في الأمور. فالذي لا سكن له، لا يأخذ سكنا إلا إذا قدم عقد إيجار لسكن أقام فيه قبل ذلك، ولا يستطيع الاحتفاظ به بسبب فقره. ثم إن المصلحة الاجتماعية أوضحت لي أنه من الضروري دفع الإيجار - ولدينا في النهاية أفضل نظام اجتماعي في العالم. ..

أعتقد أن عمل المواطنين يمكن أن يكون ذا أثر عظيم في مجتمعنا، فيساعد الدولة على توفير الكثير من المال، والوسائل، التي تبذر اليوم بلا معنى في بعض الأحيان...[٩٣]

إن مجتمعنا سيساعد نفسه بنفسه لو أنه كان هناك عدد أكبر من "المهتمين"، الذين يستطيعون العمل في البناءات الخاصة - كيفما كانت أسباب ذلك. فالبعض منهم لا يدفعهم الخوف من الدمار والانهيار فحسب، وإنما يدفعهم بالأحرى الغضب من أن أغلب الناس لا يفكرون في الأمور التي يقبلون على عملها. عرفت عن برلين ثلاث مبادرات ملتزمة حول البيئة، يطلق عليها اسم "قرود الغاز المستهلك"،

و"مكانس البيئة" أو "العلب الميتة." لكن المناهضة النشيطة لللامبالاة لها أهداف كثيرة وأوجه: منها العمل مع كبار السن، والمعوقين، ومرضى فقدان المناعة، والأميين إلى آخره.

فهل هذه مجرد مظاهر من الأوساط الحضرية المتعددة الألوان، التي كان لها في الجمهورية الاتحادية من الوقت أكثر من عشرين سنة للتدرب على التدخل؟ كلا، كانت هناك علامات كثيرة تدل على أن ألمانيا الشرقية تخلق أيضا القفزة إلى مجتمع العمل. فالنفور المزدوج - من المجتمع الغربي الأناني المعتد بقوته ومن الدولة كذلك، ومصدرهما معا مستمد من تجربة جمهورية ألمانيا الديموقراطية - يكونان مَنطًا جيدا. فعلى الإدارات المحلية أن تأخذ حيطتها، إذ أن غضب المواطنين إزاء التقصيرات المحسوسة يستطيع أن يعرضها لضغوطه، فتنشأ شبكة من الشركات ذات المصلحة العامة، التي تستطيع بالاشتراك مع البلديات والأرياف بناء الأعمال الخيرية الألمانية الغربية.

"في المدينة الصغيرة أوبرلونغفيتس Oberlungwitz المتطورة المعروفة بصناعة النسيج تحامل الشبان على أنفسهم وجاءوا من الشارع ليبنوا مركزا من مراكز الشباب. وفي زاوية التقاء البلدان الثلاثة قرب نايسه Neisse تعمل بجد على مقربة من القاعدة نصف دستة من مبادرات المواطنين من أجل التفاهم بين الشعوب. ومنذ خمس سنوات تساند دولة ساكسن الإقليمية الحرة جماعة من أصحاب المشاكل من بين العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة من خلال "عملية" ٥٥ للوظائف الشرفية - القليلي التأهيل فوق سن ٥٥ الذين يعانون من مشاكل صحية."[١٤]

ولنعد إلى الغرب مرة أخرى: كثير من المحامين، وخبراء الضرائب، والأطباء، ومديري الأعمال، وخبراء الأعمال الإدارية وغيرهم يريدون أن يستعملوا مرة قدرتهم المهنية في شيء آخر - هو أن يكون لهم تأثيرهم في الرأي العام والتشريع، وأن يضعوا المشاريع للجماعات التي تساعد نفسها بنفسها، ويقدموا معلومات عن التهرب من الضرائب، وينصحوا المدينين، ويكشفوا المخاطر المستورة وما أشبه ذلك، ومساهمة المواطنين، واللامركزية - فتشب في إدارة الكثير من المدن والبلديات ثورة ثقافية صغيرة، وهي لا تعد بزيادة الاقتصاد فقط، وإنما تعد أيضا

بمكسب إضافي في الديموقراطية. ويشتم أحد المستشارين قائلا: "إن هذه المواطنة لن ينجم عنها حقا سوى برلمانات فرعية."

هذه هي النقطة: شهية الديموقراطية تنفتح عند تطبيقها.

من يشترك؟

ما هي فرص عمل المواطنين التطوعي على الإطلاق؟ ألا يشكل هذا بالأحرى ظاهرة حدية كثيرة الإهمال؟[٩٥]

فلننظر لحظة قصيرة، ولكن بعيدا نحو الغرب: إن مقدار تدخل المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوقات فراغهم في المصالح الاجتماعية والعامة ليترك في النفس أثرا. ففي استفتاء عام لغالوب شغططشب عام ١٩٩٠ كان الحديث عن ٥٤ في المائة، يضحون في المتوسط بأربع ساعات في الأسبوع في الأعمال التطوعية volunteering. أما في ألمانيا فكان عام ١٩٩٤ حوالي ثلث السكان (ما يقارب ١٦ مليون) ملتزمين بأعمال تطوعية يؤدونها في مكان ما. على أن الالتزام بالقياس إلى الثمانينيات - خلافا لطنين المرجفين بالمجتمع الأناني وانهيار القيم - قد ازداد بعدئذ ارتفاعا، وإن كانت الفردية تترك حقيقة أثرها هاهنا أيضا، أي في الطريقة، التي يتم بها الالتزام. لقد تضاءل "التطوع الشرفي" النظامي والبيروقراطي المنظم في الرابطات بالنسبة إلى الغريب الأجنبي. هنا يشعر المتطوعون أنفسهم الفزع من خدمات المساعدة، التي يرسلون إليها رغما عنهم، بينما يحتفظ المحترفون لأنفسهم بالوظائف الأكثر جاذبية. هناك علامات كثيرة تدل على أن تراجع الالتزام الرسمي لا ينبغي أن يفهم على أنه تزايد في اللامبالاة والأنانية، وإنما هو على العكس من ذلك تماما، فهنالك نوع جديد من الالتزام ينشأ في خلفية القضايا الفردية: أقصر مدى، وأكثر تجسيدا، وأبعد إيغالا في الذاتية، وفي تعامله مع الآخرين، بمعنى أنه مرتبط من الناحية الموضوعية بالمشاريع المفردة، التي تجعل للحياة الخاصة معنى وتجود به.

عندما يتأمل المرء الناس، الذين يلتزمون بمساعدة الغريب الأجنبي، يتضح له أن هناك "فقرات من السيرة الذاتية" ذات أهمية خاصة. وتتجلى الأمثلة النموذجية

لذلك على التقريب في خريجي الجامعات العاطلين عن العمل وأجيال السنين الجديدة (السن "النشيطة")، والأقوى التزاما هم الأزواج الذين لهم أطفال؛ وهناك تراجع واضح عند المستقلين.

ما الذي يدفع الناس إلى الالتزام؟ علينا هنا أن نفرق بين أناس في انتقال سيري، وشباب لا تزال أمامهم فترة التكوين المهني، وأمهات تجاوزن مرحلة التربية، والمتقدمين في السن، الذين يودعون أو ودعوا عمل الكسب، ويريدون أن يكونوا نشطين موضوعيا ووفقا لظروفهم. أما من بين العاطلين فهم بالدرجة الأولى الشبان المتخرجون من الجامعات، الذين يواصلون العمل في شبكاتهم أو في مشاريعهم أو هم قد يلتزمون مرة أخرى من أجل مواصلة تكوينهم. والشباب يريدون أن يقوموا بشئ جماعي لسببين. ثم إنهم يريدون أن يعملوا شيئا آخر يختلف عما ما هو في المدرسة والمصنع، ويريدون كذلك أن يستعملوا قدراتهم في هدف يمكن تحقيقه والوصول إليه.

والمطالب الجديدة في العمل التطوعي تخص المضامين مثلما تخص الاتصال والتعاون. فالالتزام ينبغي أن يرضي حاجات مهمة: ينبغي له أن يبهج الشخص، وأن يشجعه أيضا؛ ينبغي له أن يكون اتصاليا، وأن يحقق نتائج واضحة مميزة وأن يتوسط بشأن ما يجب لذلك من اعتراف به. فنماذج المنظمات الجديدة مثل الجمعيات التعاونية للكبار وحلقات المقايضة تشير إلى اتجاه عمل المواطنين. لكن الالتزام في حاجة إلى مكان أوسع، وإلى أوصاف نشاطية واضحة، وهو في حاجة كذلك إلى مشروع إيراد بوصفه إيراد الرابطة. ولكي تعبأ هذه البواعث والطاقات، لا بد من شكل جديد: من عمل المواطنين، فبدون هذا الشكل الجديد تنعدم "بناءات الإمكانية"، التي تسمح في عين المكان بإنشاء "بناءات الطلب" بالنسبة إلى الالتزام التطوعي الاجتماعي. فبواسطة عمل المواطنين لن يندمج في المجتمع بعد حين سوق العمل فقط، بل يندمج الوجود السياسي أيضا - يتم الاستيعاب عن طريق عمل المواطنين - بمعنى توفير الأمن المادي (المحدود)، والسمعة الطيبة والهوية.

مواطنو العمل وعمل المواطنين

لكن عمل المواطنين يجب أن يتم تنسيقه وتغليفه بهندسة اجتماعية معينة: كيف كان مجتمع العمل والديموقراطية وقانون العمال والمواطن في الماضي، وكيف سيكون ربط بعضها بالبعض الآخر في المستقبل؟ في الحداثة الأولى كانت الهيمنة لمواطني العمل، ولكن التركيز كان على العمل لا على المواطنين، ذلك أن الاعتراف والإدماج الاجتماعيين قد نشأ عن قانون العامل. كان كل شيء موصولا في مكان العمل المأجور: الدخل، والسمعة وتأمين الشيخوخة إلى آخره. كان عمل الكسب إذا يشكل سم الخياط، الذيالذي يجب على كل فرد، رجلا أو امرأة، أن يدخل منه، إذا أرادا أن يكونا لهما حضور بوصفهما مواطنين كاملين في المجتمع. وقد اعتبر قانون المواطنة في مقابل ذلك قد حاد عن هدفه، فلا يستطيع المرء أن يضمن عن طريقه وجودا ماديا ولا اعترافا اجتماعيا. وتتابع العمل والمواطن في مفهوم مواطن العمل يعكس ذلك بصورة متبادلة. فالأمر إذن لا يتعلق بالتتابع، أولا المواطن ثم العمل، كما تم التعبير عن ذلك بالتركيب اللفظي "عمل المواطن." ووفقا لذلك يكون مواطن العمل مواطنا يشارك في الانتخابات بين الحين والحين، ويمارس فيما عدا ذلك "ممشاركة اجتماعية" باهتة الأثر انطلاقا من هذا المفهوم.

هذه الصورة عن مواطن ـ لا يزال ـ بعد مندمجا في العمل تتناسب معها هندسة اجتماعية محددة: فالمتلقي والممثل للسياسة يقتصران على الدولة الديموقراطية والمؤسسات ـ الأحزاب السياسية والبرلمانات ـ التي تساهم في تكوين الإرادة واتخاذ القرار وتمثيل الشرعية، أما المجتمع فيتم التفكير على أساس أنه غير سياسي. ويعتبر هذا بالنسبة للكثيرين تقدما، يعتبر شيئا حديثا: رفع عبء العمل السياسي عن المواطن في الديموقراطية!

والحياة تجري في التبادل بين العمل ووقت الفراغ. بعبارة أخرى: الدولة (الاجتماعية) النشيطة المهتمة تتناسب مع مجتمع نشيط في عمله، لكنه سلبي فيما عداه. وللهيمنة السياسة، التي تحتكرها الدولة، اعتبارها أيضا إزاء الاقتصاد والسوق، مع أن الجدل كثيرا ما يثار حولهما وليس من قبل الماركسيين وحدهم. من المؤكد أن نموذج "مجتمع العمال" (ليسبيوس Lespius) ومواطن العمل قد

اكتسب قوته الإقناعية في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا عند تحديد مفهومه في مقابل الطبقة الاجتماعية الرأسمالية. فـ "العامل" يحجم عن بلاغة الصراع الطبقي كلها، ويتلقى في الحملة المضادة ما تقره الحكومة من وعد برفع المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي بشكل مطرد. أما هويته السياسية بصفته مواطنا فيعلقها أو تعلقه من أجل ذلك في مشجب بمكان العمل.

هناك حاجة إلى استفتاء جديد بين الدولة ومجتمع المواطنة السياسي والسوق.

إذا صح هذا التحديد وهو أن عمل الكسب الجذاب يتناقص، فإن هذه الهندسة هذه ستهتز. فإما أن يتمسك المرء "وله الآن أن يفعل ذلك" بوظائف مجتمع التشغيل الكامل، وعندئذ تتم برزلة أوربا، أو تكون هناك حاجة إلى تصويت جديد بين الدول ومجتمع المواطنين السياسي والسوق، التي يجب أن تتخذ بدورها موضوعا للمناقشة السياسية وإصدار القرارات.

ما هي مهمات السياسة الحكومية، التي يجب أن تتخلى عن دور الممون لمن حولها من جهة وأن تمكن من جهة أخرى من الوصول إلى المجتمع السياسي لعمل المواطنين النشيط؟ كيف يجب أن تفهم سياسة المستقبل وتتم صياغتها، إذا كان تحقيق مصالح الفاعلين السياسيين من الوطنيين يتوقف على التعاون مع الشبكات التابعة لمجتمع المواطنين الوطني وما بعد الوطني؟ هل تستطيع أوربا أن تكتسب على الإطلاق هوية يومية للمواطنين، إن هي لم تستمدها من مشاريع عمل المواطنين عبر الحدود؟ ولكن ما هي الأسس الشرعية، التي تعمل على أساسها في واقع أمرها جماعات المواطنين هذه، والتي لا تجسم نفسها في داخل الديموقراطية المحضة على الدوام (مثال على ذلك النقد الذي وجه عن حق ! إلى السلم الهرمي للسلام الأخضر؟) كيف يمكن إنشاء مجتمع عمل المواطنين السياسي بوصفه مجتمعا غير منتم إلى السوق، وذلك في وقت يواصل فيه الاقتصاد توسيع موقع قوته في شكل فرص شاملة من الأعمال في مقابل السياسة، التي لا تزال مرتبطة إقليميا كما كانت في السابق؟ كيف نستطيع ويجب علينا ـ ونحن نريد الآن أن نلتفت إلى هذا السؤال ـ أن نفكر في عمل الكسب وعمل المواطنين على نحو من التناسق بينهما بحيث لا يكونان وكأنهما فضاءين طبقيان في مجتمع المستقبل،

يقف أحدهما بصورة معاكسة للآخر؟

عمل المواطنات: لا رركوب من أجل النزول. سيكون النساء هن الأوائل - هذا ما تخشاه النساء. فالميل إلى الكسب ينمو عند النساء الألمانيات الغربيات، ولم تنقص كذلك رغبة النساء الألمانيات الشرقيات (اللواتي كن يمارسن عمل الكسب بمعدل يزيد عن ٩٠ في المائة.) أما ما يتناقص فهو عمل الكسب الجذاب، والنتيجة ما هي بالبعيدة: أيتها النساء، إلى الأمام! عودة إلى الأعمال الخيرية، التي تدعى في "اللغة الجديدة" (Orwell) "عمل المواطنين!" والنوع الجديد المتعلق بإزاحة النساء عن المنافسة المحتدة في سوق العمل لم يعد يقول: فليعد النساء إلى البيت! وإنما: إلى الأمام إلى عمل المواطنين! من زاوية النظر هذه يعرض علينا عمل المواطنات الركوب من أجل النزول في نشاط الكسب النسائي. وعندئذ فإن النساء يقمن بعملهن وفقا لشرائح المساعدات الاجتماعية، التي لا يستطيع أن يعيش منها أي إنسان كما لا يستطيع المرء، وقد خُصصت بوصفها مال المواطنين، أن يشتري بها شيئا بعد، بـ "أجور هزيلة" ويؤدين واجبات، تبدو وكأنها قد كتبت على أجسادهن: العناية بالأطفال، والأرضيات والمصالح العامة.

تذكر غيزلا نوتس Gisela Notz. شروط عمل المواطنين، التي تجعل وجهات نظر النساء في المركز[٩٦]:

- تقليص العمل بصورة جذرية في ميدان عمل الكسب بالنسبة للجميع،
- عمل بمعناه الكامل يضمن الحياة لجميع من يريدون هذا،
- "مساواة" عمل البيت وعمل الرعاية بعمل المواطنين الفني والثقافي والسياسي في قطاع التطوع،
- التوزيع المتساوي المنجز المأجور (الآن) وغير المأجور (الآن) على الرجال والنساء.

إنها مرة أخرى مسألة غريتشن، مسألة تمويل هذا النموذج.

إنعاش الديموقراطية بمال المواطنين. الخطوة الحاسمة مزدوجة إذا، فلا بد من إعادة توزيع عمل الكسب الجذاب بصورة يستطيع معها كل واحد، وكل

واحدة، أن يكون له رجل في عمل الكسب وأن تكون له الأخرى في الوقت نفسه في العمل العائلي أو في عمل المواطنين من جهة. والأمر يتعلق من جهة أخرى بتجهيز عمل المواطنين بأساس مالي حتى يستطيع أن يكون بقوته الخاصة وبوعيه الخاص شريكا للدولة وناقدا لها. وهناك لذلك مبدئيا طريقان مفتوحان: ليس صدقة، وإنما هو تمويل قاعدي ثابت قانونيا - مال المواطنين - أو التمويل الذاتي لعمل المواطنين عن طريق الأوقاف الخاصة. حل التأمين الاجتماعي من عمل الكسب وربطه بعمل المواطنين هو ما قصدت إليه المقترحات، التي قدمت تحت أسماء مختلفة، ولكنها كانت ذات هدف موحد بوصفها مال المواطنين، التأمين الأساسي، والضرائب السلبية وما أشبه ذلك. إنها لن تربط لفترة طويلة دعوى حتمية السيرة الذاتية الجديرة بالإنسان بحقه الواهي في العمل، وإنما تربطها بوضع المواطنين وبالتزام المواطنين. فربط مال المواطنين بعمل المواطنين يعني مكافأة الإنجاز السياسي. وعن طريق هذا التأويل الجديد تتحرر الدولة من الوضع الحرج، الذي يجب عليها فيه أن تتكفل بتقديم شيء يفوق قدراتها، بمعنى أن تعد الجميع على الدوام بالحصول على عمل الكسب، ثم لا تستطيع الوفاء بهذا الوعد، ولكنها تستطيع بالمقابل إيجاد مصدر تشريعي مباشر من خلال التمويل الأساسي لعمل المواطنين.

بمال المواطنين تتوخى ثلاثة أهداف:

– التمكين من قطاع الأجر المنخفض لمكافحة بطالة الوقت الطويل خصوصا في مجال الخاسرين من العولمة وغير المؤهلين،

– الوقاية من فقر (الدخل) عامة، والتمكين من الوقت المقتطع لمواصلة التكوين، ولعمل المواطنين، إلى آخره،

– إلغاء بيروقراطية الفقر[٩٧].

كثيرا ما يتم الربط بين المطالبة بالدخل الأساسي أو بمال المواطنين وبين الهدف الرامي إلى تحرير الفقراء من فقرهم. ولا ريب أن هذا هدف مهم معتبر، ولكن الأمر يتعلق بالأحرى - عندما نتأمل ذلك بشكل واضح - بـ"تدبير الأزمات": فكما يتم الضغط على معدل الجريمة تحت ناقوس الخطر، يجب كذلك أن يتم الضغط على معدل الفقر حتى يكون كل شيء في المجتمع "على ما يرام"، ويكشف

السياسيون عن أنفسهم بأنهم مقدمو خدمات، ويستطيعون ترشيح أنفسهم للانتخابات. وفي مقابل ذلك أطالب أنا بمال المواطنين، لأن المثل الأعلى الجمهوري لمجتمع المواطنين النشيط ذاتيا، الذي يأخذ شئونه الخاصة بيده بصورة نشيطة، لا يصبح ممكنا إلا بهذه الطريقة. هي إذن عملية تأسيس ذاتية للمجتمع السياسي، وليس صدقة على فقراء، يخلق المجتمع لنفسه بواسطتها حالة مادية، وينشيء بها إبداعية سياسية.

على عمل المواطنين أن يوجد الشروط حتى يكون في مقدوره أن ينعش الديموقراطية في فترة ما بعد عمل الوقت الكامل والقدرة على العيش. فمال المواطن لا يقدم سوى الحد الأدنى من الأمن، الذي هو ضروري من أجل أن يحول انعدام الأمان الناتج عن الحرية إلى شيء منتج. فمال المواطنين يمكن إذن من الحرية السياسية، ويوسعها ويكون له بذلك تأثيره في الفردية السياسية والجمهورية السياسية، اللتين لا يصبح التعامل العملي مع الأسئلة الكبرى للحداثة الثانية ممكنا إلا بواسطتهما.

الحرية تنطوي على الشجاعة، التي لا تنمو وتتثبت إلا هنالك حيث يكون للناس مأوى، ويعرفون اليوم مم يتعيشون غدا وبعد غد حين يقبل عليهم زمن الشيخوخة.

هناك إذن سببان لمال المواطنين، يجب التمييز بينهما: تبرير قانوني ذاتي، تحدده أخلاقية الرعاية العامة، خصوصا بالنسبة إلى الرعاية البطيئة والضعيفة والمنحرفة، من جهة؛ والبرهنة الذاتية للمجتمع السياسي من جهة أخرى. إنه القانون المادي، الذي يتبرع على هذا النحو، ويفي بما وعد به القانون الأساسي من ديموقراطية يومية من الناحية السياسية والعملية على السواء.

ولكن أليس من التناقض الذاتي أن يأمل المرء في تمويل الدولة لعمل المواطنين النشيط ذاتيا؟ ما هي الطرق المفتوحة أمام التمويل الخاص لعمل المواطنين؟ هناك في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هذا الطريق الآتي:

"يشارك المرء في حفل يقيمه «الطريق المتحد» The United Way، وهو منظمة لجمع الأموال، لا يوجد مثلها في ألمانيا رغم المجهودات الجديرة بالاعتبار حتى ولو

كانت في بدايتها. ومنظمة «الطريق المتحد» تقدم في إطار اجتماع بالشركة عشرة مشاريع تتصل بميادين الشباب، والثقافة، والعمل الاجتماعي. ثم يتوجه رئيس المصنع إلى الميكروفون ويعلن: «تستطيعون إذا أردتم أن تضعوا علامة على استمارة مشروع من هذه المشاريع وتضعوا مبالغ تبرعاتكم. ولكل دولار تتبرعون به تضاعفه الشركة إلى أن تصل به إلى أعلى مبلغ وهو خمسون دولارا في الشهر لكل متبرع.» وبهذه الطريقة تجمع عن طريق ١.٠٠٠ من عمال المصنع ومستخدميه ١٠٥.٠٠٠ دولار. وهذا يعني أنه تم التبرع في المتوسط بـ ٤،٥٠ دولار في الشهر، ضاعفتها الشركة، ففي شيكاغو يتم سنة بعد أخرى جمع أكثر ١٠٠ مليون دولار من العمال من أجل المشاريع...

في ألمانيا يوجد حاليا نموذجان، تمثل أحدهما مؤسسة بيرتلسمان الخيرية في غوترسلو Bertelsmann -Stiftung in Guetersloh. تبرعت بمليوني مارك ألماني وطلبت من المواطنين والشركات في المدينة مساعدتها في إنشاء مؤسسة خيرية قوية. وخلال فترة قصيرة تجمعت على هذا النحو أربعة أو خمسة ملايين مارك.

أما النموذج الآخر فقد نشأ مع مؤسسة مدينة هانوفر الخيرية، ولم يكن هناك من أحد، تبرع برأس مال كبير لانطلاقها، وإنما يعود ذلك إلى الخمسين المواطنين، الذين اجتمعوا، وتبرع بعضهم بالمال، بينما وضع بعضهم الآخر وقتهم تحت التصرف لتطوير أفكار المشاريع[٩٨].

التبادل بين عمل الكسب وعمل المواطنين

يعد تقليص وقت العمل بصورة منتظمة ذا أهمية مركزية وتوزيع جديد يغير - خصوصا الحياد الجنسي قبل كل شيء! - كل النشاطات في المجتمع ومن ضمنها عمل المنزل.فعمل المواطنين ليس تعويضا عن عمل الكسب، ولكنه يعتبر تكميلا مهما له، يفتح هوية الممارسة الذاتية بالنسبة إلى الغريب الأجنبي. وعمل المواطنين ليس أيضا برنامج عمل بالنسبة إلى العاطلين عن العمل، ولكنه يستطيع مساعدتهم في إيجاد القفزة إلى سوق العمل. والسؤال الحاسم هو كيف ينبغي ويتوجب جعل كلا من عمل الكسب وعمل المواطنين - من الناحية القانونية أيضا

ـ يسمحان بمرور أحدهما إلى الآخر، بحيث يكون التبادل بين هذين الحقلين النشيطين عاديا؛ وذلك دون أن يكون من الضروري تحمل خسارة جوهرية عن طريق ذلك. ومن جهة أخرى قد ترتبط إمكانية خلق تربيع الدائرة بعمل المواطنين بالنسبة إلى السياسة الحكومية: إلغاء البطالة عند تقلص حجم الكسب وتزايد الطلب على العمل، وذلك عن طريق التمويل الأساسي المباشر لمناصب عمل جديدة ومهمة بالنسبة إلى المواطنين، يحددون طبيعتها بأنفسهم. كيف يتم النجاح في ذلك؟ لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا استطاعت الدولة بطريقتها الخاصة خلق مناصب العمل بتكاليف قليلة: أماكن عمل المواطنين.

الطريق الهولندي. تتم إزالة البطالة عن طريق توسيع العمل لبعض الوقت وتحويله إلى سيادة الوقت. على أنه لابد لذلك من تحقيق شرطين، لم يتوفرا حتى الآن في ألمانيا: التأمين على الشيخوخة لجميع أولئك الذين سرحوا من عمل الكسب، وكذلك قبول كل علاقات التشغيل، ومنها مناصب العمل الرخيصة الأجر ـ في التأمين. وفي هذه الحالة فقط لا تُلقى أخطار مرونة عمل الكسب على الأفراد وحدهم دون غيرهم، وبهذه الطريقة يمكن أن تنجح "معجزة" تحويل النقص في عمل الكسب إلى رفاهية الوقت.

"ما دام يجب على العاملين لبعض الوقت في ألمانيا أن يمضوا عن وعي وإدراك إلى فقر الشيخوخة، فإنه لن يكون هناك بعد إعادة لتوزيع عمل الكسب عن طريق العمل لبعض الوقت. وما دام كثير من الأعمال الضعيفة التأهيل يلحق بقانون الأجرة اليومي المتمثل في ٥٢٠/٦٢٠ ماركا ألمانيا، فإنه لا يمكن في هذا الميدان تطوير قطاع العمل المنتظم لبعض الوقت"[٩٩].

الطريق الدنمركي: قانون الوقت المقتطع. يطبق الدنمركيون بنجاح نموذج لإعادة التوزيع، يفتح أمام العمال إمكانية أن يأخذوا "وقتا مقتطعا" قد يصل إلى سنة ـ من أجل التكوين، وتربية الأطفال، والإجازة، والكسل، وعمل المواطنين. والنكتة هي: أن العاطل الاختياري يتلقى أثناء هذا الوقت (ويختلف التقدير تبعا

لسبب الإعفاء) خدمات تعويض الأجر كما يكون له الحق - طبعا - في أن يستأنف عمله من جديد فيما بعد.

"بذلك أوجد الدنمركيون آلة لنقل أوقات فراغ عمل الكسب بالنسبة للعاطلين عن العمل إلى ذلك الوقت المتوفر، الذي يريدونه بغض النظر عن أسباب فراغه. بناء على بعض البحوث، فإن أماكن العمل، التي تفرغ بين الحين والآخر، تعوض بمقدار حوالي ٦٠ في المائة ممن كانوا عاطلين عن العمل قبل ذلك... والقانون يلقى الإعجاب، لأنه يمكن من التكوين المتواصل ومراحل التوجيه ويقلل بالنسبة إلى الكثير من الآباء والأمهات الشبان بصورة واضحة من حدة الصراع، الذي يصعب إيجاد حل له، بين عمل الكسب وعمل البيت"[١٠٠].

"أنا عامل المواطنين": جسور في سوق العمل. الحكم المسبق المتداول: هو عمل المواطنين، على ماله من قيمة كبيرة، لن يساهم في التقليل من البطالة بأي شيء. وهذا غير صحيح بمعنى مزدوج: فالعاطلون بالذات هم الذين يساعدون الغرباء ويساعدون أنفسهم من جهة، وهناك مثال من ألمانيا الشرقية، هو "لائحة دريسدن":

"في أماكن أخرى غير هذا المكان تقوم سيدات المجتمع الراقي أو الأخصائيون الاجتماعيون البلديون بالتخفيف من حدة التعاسة، بينما يقوم بهذا العمل هنا مساعدون ينتمون هم أنفسهم إلى الضعفاء من الناحية الاجتماعية، وهم العاطلون عن العمل والمتقاعدون والطلبة والمحكوم عليهم، كلهم يبذلون ما في وسعهم من خلال وظائف شرفية. حتى رئيسة الجميع نفسها ليس لها منصب عمل"[١٠١].

يستطيع عمل المواطنين من جهة أخرى أن يؤهل أيضا لعمل الكسب. فهو يقدم المعارف والكفاءات، التي يمكن أن تسجل في صورة براهين ووثائق. فلماذا لا ينبغي أن يكون لمن هو ناجح هناك نفس النجاح الباهر، الذي كثيرا ما يتم التوظيف على أساسه،عند ما يدور الحديث على الطلب؟ إن وقع قول القائل "أنا عامل المواطنين" أحسن من وقع قول القائل الآخر: "أنا عاطل عن العمل منذ ثلاث سنوات." المباهاة الاجتماعية والاعتراف عن طريق عمل المواطنين يستطيعان أن

يكسرا ميسم البطالة ويحولاه إلى عكسه. لماذا لا ينبغي لمديري الموظفين في نهاية الأمر أن يفضلوا باحثين عن العمل من هذا النوع، استطاعوا أن يصنعوا من بطالتهم شيئا ويجمعوا التجارب والكفاءات؟ لعل أهم "تدبير تأهيلي"، تمكّن منه المساهمة في عمل المواطنين: هو أن تكون ثمة حاجة إليهم. كما عبرت عن ذلك في لائحة دريسدن طباخة مساعدة عاطلة عن العمل: "إن هذا بالنسبة إلي برهان على أنه لا تزال هناك حاجة إلي. إنه ينظم حياتي شيئا فشيئا".

توديع احتكار عمل الكسب. الواقع أنه لابد أن يسمح للعاطلين عن العمل باختيار عمل المواطنين والالتزام به، من غير أن يكون في ذلك خطر على مطالبتهم بخدمات مكتب العمل الاتحادي. فهنا تكمن ضرورة إصلاح قانون ترقية العمل - بمعنى الانفتاح على عمل المواطنين، فتح مصالح العمل وفي الوقت نفسه، أي تحريرها من التثبت في عمل الكسب والاتجاه بها أيضا نحو عمل المواطنين.

ويتناسب هذا أيضا مع ضم عمل المواطنين إلى السياسة الاجتماعية. كان قانون تأمين الرعاية، الذي يعالج أوقات الرعاية مثل أوقات رعاية الأطفال ويعدها توافقا مع ذلك المساهمة السنوية في تأمين التقاعد (البند SGB XH ١٩)، قد تقدم خطوة أولى صغيرة نحو إدخال الليونة على تثبيت العمل المأجور للضمان الاجتماعي. على أنه إذا ما تمت في ذات الوقت المطالبة بحق بتمويل خدمات "تأمين الغربة" - أي أنه لا يشمل من له مساعدة العمل المأجور - عن طريق الضرائب، فإن السؤال يطرح مرة أخرى حول التأمين الأساسي الممول ضريبيا بدل رفع الزيادة الاتحادية في كل مرة. والظاهر أن الملاءمة بين العمل لبعض الوقت - عمل الكسب وعمل المواطنين التطوعي في ألمانيا أقل جاذبية منه في الأراضي المنخفضة، التي يوجد بها نظام تأمين أساسي من هذا النوع. فالسير الذاتية، التي لا تغدو فيها المواءمة بين عمل الكسب وعمل المواطنين عبئا اقتصاديا، لم توجد في ظل الشروط الراهنة إلا في الطبقة المتوسطة ذات المدخول الجيد.

وعندما يصبح من الممكن معرفة العوائق والطرق على هذا النحو للملاءمة بين عمل الكسب وعمل المواطنين أحدهما مع الآخر، تطرح نفسها رغم ذلك ثلاثة

أسئلة، هي ثلاثة اعتراضات أساسية:

١- ألن يكون الفشل مع ذلك من نصيب فكرة عمل المواطنين كخيار مكمل لعمل الكسب بسبب الأنانية، التي استأثرت بعصرنا؟

٢- ألا تنهار في مجتمع العمل في النهاية هوية الإنسان؟ أو: كيف ستصبح الروابط الجماعية المثمرة العابرة للحدود، الذاتية، والثقافية، والسياسية ممكنة؟

٣- ألا تؤدي الفكرة الرئيسية للمجتمع المسئول ذاتيا، وهو المجتمع التجريبي والسياسي من وجهة نظر المواطنة العالمية، التي تحل هنا محل الفكرة الأساسية لمواطن العمل، بصورة مباشرة إلى مجتمع غير السياسي، مجتمع منزوع السياسة، لأن السياسة الديموقراطية لا يمكن تنظيمها إلا في الإطار الوطني؟

رؤية مستقبلية ٢: مجتمع المواطنين في فترة ما بعد الوطني

كثيرا من الناس سيتساءلون: ألا ترتكز الرؤية المقترحة المتعلقة بالمسئولية الذاتية للمواطن المتعدد النشاط في ديموقراطية تجريبية وتقوم على صورة طيبة للبشر؟ ألا تكرر هنا نفس الأخطاء التي بدا أنها دفنت بصورة نهائية مع انهيار الاشتراكية؟ كيف يمكن ربط الذات ببناء مجتمع سياسي حي من غير أن يحل هنا رقص الأمل الحالم العذب محل الواقع الساخر أبدا من هذه الوجهة؟

ما من مكان إلا ينمو فيه القلق من أن المجتمعات الحديثة، التي تتجه اتجاها جمعيا إلى حد بعيد وتتهاوى باطراد في أوضاع ومعسكرات متناقضة، تفقد قدراتها على إيجاد الروابط الاجتماعية وتقسيم التوجهات القِيميَّة. وهناك اعتراض فحواه: عمل المواطنين لا يستطيع أن يكون فعالا ضد حل المجال الحيوي الجغرافي الاجتماعي الثقافي، الذي مكنه هو نفسه من الوجود، بالعمل على مناهضته. بالعكس: هذا النموذج من الأمل قد بني على رمال المثاليات الماضية الفانية.

فردية الالتزام المحدد ذاتيا

نحن نعيش عصر مضاد للترتيب الهرمي، فقد ساير الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي انتقالا من الترتيبات الهرمية التقليدية (القائمة على أساس ديني) إلى السلطات السياسية البيروقراطية المنطقية. وهذا في جوهره يعني في معظم المجتمعات الغربية أن السلطة الدينية تستبدل بالسلطة السياسية. ولكن مفاهيم مثل "السلطة" و"المركزية" و"العظمة" لا تخلو على العموم خلال تحول القيم، الذيالذي لا نعيشه في المجتمعات الغربية فحسب، من التحفظ منها، ويتناقص قبولها بصورة مستمرة. ففي كل البلدان المصنعة في فترة مبكرة يرى القادة السياسيون أنفسهم معرضين لتقلص التأييد الشعبي، وذلك بمقياس لم يعرف له مثيل في تاريخ الديموقراطيات الغربية. ولا يكاد يكون من الممكن تفسير ذلك على أساس أن رؤساء الحكومات والأحزاب اليوم أقل كفاءة من أهل الأجيال السابقة.

ففي رفض هذا القبول يتم التعبير عن تحول أساسي في المواقف الإدراكية والقيمية: إن بؤرة القيم المتصلة بالتطور الذاتي الفردي والمسئولية الذاتية هي التي أساءت إلى سمعة جميع المراتب الهرمية وإلى ممثليها بصورة مستقلة عن إنجازاتهم وكفاءاتهم.

سيصبح المواطنون أكثرا عنادا، وستنهار سلطة المؤسسات وشرعيتها.

إن الرأي السياسي العام في كل البلدان المتقدمة صناعيا، كما أظهر رونالد إنغليهارت Ronald Inglehart في دراسته المقارنة، التي تأخذ بعين الاعتبار لأول مرة بيانات من ٤٣ وأربعين دولة ذات خلفيات ثقافية ودرجات تحديثية مختلفة، بصدد الدخول في تحول بنيوي: فهناك في كل مكان احتمال ينمو، وهو أن الرأي العام يعمل سياسيا بشكل أكثر استقلالية وأقل خضوعا للمراقبة - وذلك بصورة تستلزم على العكس تماما نخبا سياسية. وفي وسع المرء، إن هو أراد ذلك، أن يقول: سيصبح المواطنون أكثر عنادا، وستكون نتيجة ذلك انهيار سلطة المؤسسات وشرعيتها. وبهذا الطريقة يرتبط خطان تطوريان، يكمل أحدهما الآخر، وينافيه في ظاهر الأمر: انهيار السلطة والتدخل المتزايد للمواطنين في السياسة.

والمشاركة الانتخابية تتجمد في كل الديموقراطيات المتطورة، هذا إن لم تنحسر تمام الانحسار. فما من مكان إلا فقدت فيه الأحزاب المؤسسة منتخبيها الأصليين وأعضاءها، وإن ذلك ليتم في بعض الأحيان على نحو مؤثر. على أن من يستدل من هذه النتائج على الفقدان المتزايد للشعور السياسي، فهو على جهل بطبيعة التطور تماما. وإذا كان المنتخبون والأعضاء ينفرون من حكم الأقلية السياسية، فإنهم رغم ذلك لا ينسحبون ليعيشوا حياتهم الخاصة، ولا يمارسون الجبرية السياسية، بل يصبحون أكثر نشاطا مما كانوا عليه في السابق، وذلك في نطاق من النشاطات، ينتقد على العكس من ذلك المؤسسات والنخب ويعرب عن تحديه لها.

ولهذه النتيجة ما يماثلها في كل مكان: كلما كثر التكوين، ازداد النشاط في الأوساط العامة وفي السياسة. ومما له اعتباره في كل مكان أيضا أن تكوين

الفصائل من الشبان المتقاربي السن يصبح أفضل وتكون مدته أطول من مدة تكوين آبائهم. ونتيجة ذلك: هي أنه بقدر ما تزيح فصائل الشبان المكونين تكوينا أفضل المتقدمين في السن الأقل تكوينا بصورة تدريجية، يوضع في الحسبان نمو الالتزام النشيط المحدد على نحو ذاتي.

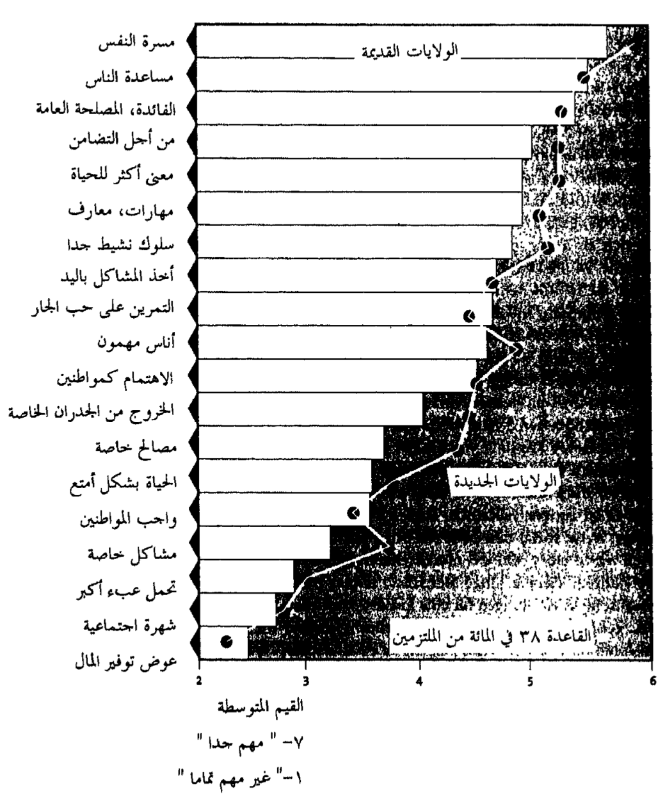
هناك إذن كثير من الناس يجهلون أن عدم التكامل والفوضوية لا ينتشران بالضرورة مع انهيار الأشكال والتنظيمات الاجتماعية التقليدية، كما تدعيه الطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والأسر التقليدية، إذ تنشأ على العكس من ذلك أخلاقية من التطور الفردي الذاتي والمسئولية الذاتية، تنتميان إلى أقوى المكاسب والمصادر المعنوية للمجتمع الحديث. فالفرد الناخب، المتخذ للقرار، المخرج لذاته، الذي يفهم نفسه على أنه المؤلف لحياته، والخالق لهويته، هو الشخصية الرئيسية في عصرنا.

يقاس "التقدم الاجتماعي" بالنسبة للكثير من الناس بمدى فرص التطور في إيرادات قيم "الحياة الخاصة" وأبعادها، التي يتم التوصل إليها عن طريق ذلك. وقد أوضح هيلموت غلاغس Helmut Klages من خلال مثل ألمانيا أن ذلك هو الفردية العسيرة - وليس ذلك التوجه الفرضي التقليدي الواجب! -، التي تجسم كنزا مدفونا من استعداد التزامي، من "رأس مال اجتماعي" ضخم، يغفو في مجتمعنا، وهذا ينطبق على ألمانيا الغربية مثلما ينطبق على ألمانيا الشرقية.

لا ينبغي الخلط بين الفردية والاستهلاكية، فهي أخلاقية على نحو عميق، وهي في الوقت نفسه ذات توجه اجتماعي وسياسي على نمط اختياري خاص جدا. نحن نعيش من بعض الوجوه في عصر أكثر أخلاقية مما كان عليه الأمر في الخمسينيات أو الستينيات. فالشبان بالذات لهم اليوم تصورات أخلاقية حاسمة بالنسبة إلى مجال واسع من الموضوعات؛ منها ما ينتمي إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والمسائل الحساسة (المتفجرة) المتعلقة بالشراكة بين الجنسين، وكذلك مسائل التغذية، وحقوق الإنسان، والأقليات العرقية، والفقر في جميع أنحاء المعمورة. ففي مقاومة المؤسسات القائمة بالذات وممثليها يتضح هذا الالتزام الأخلاقي العنيد على تناقضه الكبير في " أطفال الحرية"، الذين يجب عليهم أن

يعانوا في أفق انتظار رفيع من الحرمان ومن التعدي على أمنهم. وهذا يفسر الحاشية المتفتتة للأحزاب السياسية، والنقابات والكنائس وغيرها.

أسباب الالتزام في ألمانيا الاتحادية ١٩٩٧. ما ذا يعني أن يلتزم المرء تطوعيا جدول ٢



المصدر: هيلموت كلاغس / توماس جينسيكه. Thomas Gensicke استفتاء القيم.

بالنسبة إلى كثير من الناس، خصوصا الشبان منهم، تنم هذه الأدلة، التي كان عليها أن نقدمها على شكل مفهوم جماعي حسب نموذج القيم والترتيبات الهرمية القديمة، على شيء من السخرية العاطفية أو الأخلاقية المضاعفة. فلا يستطيع المرء أن يمل من تكرار ما يلي: وهو أن كل محاولة لإعطاء معنى جديد للجماعة وللمصلحة العامة - أي التمكين من تلك الروح المدنية للديموقراطية الأوربية - يجب أن تبدأ بمعرفة درجة الاختلاف والارتياب والفردية، التي دونت في وقتنا وفي ثقافتنا، والاعتراف بها. فلنستمع مرات ومرات إلى اللازمة المعهودة لدينا: عمل المواطنين هو الجواب المؤسسي، هو خطوة الوساطة الحاسمة، التي تربط الأفراد المستعدين للمساعدة بعلاقات عمل وسلوكيات اجتماعية وسياسية، وتقوم على إصرار خاص وعلى مبادرة خاصة.

"من المحتمل حقا أن يكون الأمر اليوم سيئا بالنسبة إلى النشاط التطوعي الشرفي، لو أنه كان متوقفا على الفضائل التقليدية فقط، لأن هذه الفضائل تتراجع ولا ريب في غمرة تحولات القيم والعقليات الاجتماعية لدى معظم السكان، خصوصا لدى الشباب منهم.

ولئن كان الالتزام التطوعي غير المدفوع الأجر قد ازداد مع ذلك بصورة مذهلة، فذلك يعود باختصار إلى أن القيم الذاتية في مسيرة تبلورها لا تعوق هذا الالتزام ولا تضع له حدودا، بل على العكس من ذلك تسانده بقوة وتحمله معها. لا يزال هناك طبعا عدد كبير من الناس يظهرون من خلال الالتزام الشرفي الفضائل التقليدية والواجبات الأخلاقية، وإنه ليسرنا حقا أن يكون الأمر هكذا. إلا أن هناك أيضا من ناحية ثانية أشياء أخرى، تلعب دورها في البواعث الخفية على الالتزام.

قيم البلورة الذاتية والالتزام المواطني لا يتنافيان.

والظاهر أن الاختلافات بين البلدان القديمة والبلدان الجديدة أقل مما كان منتظرا. ولكن الحاسم في الأمر أن هناك بين السكان من حيث بواعث الالتزام الخفية طيفا من القيم، تلعب فيه الفضائل التقليدية دورا رئيسيا وهي: («مساعدة الناس الآخرين»، «عمل شيء نافع من أجل المصلحة العامة»، «عمل أكثر من أجل تماسك الناس»، وكذلك البواعث القائمة على البلورة الذاتية «إدخال المسرة على

النفس»، «إدخال المهارات والمعارف الخاصة وتطويرها»، «السلوك الذاتي النشيط»، التعرف على الناس الجديرين بالاهتمام.) فإلى جانب الفضائل التقليدية، التي فقدت أرضيتها في المجتمع، هناك اليوم من حيث البواعث الخفية للعمل التطوعي قيم جديدة انضافت إليها، تجعل الالتزام مستقرا حتى إنها لتمكنه زيادة على ذلك من النمو والتطور. والبشارة الحاسمة تقول إن قيم البلورة الذاتية والالتزام المواطني لا يتنافيان، بل يزيد أحدهما الآخر قوة.ويمكننا طبعا أن نلاحظ في الحالات الفردية أن الفرديين أنانيون، على أن هذا لحسن الحظ ليس هو القاعدة. فهناك بالأحرى أسباب فردية كثيرة تبعث على مشاركة المواطن بهذا الشكل أو ذاك ـ حتى ولو فعل ذلك فقط لأنه يجد «مسرة» في أن يفعل ذلك.[١٠٢]

إن المجتمع المدني ومجتمع السوق، الذي نعيش فيه، يشجع الأفراد على التأكيد على مصالحهم وعلى تطوير وعيهم بالنسبة إلى خصوصياتهم الفردية وكذلك بالنسبة إلى مسئوليتهم الذاتية. والآن، وقد حققنا هذه الأهداف بنجاح كبير ـ وذلك بطريقة لم يكن يحلم بها آباؤنا مجرد حلم ـ لا توجد هناك تلك المؤسسات، التي تسمح بالتفاوض اجتماعيا حول هذه الرغبات والخصوصيات الفردية وجعلها متوافقة مع ربط المصالح والأهداف السياسية وإنشائها. ومن أجل هذا بالذات يقدم نموذج عمل المواطنين المفتاح لذلك. فهو يمكن من الفردية في شكل من التنظيم الذاتي، والمبادرة الذاتية، والسياسة التجريبية، ولكنه يجعل هذا في الوقت ذاته في شكل يتلاءم مع حاجيات الغريب الأجنبي ـ المشارك في العمل والمتلقي للخدمات ـ ومطالبه. من الممكن في عمل المواطنين التجريبي أن تتم تجربة وتنفيذ نموذج "رفاهية نشيطة"، يتلقى فيها أيضا متلقي خدمات الرفاهية التشجيع على تحمل مسئولية أكثر تجاه حياته الخاصة. في هذه النماذج لن يستمر طويلا قياس الرفاهية بالمبلغ المالي أو بتقديمها على أساس أنها عقد خدمات. وبدل ذلك تُختبر هنا فلسفة، ترتبط تعتبر فيها الرفاهية كلا لا يتجزأ، ويتم التفكير فيها وتطبيقها وربطها بتوسيع المراقبة الذاتية والثقة بالنفس عند الذين يتلقون هذه الرفاهية. وبهذه الطريقة تستطيع الثقافة الفردية أن تطور أخلاقيتها الاجتماعية الخاصة وتعمل على تجربتها.

آثار صدى الجماعات عبر الحدود

مع ذلك يبقى السؤال الرئيسي: أين تجد "روابط الجماعات" عبر الحدود، التي لا يساندها المكان (الجوار)، ولا الأصل (الأسرة) ولا الأمة (تضامن المواطنين المنظم حكوميا)، قاعدتها المادية وإلزاميتها؟ كيف ستغدو إذن القرارات الملزمة جماعيا ولما بعد الوطنية، بمعنى كيف يكون العمل السياسي ممكنا في عصر العولمة؟

الجواب، الذي لا يمكن في هذا المقام سوى التلميح إليه، ليس المقصود منه لأول وهلة أنه معياري، وإنما هو تجريبي. سأحاول من خلال مخطط موجز للأدلة توجيه النظر وتحديد مداه بالنسبة لنزع المكان عن الحياة الاجتماعية والسياسية والعمل السياسي، الذي أصبح منذ مدة يوميا وأمرا عاديا. إن تقنيات المعلومات والاتصالات، وخصوصا إدخال التلفزة في أفق المدركات، تؤثر في الصورة الذاتية للإنسان في كل مكان على ظهر البسيطة ـ كما أظهر ذلك يوشوا مايروفيتس Joshua Meyrowitz، وأرجون أبادوراي Arjun Appadurai، رولاند روبيرتسون Roland Robertson، دافيد ي. إلكينس David J .Elkins، ومارتين ألبرو Albrow Martin، جون إيده John Eade، وغيرهم في دراساتهم التجريبية والنظرية المعقدة. وقد أدى ذلك إلى أن الجماعات الاجتماعية والعمل السياسي المقام على ذلك لا يمكن أن تفهم انطلاقا من مكان واحد. وقد ظهرت في مناقشة العولمة الثقافية والسياسية بهذا المعنى "قصة كبيرة" عن نزع المكان عن المنظمات والهويات الاجتماعية والسياسية.

كثيرا ما يزعم بعض الناس أن العولمة الثقافية تحطم الجماعات المحلية. ومن هذا المنطلق تصبح العولمة كبش فداء تصب عليه اللعنات دون أن تكون في حاجة إلى بذل أي جهد ضحدها.. ومع ذلك هناك من يدعي حقا أن المكان لم يعد نظاما محددا للاتصالات ولا ممكن التحديد خلافا لما كان في السابق. "لم نعد اليوم نعتمد بنفس المقدار كما كنا في السابق على التنقل المحلي كمصدر للمعلومات، والتجارب، والتسلية، والشعور بالأمان والتفهم."[١٠٤] وخلافا لذلك ينطبق عكسه أيضا على تكوين الشبكات في الحركات الاجتماعية والسياسية، التي تقتل

المسافات وتعيد القرب، في الوقت الفعلي عبر القارات ـ على نحو مشابه للشركات المتعددة الجنسيات العاملة كونيا ومحليا. فالأمر إذن لا يتعلق بالسؤال عما إذا كانت الجماعات ستنقرض أو كيف يمكن إنقاذها، وإنما يتعلق بأن تكوين الجماعة في العصر الكوني قد "تحرر" من الارتباط بالمكان. والنقطة الحاسمة هي: أن القرب الاجتماعي كشرط للحياة الجماعية والعمل السياسي لم يعد في الإمكان ربطه بالقرب الجغرافي. وهناك من يذهب إلى القول بأن معيشة الناس وتجاربهم يجب أن تفهم على أنها أتت من "مكان ما تم تعميمه" (مايروفيتس.) وهذا يعني أن الأشخاص، الذين نعايشهم بصفتهم آخرين دالين،لم يعودوا مقتصرين على أولئك الذين نعرفهم من لقاء مباشر داخل جماعة محلية، وهم خصوصا أشخاص أو أيضا أناس مصطنعون وسطيا من الممكن إعادة إنتاجهم، يخدمون الناس بمثابة مرآة لذواتهم.

شبكة الحرب. تنفتح أمام الحركات السياسية إمكانيات جديدة تماما، وآثار صدى على امتداد المعمورة، بما فيها التضامن المترتب عنها لجعلها مركزا لتحدياتها المحلية. ولهذا لا ينبغي أن عمليات العنف المحلية للزباتستيين Zabatistas، وهي حركة عصابات مكسيكية في التسعينيات، على أساس أنها أعمال جسدية في عين المكان، إلا إذا اعتبر المرء هذه وسيلة قصد بها جلب الانتباه إليها على الساحة العالمية وتعبئة القوى الوطنية. وقد ذكر مانويل كاستيلس[١٠٥] Manuel Castells أن "الزباتستيين المكسيكيين هم الذين شكلوا، حركة العصابات الإعلامية الأولى،" التي استخدمت الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة لبناء قوتها الخاصة ولتحقيق أهدافها السياسية. وتحدث روندفيلت Rondfeldt عن "شبكة الحرب عبر الحدود" ـ باعتبارها نموذجا لحركة اجتماعية لعصر الإعلام الكوني، الذي اخترع وجرب في المكسيك.[١٠٦]

"كان الجديد في التاريخ السياسي المكسيكي هو عكس السؤال عمن يراقب الإعلام، ضد الحاكمين سياسيا، وذلك على أساس خيار الاتصالات. وكان تدفق المعلومات العامة، التي بلغت المجتمع المكسيكي، أكبر بكثير مما كانت تقدر عليه استراتيجيات الاتصالات التقليدية. لقد غير نائب العميد ماركوس عن روايته

للأحداث، كما قدمت الكنائس، والصحفيون، والمنظمات غير الحكومية، والمثقفون - كلهم عبروا عن آرائهم فيها. وهذه الوفرة من الآراء تضع البنية الاجتماعية للحقيقة موضع تساؤل، فتحطمت رؤية قوة السلطة."(١٠٧)

يقول العالم الاجتماعي الأنثروبولجي أبادوري، الذي كرس وقته لدراسة الجماعات عبر الحدود:

"في كل مكان من العالم ينظر الناس إلى حياتهم الخاصة عبر عدسة أشكال الحياة الممكنة المقدمة عن طريق الوسائل السمعية البصرية بجميع الطرق الممكنة. وهذا يعني: أن الخيال أصبح ممارسة اجتماعية، أصبح بأنواعه المختلفة محركا لتشكيل الحياة العامة بالنسبة إلى كثير من الناس وإلى كثير من المجتمعات...."(١٠٨).

لم تعد التصورات، التي تمس الناس وتؤثر فيهم، والتي ينشرون هم فيها حياتهم ويقومونها، كما أظهر أبادوري، تتطلب الحل محليا. ولا ينبغي أن يعني هذا أن العالم قد أصبح الآن مكانا سعيدا. فهذا يعني بالأحرى أن الحياة الأكثر توسطا أو الأكثر يأسا، وأقسى الظروف وأبعدها عن الإنسانية، وأردأ أنواع عدم المساواة المعيشة المجربة مفتوحة اليوم، لتلعب بها متخيلات الوسائل السمعية البصرية.

"عائلة كونية": حركات الكراهية المناهضة للعولمة. الحركات "المناهضة للعولمة" تقوم هي الأخرى على مفارقة ظاهرية أو هي تتلاعب بها: فهي تستعمل قصد تحقيق أهدافها النضالية المناهضة للتحديث أحدثَ مكاسب الحداثة، وأبعد امتداداتها وأصداءها الاتصالية. إنها تستغل بمعنى أوسع النظام الكوني لتجعل لمقاومتها للنظام الكوني الجديد أقسى حد من التأثير. وبهذه الإشارة إلى حركات المناهضة النضالية للعولمة قد تتحطم في النهاية خرافة أن حركات المواطنين قد رهنت في مجتمع الخطر "الخير" أو "التقدمية." لقد كتب رئيس حركة نضالية وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو وليام بيرس William Pierce يقول:

"سيحرص جيش السلام للأمم المتحدة على ألا يشرف أي شخص على أفق النظام.

باختصار، عندما يعولم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (مثل اقتصاد أية أمة أخرى)، يصبح النظام العالمي الجديد نظاما طوباويا؛ فتهبط أجور العمال الأمريكيين والأوربيين قاطبة إلى مستوى عمال العالم الثالث؛ وينتهي وجود الحدود الوطنية بالنسبة إلى الأهداف العملية؛ ويصب الفيضان المتزايد من المهاجرين من العالم الثالث في أمريكا وفي اتجاه أوربا ويخلق الأغلبيات غير البيضاء في كل المناطق السكنية، التي سكنها البيض سابقا وطبعوها بطابعهم؛ وستكون الكلمة للنخبة، المكونة من رجال المال العالميين، وسادة وسائل الإعلام ومديري الشركات المتعددة الجنسيات؛ وسيحرص جيش السلام للأمم المتحدة على ألا يشرف أي شخص على أفق النظام.[١٠٩].

ويعلق ك. شتيرن K. Stern على ذلك قائلا:

"كان الإنترنت من أبرز الأسباب، التي أدت إلى سرعة انتشار حركة المقاومة الشعبية أكثر من أية حركة أخرى من حركات الكراهية في التاريخ. وكان عدم وجود مركز للتنظيم مناسبا تماما بالنسبة إلى الاتصال السريع واستغلال الإمكانيات من أجل نشر شائعات خبيثة في العالم، فتحها أمامها هذا الوسيط. لقد أصبح في وسع كل عضو يملك حاسبة إلكترونية أو موديم أن يصبح جزءا من شبكة شاملة تنشر على امتداد المعمورة أفكاره أو أفكارها، تطلعاته أو تطلعاتها، واستراتيجياته أو استراتيجياتها التنظيمية، ومخاوفه أو مخاوفها - وهي أسرة كونية."[١١٠]

الأخضر نفسه: حركة البيئة غيرت مناظر التفكير. لكني لا أريد أن أغفل الإشارة إلى أن لقوة الحركة المتخطية للحدود حدودها، ولنأخذ حركة البيئة الممتدة على الساحة العالمية مثلا. فقد قطعت بتحدياتها وبممثليها شوطا في مسيرة حياتها لا مثيل له: فحزب الحكومة ملعون على كل لسان. كان هناك في التسعينيات حوالي ٨٠ في المائة من الأمريكيين يصفون أنفسهم بأنهم من حماة البيئة enviromentalists، ويبلغ نفس الحجم عدد الأوربيين، الذين يجعلون حماية البيئة من أهدافهم، حسب أقوالهم على الأقل. فعلى كل حزب، وعلى كل مرشح، بغض

النظر عن موقفه، وبغض النظر عن فكره، أن يسلك سلوكا "بيئيا سليما"، إذا كان لا يريد أن يُحَيَّد سياسيا. لكن هذا لا يعني بعد أن هناك سياسة بيئية مؤثرة ملائمة تتبع في ذلك. هناك بالأحرى ما يترك الانطباع أن عكس ذلك هو الذي يحدث بناء على تفاهم خفي بين الحاكمين والمحكومين. ويستطيع الممثلون عبر الحدود أن يتلاعبوا بمهارة بالمتناقضات، التي تتخبط فيها السياسة والاقتصاديات في مجتمع الخطر العالمي، ويكسبوا الرأي العالمي إلى جانبهم، ولكنهم يُعمِرون مؤقتا مسرحَ السياسة الحقيقية بوصفهم إحصائيين أكثر منهم مرشحين لدور ثانوي. ساعة الحقيقة تدق، عندما ترتقي، السياسة الفرعية الخضراء، كما حدث في ألمانيا عام ١٩٩٨، إلى سياسة الدولة.

إذن لم تعد الجماعة المرتبطة بالمكان، التي يكثر الحديث عنها، مكانا لما هو سياسي. فقد أظهر مارتين ألبرو أن انهيار الجماعات في مكان من الأمكنة لا ينبغي أن يُساوَى بانهيار الجماعة. فالأفراد يوجهون وينظمون ارتباطاتهم وشبكاتهم اليوم عبر حدود المكان، بل حتى عبر القارات، بحيث إن العزلة في مكان ما يمكن أن تساير القرب المعاش ضمن "مجالات اجتماعية" (ألبرو)، وأن "تمس" المكان بصورة دائمة، على أنه لا يمكن لذلك أن تفهم من هذا المنطلق.[١١١]

ولننقل مرة أخرى: هناك بنية ومنظومة منزوعة المكان للعمل السياسي والاجتماعي، يجب أن يطور "منطقها" وأن يفهم فهما صحيحا تماما ومن يسير في هذا الاتجاه يكتشف أن أشكال اختراع القرارات الديموقراطية، والمنظمات السياسية، وحقوق المواطنين وعمل المواطنين يمكن أن تطور أيضا، وترسم خطوطها، وتعاد هيكلتها عبر الحدود. ولتوضيح هذا أود أن أفرق هنا بين ثلاثة نماذج من التضامن النشيط ـ هي الأسرة، وعمل الكسب (وكلاهما في إطار التضامن المحلي الوطني) وكذلك الجماعات السياسية عبر الحدود ـ وذلك على مدى الأبعاد الثلاثة العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار: كيف يتم في كل مرة الجواب عن توزيع العمل، وتعيين فرص التموين وكذلك مسائل المشاركة في اتخاذ القرار أوتنظيمه؟

الأسرة: تضامن المكان الداخلي

ولنبدأ بنموذج تضامن الأسرة. إن النظر إلى أشكال الأسر بوصفها وحدة تنظيمية متميزة من العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار غير عادي - وله دلالة كبيرة. فعمل الأسرة يرتبط خلافا لعمل الكسب بآخرين واقعيين - من أعضاء الأسرة - واحتياجاتهم ولا يتبع بالذات مبدأ السوق، الذي يربط الخدمة بالخدمة المقابلة (بالقيم النقدية) بعضهما ببعض وفقا لقواعد متكافئة، بل يُمكّن من أشكال الخدمة غير المتكافئة، ويُقدّم في الحالة القصوى خدمة دون أية خدمة مقابلة لها.

وفي هذا يكمن المشكل الرئيسي والفرصة الكبيرة لهذا الشكل من العمل. ففي إطار الأسر يصبح التموين مضمونا لكل وحد بشكل طبيعي ودون إعادة التأمين. وبناء على هذا يستطيع المرء أن يعتبر العمل والتموين العائلي بمثابة شكل من أشكال التضامن، يكون فيه بطبيعة الحال للضعفاء بالذات الحق في أن يمونوا دون أية خدمة مقابلة. بناء على هذا يمكن أن يفهم التضامن الأسري النشيط على أساس أنه إمكانية مثالية للوصول إلى توازن تمويني تضامني لصالح أولئك الذين يعجزون بقدراتهم الخاصة - بسبب صغر السن، أو المرض أو تقدم السن - عن خوض صراع البقاء للأصلح survival of the fittest، وعن نضال التنافس اليومي مع المنتصرين في السوق من "الأنانيين المرنين"

وإذا ما نحن أخذنا بعكس ذلك، فإن هذا يعني أيضا أن أعمال الأسرة وخدماتها على حد سواء يمكن أن توزع جذريا بشكل غير متساو ؛ وأن الأشخاص، الذين تعين لهم هذه الواجبات، لا يستطيعون أن يستمدوا منها أية حقوق لأنفسهم سواء داخل العالم الصغير للأسرة أو خارجه. حقا، إن توزيع هذه الأعباء حسب مبدأ عدم التكافؤ، وكأنه التعيين "الطبيعي" للواجبات دون الحقوق، يعني كذلك أن النساء غالبا ما يصبحن حسب تحديد الأدوار الاجتماعية كائنات - الواجبِ بدون حقوق - دون أن يكون لهن الحق لا في تطورهن الذاتي، ومكانهن الخاص، ووقتهن الخاص، ولا في مالهن الخاص إلى آخره. ضعف هذا الإجبار على الخدمة المقابلة يقوي ويؤكد من جديد وبشكل دائم "طبيعية" التوزيع

الهرمي للعمل والسلطة. على أنه، بعكس ذلك، يعتبر: عدم العمل، وتلقي التموين، والرغبة فوق ذلك في تقرير كل شيء، هذه اللامساواة الجذرية، هذه السلطة "الرجالية" يمكن بهذه الطريقة - حتى في الأوساط الغربية الضعيفة التقاليد، اللادينية والفردية جدا - أن تعاد وتكرر بصورة مستمرة.

إذا كان من الممكن تعميم نموذج - السوق - مساواة العمل، والتموين في شكل عمل الكسب.، بمعنى أن يطبق على أشخاص وأشياء وعلاقات العدد ويقيم تناسبا مع ذلك علاقات العمل والتموين بين أناس غرباء عن بعضهم البعض تماما، فإن ما له اعتباره بالنسبة إلى شكل الأسرة في كل هذه النقاط هو عكس ذلك تماما: وهو أن مبدأ الحاجة إلى التوازن العفوي غير المتكافئ لا يمكن تعميمه، وإنما هو بالأحرى مرتبط بدائرة ضيقة تتصل بقرابة العلاقات الاجتماعية المزعومة، وتحرم الأجانب من فوائده. فالتضامن النشيط يعادل هنا التضامن الداخلي العائلي، أي الإنسانية العملية، التي تنحصر في علاقة المكان الداخلي العائلي وجها لوجه face-to-face، ويمكن أن يسايرها من هذا الجانب اللامبالاة، وانعدام الشفقة، واستعمال العنف ضد الأجانب. أما الطلب "حب أخاك"، فيؤخذ في الأسرة بمعناه الحرفي، ولا يعمم ليشمل الوصية المسيحية: "كل الناس إخوة." ومعاناة أطفال الآخرين تغدو عن طريق الفرق - الداخلي - الخارجي الضيق الحاد، الذي تمده الأسرة، وتهمله - فهي معاناة أجنبية، تتم خارج الإدراك الخاص، يمكن إثارة الشفقة من أجلها مثلما يمكن أن يتم تجاهلها والشماتة بها.

ولإنهاء هذا الوصف الموجز لشكل التضامن والعمل العائلي نشير إلى أن التضامن العائلي (بمفهوم إميل دوركهايم Emil Durkheim) يمارس تقليديا بوصفه تضامنا "آليا"، أي كونه تضامنا جماعيا لا يمكن حدوثه في الممارسات الفردية إلا بشكل محدود جدا. فأمكنة الحرية، التي يتم فيها تطور الأشخاص، وتغير الأدوار، وتحول الهويات، بمعنى أن يأوي الإنسان إلى فراشه مسلما وينهض منه مسيحيا، تتناقض بصورة عميقة مع بنية الأدوار العائلية القائمة على التعيينات. والجهة الأخرى المضادة للفردية، التي لا تقوم بالذات على إمكانيات التبادل والتعاقد وما يتلاءم معها من حقوق يمكن المطالبة بها بالنسبة إلى شكل

الحياة، وهي الأمانة المتمكنة من أجيالها. وعلى أية حال طالما ظلت قوة عشيرة الأسرة تتحكم في عمل أعضائها وأفكارهم، فهي تجود هناك بسياقات النشاط والالتزام والتموين على الدوام، أي عبر أشخاص وأجيال؛ وهو ما يتقلص اعتباره في الحداثة الثانية تحت شروط الفردية بصورة مستمرة.

عمل الكسب: التضامن القابل للتنظيم

قد يكون من الممكن أن يفهم السؤال عن كيفية الترابط بين العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار بعضها بالبعض الآخر في مخطط لعمل الكسب، على أنه في جميع أبعاده الصورة المقابلة تماما لمخطط تضامن العائلة. فعمل الكسب ينظم على أساس من وساطة السوق؛ فهنا يتم بناء على ذلك تبادل الخدمة والخدمة المقابلة حسب معايير متكافئة (ذات بنية اجتماعية)، وقد صبت قواعدها (في العمل الرسمي على أية حال) في شكل تعاقد، يمكن المطالبة به من هذه الجهة. إن موضوع العمل والتموين ليس هو الفرد الجماعي العائلي، وإنما هو الفرد "المسرّح." ولذلك فإن عمل الكسب يمكن من الفردية، ويجبر عليها أيضا، وكذلك العكس، وهو أن الفردية تستلزم عمل الكسب.

بذلك يصبح تضامن الأفراد العاملين عسيرا بصورة جوهرية، فهذا يقوم من جهة على التضامن العائلي المشروط في صمت، وهو الذي يقوم عليه عمل الكسب نفسه. ويحدد عمل الكسب من جهة أخرى مكانا اختصاصيا نوعيا للمساواة الاجتماعية - سواء أتم ذلك عن طريق وجود عقود مناسبة (أم انعدامها)، وعن طريق الأوضاع في سوق العمل، وفي مواقف التعاون، وفي الترتيب الهرمي المصنعي إلى آخره. هذا الأفق يربط التضامن النشيط بالتحديدات المهنية الداخلية والخارجية، ويضع لها الحدود ويجعلها ممكنة التنظيم من هذه الجهة. فتنشأ عنها - احتمالا! - أنظمة وطنية، بل حتى عبر الحدود، من التضامن الاختصاصي في أول الأمر، وما الخبير إلا ممثل عبر الحدود في غاية الامتياز.

ولا ينبغي، خلافا للتضامن العائلي، الخلط بين هذه المساواة الاختصاصية المتخطية للحدود وبين التضامن الاجتماعي. فقد تحقق هذا - في أفضل الأحوال -

وطنيا ولا يعتبر عندئذ فرديا ملموسا عائدا على الافراد وإنما هو يعتبر مجهولا. ويرسم الحقوق الاجتماعية، التي يمكن المطالبة بها، وفي وسعه من هذه الجهة أن يصبح بناء على مبدأ أقصى حد من المنفعة الفردية أداة (لانفعالات انتهازية)، فيحل الحق في المطالبة محل العفوية والرحمة. والنتيجة هي: إن هذا التضامن يميل إلى إقصاء الضعفاء، الذين ينبغي له أن يضع لهم حدودا، بينما هو يؤثر الأقوياء، الذين يتوفرون على العلم ولديهم المفاتيح لتحقيق مصالحهم الخاصة.

أما ما يتعلق ببعد المشارك في اتخاذ القرار، فيتم بعقد العمل التنازل عن أمر التصرف في تحديد الهدف من العمل لـ"مشتري" طاقة العمل الإنساني. ولهذا فإن عقد العمل ـ منظورا إليه من الناحية السياسية ـ هو عقد الخضوع. ولم تعد أهداف العمل، ومضامينه، وأغراضه بيد العامل نفسه، بل هي بيد أولئك الذين ينظمون (وغالبا ما يتم في ظل مبادئ اقتصادية) قضايا العمل. وهذا لا يمنع حرفيا من المشاركة في اتخاذ القرارات المتفاوض بشأنها بأشكالها المختلفة عن طريق شروط العمل، والأعباء، وأشكال التعاون وغير ذلك.

هذا الموجز القصير عن كيفية تطبيق التضامن النشيط في الشكل العائلي خلافا للشكل المهني يخدم قبل كل شيء الهدف الآتي: وهو القيام قبل هذه الخلفية بوصف الشكل الاجتماعي للتضامن النشيط في شبكات الجماعات السياسية المتخطية للحدود. من يطرح سؤالا عن كيفية تعامل المجتمعات الحديثة، التي تحل كل ما تزعمه، ومن ذلك أمن التقاليد والطبيعة أيضا، وتحوله إلى قرارات، مع انعدام الأمن، الذي خلقته هي نفسها، فإنه يصادف اختراعا مركزيا من اختراعات العصر الحديث: تأسيس الجماعات عن طريق الأخطار الموزعة. الأخطار تسمح بالفردية. وتتم نسبتها الآن وفي هذا المقام إلى حالات مفردة، ولكنها تدعي في الوقت نفسه مخططا تنظيميا للتكوينات والارتباطات الجماعية القابلة للاستنباط، يمكن فصله عن الحالات المفردة؛ يسمح حتى بالاحتمالات والمشاهد الممكنة رياضيا من جهة، ويسمح من جهة أخرى بوضع معايير يتم التفاوض بشأنها تتصل بالحقوق والواجبات، وبالتكاليف ومدفوعات التسوية المشتركة.

ليس هناك في الحداثة المتطورة جماعة "طبيعية" للجيران، والأسرة، والأمة، ولا

توجد سوى خرافة ليست "طبيعية" (يمكنها حقيقةً أن تكون عظيمة الأثر.) فالوصف بـ"طبيعي" خؤون، يدل على النسيان. فقد نسي أو تمت إزاحة القول بأن هذه الجماعة "الطبيعية" قد أنشئت اجتماعيا و"اخترعت" (ب. أندرسون B. .Andersom) ولكن ماذا ينشأ عندما تضمحل الأسرة بوصفها قاعدة التموين والهوية، وعندما ينهار التوفيق بين عمل الكسب وهوية المواطنين القومية؟ ستكون هي - احتمالا - جماعات الخطر.

الفرضية، التي أود بلورتها، تقول: نظام الخطر يتضمن أيضا جهة وقوة خفيتين، تكونان الجماعات. إذا كانت الدول المتاخمة لبحر الشمال تعتبر نفسها جماعة خطر أمام التهديدات المتواصلة للماء، والإنسان والحيوان، والسياحة، ورأس المال، والثقة السياسية وغيرها، فإن هذا يعني: أنه يتم مع تحديد الخطر وقبوله عبر الحدود والخنادق الوطنية جميعها خلقُ مكان مشترك للقيمة، والمسئولية، والعمل، يمكنه، قياسا إلى المكان الوطني، أن يؤدي إلى إيجاد التضامن النشيط بين الأجانب. وسيكون هذا هو الحال عندما يفضي تحديد الخطر المقبول إلى اتفاقات ملزمة وأعمال مقابلة. وعلى هذا فإن تحديد الخطر المقبول يشكل ويربط - عبر الحدود الوطنية - آفاقا قيمية ثقافية بأشكال من الأعمال المقابلة، تعد إلى حد ما على شيء من التوازن، والمسئولية والتضامن. وهو يجيب بطريقة متخطية للحدود عن السؤال المفتاحي للتضامن النشيط: ممن أنتظر المساعدة عند الضرورة ومن يجب علي أن أخبره بأمره حين يكون في ضيق أو يتعرض لخطر؟ إن جماعات الخطر توفّق إذن بين ما يبدو في حد ذاته متناقضا:

– تقوم على قيم وملاحظات موزعة.
– يمكن أن يتم اختيارها.
– يمكن أن تسوى بشكل غير رسمي عن طريق التعاقد.
– تشكّل تحديدات الجماعة أو تنشئها.
– تنشئ القرب الاجتماعي الملزم في تحديدات الخطر الموزعة ثقافيا والمبنية اجتماعيا خارج الجدود، أي المتخطية للحدود أيضا.
– ليست شاملة، بل هي ذات جوانب، ترتبط بموضوعات وأوليات معينة.

– تشكل مكانا أخلاقيا ذا التزامات متبادلة عبر الحدود. وهذا المكان يحدد عن طريق الجواب عن السؤال: ممن يمكنني أن أنتظر المساعدة؟ من يجب علي مساعدته، إذا ما حدث هذا أو ذاك؟ ومن أي نوع هي المساعدة، التي يمكنني أن أنتظرها، والتي يجب علي أن أقدمها؟

الحقائق، التي تُدرك وتقوم على أساس أنها خطيرة، هي حقائق معادة - وليست قدرا ومصيرا. فجماعات الخطر لا تنشأ من هذا الجانب بالذات بمثابة جماعات قدرية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار، بل هي جماعات سياسية خفية، تقوم على القرارات والأسئلة، التي يمكن أن تصاغ ويجاب عنها بشكل مغاير: من المسئول؟ ماذا يجب أن يغير على العموم محليا، ووطنيا أو كونيا حتى لا يقع ما يهددنا؟

بناء على هذا فإن جماعات الخطر شبيهة بجماعات المسئولية العائلية، ولكنها تختلف عن هذه في أنها ليست جماعات إجبارية: لم تكن هناك أية تحديدات ولا تعيينات مسبقة. إنها لا تقوم على علاقات القرابة الداخلية والخارجية، بل تستوعب (احتمالا) أعدادا متجاوزة للحدود تكثر أو تقل وقد يكون عددها لا حصر له. تتميز جماعات الخطر بما يلي: أمام مَن وعن ماذا وبالنسبة إلى من يتم تحمل المسئولية. وهذه تميِّز حيالَ - من، وعن - ماذا وبالنسبة إلى - من وتتجسَّم من خلال العلاقات المتبادلة.

لا أستطيع حقا أن أدافع عن نفسي حين يعرض الآخرون أنفسهم للأخطار، التي تهدد نتائجها حياتي (مثلا عن طريق بناء مفاعل نووي أو معمل كيميائي وراء الحدود، إلا أنه على مقربة مني.) أما إلى أي حد يكون هذا بالنسبة إلي مهما وباعثا على العمل، فأنا الذي يقرر ذلك. مثله مثل السؤال عما إذا كنت سأتمسك بولعي بشرائح اللحم رغم جنون البقر أم أتحول إلى إنسان يعيش على الخضراوات.

وبما أن الأخطار تبنى اجتماعيا ويعترف بنسبتها إلى العالم ثقافيا، لكنها تقوم كذلك دائما على أساس العلم (العلمي) عبر الإمكانيات التقنية والأخطار، التي يمكن أن تروض مثلها وأن يتم تقليصها، فإن جماعات الخطر متناقضة في حد ذاتها، وعليها أن تحتمل مجموعة من وجهات النظر، والأسئلة، والمنطلقات المختلفة، وأن تربط بينها وتوازن بين الواحدة والأخرى. إنها لا تنفي الجماعات،

بل تؤكد الاختلافات، وتضامنها النشيط ليس ثابتا، بل ينبغي أن يقوى دائما عبر حدود الثقافات والقارات والآراء.

تسوية الخطر الكوني: السياسة المناخية

الخطر البيئي الكوني، الذي تتم مناقشته الآن في أغلب الأحيان، هو التغير المناخي. (من أراد معرفة أدق عن ذلك، فإني أنصحه بالرجوع إلى تحول الطقس، الذي نشر في هذه السلسلة أيضا لهارتموت غراسل Hartmut Grassl) يمكن من خلال التوضيح العالمي لهذا الخطر بكل أبعاده، وآثاره الجانبية، وتعدد معانيه وآفاقه، وكذلك من الصدمات الانتكاسية التاريخية للاتفاقيات عبر الحدود والتوقف عن تنفيذها - يمكن، مثلما يتم ذلك في كتاب للرسم، دراسة القوة (غير) المدمجة لنظام الخطر. والتشخيصات العلمية والحركات الثقافية والآثار السياسية بهذا الخصوص متشابكة بعضها ببعض بصورة مباشرة. وهي حسب التأويل "البناء" السائد آثار الغازات المؤثرة في المناخ، التي تخل بنظام حرارة الأرض حين تحول جزئيا دون انتشار الحرارة في الكون. وبهذا الصدد يعتبر ثاني أكسيد الكربون على الخصوص مشكلة شمالية جنوبية، لأن مستواه مرتبط بالنتاج الاجتماعي الإجمالي. أما انتشارات غاز المتان (حوالي ١٩ في المائة من أثر الغرفة الزجاجية) فتشكل على العكس من ذلك مشكلا جنوبيا شماليا - من حيث إن كميات كبيرة من هذه الغازات في الفلاحة تصنع في بلدان الجنوب.

لقد تشكلت عن طريق الإسهاب في وصف التبعات - ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب سطح البحر، الخطر المهدد لثلث سكان العالم، الذي يعيش قرب الساحل - مجموعة خطر كونية. فقد تم في مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) ومؤتمر كيوتو (١٩٩٧) الموالي له، رغم الوجود المستمر للشك والمتشككين إنشاء جماعة الخطر الكونية هذه، بمعنى أن دور المعتزلين والمهيمنين قد أصبح معكوسا. فمن يشك الآن في الخطر، يصبح دوليا خارج الحلبة. وقد اتخذت في الوقت نفسه قرارات ملزمة بتسوية الخطر (تقليص الانتشارات، وتحديدات الوقت، والالتزامات الإعلامية) في جلسات طويلة مثيرة. وتعتبر هذه المعايير مضادة للأنانية الوطنية

ودون قوة مركزية ينفرد بها حكومة عالمية في شكل استراتيجيات مخرومة تقريبا لتحقيق خنق الغازات على الساحة العالمية (ومعها فرص الاستهلاك والأسواق.) ويتضح هنا من حيث المخطط أن جماعات الخطر هي جماعات المسئولية، التي يمكن أن يتم فيها حمل الجماعات الوطنية والممثلين في البدايات الأولى على الأقل على تحويل الأوليات عبر الحدود.

شبكات التنوع: تعامل ماهر مع التناقضات

الجماعات الإقليمية على العموم متعددة الجوانب أو جماعات الأغراض كلها؛ وهي "مُناسبة"، بمعنى أن الحدود ونصف قطر الدائرة، التي تنحصر أغراضها داخلها، متطابقة. وهذا لا ينطبق على جماعات الخطر، التي يتم اختيارها ذاتيا. فهذه تشكل شبكات متعددة، لا تخضع لمبدأ إما - أو، بل هي تتكامل وتتراكم وتُفرّد وتضع المشتركات في الوقت نفسه، ولكنها لا تفعل ذلك بناء على المبدأ الكامل للسيادة والقيمة المتضمن للجميع ولكل شيء، بل هو منزوع المكان مميز للغرض ومع ذلك يعد ملزِما من الناحية الأخلاقية. حتى دولة الرعاية الاجتماعية يمكن أن تفهم على أنها جدلية مجتمع التأمين والخطر.

هذه الأنواع من توزيع الخطر المسئول يمكن أن تلاحظ وتنظم بشكل سياسي واضح، على أن ذلك ليس ضروريا، وهذا يبدو من خلال شبكات حقوق الإنسان والمرأة عبر الحدود.

"عن طريق احتواء الزاوية الأخيرة من الأرض في السوق العالمية تعرضت نساء الثقافات والجماعات العرقية جميعها لمجابهة السياسة الأبوية الكونية، ولكنهن حظين من جهة أخرى بالتشجيع على إقامة تنظيم يسمح لهن بالمقاومة أيضا. وهكذا خلقت عمليات الهجرة داخل المناطق وبينها «هويات مختلطة»: تتمثل في الناس، الذين يعيشون في ثقافات متعددة، وبين ثقافات متعددة، وينطوون على تأثيرات متباينة. فبدل التضامن الوطني الاصطناعي المزعوم، تظهر إلى الوجود جمعية ثقافية متعددة، عنصرها الأساسي هو مالها من تميز وخصوصية وتفرد. وهذا يعني بالنسبة إلى الموقف السياسي، أن الكفاءة السياسية في المجال العالمي يجب أن تكون ملزمة بالعودة إلى «التنوع» diversity الكوني - إلى حقل من التوتر،

تستمد منه أنثوية القرن الواحد والعشرين قوتها، غير أنه يمكن أن يوفر أيضا مادة للمناقشات الحادة. فهل تقف الكفاءة السياسية على المسرح على النقيض من التنوع السياسي والثقافي؟"[١١٢]

إن مراعاة التنوع والتضامن النشيط، الذي يشجع، ويساند، ويساعد، حتى المساعدة الذاتية، هذه مبادئ، تخلع على الكثير من هذه الشبكات النشيطة مصداقيتها واعترافها، ومن ذلك ما يتم عن طريق الحكومات الديموقراطية، التي جعلت لقيامها، من حيث دستورها على الأقل، أساسا من هذه المبادئ. لقد تحدثت الهندية المدافعة عن المرأة، كومار ـ دفوزا " Kumar D'Fouza عن ارتباطات غير منتظرة، تتأتى عن طريق الحوار في ظل نموذج التنوع.[١١٣] فتجربة التماين، وتعدد الطبقات، والتضارب في علاقات القمع المحتمل، الذي يشارك فيه النساء أيضا، يمكن من إيجاد الجمعيات والجماعات العابرة للحدود". وهناك إلى جانب الجنس دور يلعبه كل من الأصل، والطبقة، والطائفة، والحياة الجنسية، والوطنية، والدين، والحياة اليومية، والعوائق، ونحن نقتصر هنا على ذكر البعض من هذه الأمور لا غير. إن فئة «المرأة» بصفتها المفردة لا تنصف هذه الحقيقة، ولذلك ينبغي أن يشكل الكثير من الأنثويات، اللواتي يجتمعن بصفتهن شذرات ملونة حول فئة «المرأة»، الجمعيات، والائتلافات، والجماعات، التي تمنحهن القوة والشجاعة.

وبهذه الطريقة تنشأ ـ بعيدا عن كل التشرذمات والتناقضات ـ شبكات مساعدة ذات خبرة عبر الحدود، لا تخاف الاختلافات ولا تتنكر لها، وإنما تسمد منها مصداقيتها، بل قوتها الوطنية. ما يتم تطبيقه، والصراع من أجله، والتمرين عليه، هو نشاط "الترجمة" بالمعنى المجازي والحرفي. فالمترجم يتكلم عدة لغات، وينتمي إلى عدة عوالم، يعيش ويعاني النماذج الأجنبية المزيفة، التي تنغلق عن طريقها عوالم الحياة بعضها عن بعض، وبذلك تنطوي على نفسها أيضا. في الحياة اليومية عبر الحدود تصبح الترجمة، بين التنظيمات وانعدامها هنا وهناك، توازنا دائما، وتعاملا ماهرا مع التناقضات، كثيرا ما يكون مآله الفشل بما فيه الكفاية. ونحن حقل التجارب، الذي ينشأ عنه مجتمع المواطنين عبر الحدود! هذا ما يقوله أصحاب وصاحبات شبكات الثقافات، وألوان البشرة، والديانات، والمعتقدات السياسية بأسرها.

حدود عمل المواطنين وقواها عبر الحدود

خلافا للعمل العائلي وعمل الكسب يبقى أيضا عمل المواطنين عبر الحدود، حتى ولو موّل أساسا وطبّق على أساس من مال المواطنين، غير مستقل ومتوقفا على مداخيل من مصادر أخرى. وينجم عن هذا مثلا أن عمل المواطنين لن يكون قادرا أبدا على إزاحة عمل الكسب بالمقدار، الذي أزاح به عمل الكسب العمل العائلي تاريخيا. ولسوف يوجه وينظم ليكون مكمّلا، وليس بديلا ويظل من هذا الجانب مقصورا على حقول النشاط، التي لا يستطيع عمل الكسب والعمل العائلي توفير الرعاية لها أو هما لا يستطيعان رعايتها إلا بصورة غير كافية.

ولهذا نتيجة جوهرية تتصل حقا بالمضمون السياسي لعمل المواطنين بالذات: إذا كان عمل الكسب يبدو وكأنه يشكل على أساس عقد العمل شكلا من التطبيق "المخصي سياسيا"، تتخذ فيه المشاركة في القرار في واقع الأمر معنى أقرب إلى الطاعة المتسارعة، فإن عمل المواطنين يوصف على العكس من ذلك بأنه لم يتوفر له مفتاح مباشر للتوجيه الخارجي والمراقبة الخارجية.

لا يمكن أن يتم عمل الكسب إلا هناك حيث يوجد زبائن أقوياء من الجانب المالي ويكونون على استعداد لدفع المال من أجل هذا العمل. أما العمل العائلي فيستلزم الانتماء المعين إلى الدائرة الصغيرة لجماعة تربط بينها صلة القرابة، ليس هناك من حق في ذلك. وأهداف العمل العائلي تقوم (على أية حال حسب الواقع التقليدي السائد على الساحة العالمية) على العلاقات السلطوية الثابتة، التي تتميز بالدرجة الأولى بالتخلي عن المشاركة في اتخاذ القرار. ولكن واقع عمل المواطنين التطوعي المنظم ذاتيا يتم على نحو آخر، فالدافع على معالجة مشكل معين لا يتأتي من محايدين. وتكمن المبادرة بالنشاط بالأحرى في حقل المشكل المعين مثل اختيار المشكل في حد ذاته، والهدف من النشاط، وتحديده، والتعرف على النوع والمنهج المتصل بالتنظيم على حدة أولا ثم بالجماعة العاملة نفسها دون غيرها. ومن جديد يكون المشكل الملموس، والغضب المرئي، والتضامن القائم على التجربة ها هنا، يكون كل ذلك وحده باعثا على ممارسة النشاط والمحرك له. فالجماعة، التي تجتمع بصورة تكاد تكون عفوية، أو بسبب مشكل جماعي وأوضاع عامة و"ترجمتها "

الثقافية العابرة للحدود، تستطيع تقريبا أن تتناول كل مشكل يبدو لها مهما وملحا وتعالجه بالطريقة، التي تراها سليمة. لن تكون في الخطوة الأولى في حاجة إلى تشجيع على الفنون، والانتهاء من التكوين، ولا شهادة من معلم المهنة، ولا إلى لائحة، أجل، فالخطوة الأولى مثلها مثل إشعال النار في الغابة، لا تحتاج إلى إذن رسمي.

بعبارة أخرى: لئن كانت تكمن في عمل الكسب (وكذلك أيضا في الانتداب السياسي للمنتخب المتوقف على نشاط النائب البرلماني، وممثل الحزب إلى آخره) مؤثرات جوهرية وإمكانيات للمراقبة والتوجيه في جانب غير العاملين (من ممولين، وناخبين، ومنظمات حزبية إلى آخره) فإن العلاقة في حالة عمل المواطنين معكوسة تماما: فالمبادرة كلها تقع بداية في جانب المقبلين على النشاط أنفسهم، أما الآخرون كلهم فلا يستطيعون إلا بصورة غير مباشرة، بل عندما يكون لهم فقط في النهاية تأثير على عمل هذه الجماعة، بالكيفية التي تمكنهم بها الجماعة نفسها منها، وكأنها تقدم لهم "الإذن بذلك" - إلا في حالة ما إذا كان مشروع عمل المواطنين باهظ التكاليف وكان في حاجة إلى تمويل أجنبي قوي. ولا يمكن "أن تبعث" مبادرات المواطنين تناسبا مع ذلك عن طريق المولين ولا أن تتم عن طريق "الانتخاب"؛ ولا يمكن توجيهها عن طريق نزع إمكانيات المعيشة عن أعضائها ولا عن طريق الحرص على ألا توضع بعد أسماؤهم في المرة القادمة في قائمة الانتخاب. هم موجودون بالأحرى طالما كان لهم، مثل أولئك الذين بعثوا بهم إلى الحياة، الوقت الضروري والقدرة على أن يروا فيهما - لخدمة الغير - مصدرا للنشاط الذاتي، والتأكيد الذاتي، والتطوير الذاتي.

من العلامات المميزة لعمل المواطنين أنه لا يستطيع عند نشأة أشكال التضامن والتطبيق من هذا النوع - وهذا بناء على مبدأ المبادرة الذاتية، الذي يقوم عليه عمل المواطنين - العودة إلى أشكال ومناهج للمعالجة محددة مسبقا، إذ ينبغي لها بالأحرى أن "توجد" في الوقت نفسه دفعة واحدة مع مضمون عمل المواطنين والهدف منه. وهذا يعني: أن بنية جماعات عمل المواطنين ليست محددة مسبقا؛ فشكل عملها وطريقة أدائها لا يوجدان مستقلين عن المشروع الملموس؛ وبنيات

نشاطاتها لا تملى من الخارج أيضا، فالجماعة تكون نفسها في شكل عملها من خلال أهدافها. بتعبير مجازي ينبغي لعمل المواطنين أن ينسحب بناصيته من مستنقع عدمه والعمل في أثناء ذلك على "إنشاء" موضوع هذا العمل، ومناهج معالجته، وتنظيم البنيات، التي يتم فيها التعاون، بصورة ملموسة. لا ريب: في "مشكل مونشهاوزن" هذا يكمن في الوقت نفسه ما هو عارض وما ليست له القدرة على المقاومة في هذا الشكل التطبيقي المحدد ذاتيا.

كثيرا ما لا يتعلق الأمر في عمل المواطنين والشبكات عبر الحدود بالتمكن من وظائف معينة وإنما يتعلق الأمر على العكس من ذلك بإبراز وظائف ومشاكل أخرى معينة، تتصل بميدان قدراتها، وحملها على معالجة هذه المشاكل. ينبغي لعمل المواطنين، الذي لا يميل، خلافا لعمل الكسب، إلى احتكار الوظائف، بل غالبا ما يهدف إلى عكس ذلك تماما، وهو تجنيد آخرين - ينبغي له أن يشنع بانعدام نشاطاتها ويفضح تطبيقاتها الخاطئة أو الظالمة علنا. من الممكن إذن أن يفهم عمل المواطنين أيضا وينظم بوصفه تنظيما متصلبا لاختصاصات طرق العمل وتراكم أشكال التطبيق في الإدارة والسياسة، التي تسير بموازاته، وتتنافس معه مضمونيا، وتنتقده (حسب ما تقصد إليه) وتصلحه. إنه بالذات لا يقوم - خلافا لعمل الكسب مرة أخرى - على إقصاء توزيع العمل (وهو ما يثير مشاكل المنافسة ومسائل النماذج البيانية.)

إن قوة الشبكات عبر الحدود والحركات السياسية تكمن على هذا الأساس في أن أناسا عاديين تماما يعملون على الساحة العالمية بصفة اختيارية من أجل قضية بناء على مبادرة خاصة مصدرها الفائض من وقتهم وطاقتهم. وهذه الحركات لا تتوفر عادة لا على مال كثير ولا على موارد أخرى وفيرة، ولكنها تملك ما ليس لدى الممثلين المؤسسيين الرسميين في السياسة والإدارة والاقتصاد في أغلب الأحيان: ويتمثل في المصداقية الثقافية. إنها تستغل الالتزام لقيم معينة، وتستفيد من المعارف والمهارات، التي لا تروج لها لا الدولة ولا الشركات أو القادة الدينيون، وليس من الضروري كذلك أن يقتصر استعمالها على الاستهلاك الخاص.

لذلك فإن الحركات العابرة للحدود متوقفة على شروط معينة تتصل بالإنتاجية والاستهلاك والعمل في رأسمالية اليوم، التي تستوجب نشر تطبيقات ثقافية جديدة وتشجع على أشكال من الهويات الجديدة.

"من تناقضات الرأسمالية أنها تعمل داخل الدولة وبمساعدة الدولة، وتعتمد على مساعدتها في حل المسائل المفتاحية، ولكنها تقاوم في الوقت نفسه التسويات الحكومية، وتحاول أن تنتشر في أسواق جديدة، ينطبق هذا على المنتجات الثقافية مثلما ينطبق على جميع الأشياء الأخرى. على أن هذا لا يعني أن الرأسمالية تشجع الحركات الكونية بصورة مباشرة، وإنما فقط لأن الاستعمال، الذي يستفيده الفرد من الإمكانيات، لم يعد، بسبب تلك القضايا، التي تريد تحقيق الاتجاهات الأسلوبية والصورية الجديدة، التي تريد أن تستفيد من الذوق المصقول للمهارات الاختصاصية، والتي تستهدف، بعبارة أخرى، المستهلكين ومنتجي الثقافة الرأسمالية، - لم يعد من السهل مراقبته. فالتهذيب في مجال العمل يفقد اعتباره عندما تتخذ القوى العاملة قراراتها الاستهلاكية. وتبعا لذلك يجب على الرأسمالية أن تخضع للرأي العام عند إنشاء الصناعات فوق المساحات الكبيرة، وانتشارات الغازات المضرة، وغير ذلك من التقنيات المرفوضة عموما أو تضعها على الأقل في حسابها، وذلك على أساس للمستهلكين من تصور عن القيم."[١١٤]

لذلك تستطيع حركات المواطنين المتخطية للحدود أن تؤدي عملها بنجاح كبير في المكان الذي يلتقي فيه مجتمع الاستهلاك بالالتزام السياسي، فهما يفندان المقدمة البسيطة المتعلقة بتجانس مصالح الدولة ورأس المال، لأنهما يمثلان بذرة مواطنة عالمية، لا يمكنها أن تتجاهل ببساطة الحكومات الوطنية. فمن بين ما اتضح من مقاطعة الزبائن المتخطية للحدود، ومن موقف منظمة السلام الأخضر من جزيرة النفط برنت شبار Brent Spar في يونيو ١٩٩٥ ومن التجارب الذرية الفرنسية في خريف١٩٩٥، أن حركات المواطنين تستطيع بواسطة الوسائل السمعية البصرية على الإطلاق أن تقف في الحلبة السياسية بوصفها أحزابا جديدة لخوض النزاعات وخصوصا الدخول في مفاوضة تتصل بالدولة والاقتصاد. وعلى هذا فإن جماعات عمل المواطنين غير الرسمية تستطيع أن تظهر

عضلاتها على المسرح العالمي، على أن تصورنا أن جماعات من هذا النوع يمكنها أن تتدخل "هناك حيث تعجز الحكومة والدولة لا يعدو أن يكون مجرد وهم. ويعاد تشكيل الدولة الوطنية والحكومة الوطنية، ولكنهما تظلان ذاتا أهمية حاسمة في عالم اليوم."(١١٥)

معضلة ـ الديموقراطية ـ أو: المكان الغامض لما هو سياسي

مع ذلك ألا تزال الخطوة باتجاه المكان الاجتماعي عبر الحدود وهمية؟ وأكثر من ذلك: ألا تزال غير سياسية، لأنها غير ديموقراطية، بل هي تشكل تهديدا للديموقراطية؟ ذلك أن الشرعية الديموقراطية للقرارات السياسية ـ وهو ما يقوله الكثيرون ويؤمنون به ـ إنما هي في النهاية محصورة في إطار الدولة الوطنية وحدها وفي مضاميرها السياسية ـ الأحزاب والبرلمان، والرأي العام.

ترى ماذا يحدث لو قدم الاتحاد الأوربي طلبا من أجل عضوية الاتحاد الأوربي؟

نقول لا بوضوح وبصورة مضاعفة. لقد أصبح مكان ما هو سياسي في عصر العولمة غامضا، ولم تعد الاختصاصات وأزرار الجرس الرسمية المُعلَّمَة على أية حال تتحدث عن نفسها، ويمكن توضيح هذا من خلال هذا المثل. ما ذا يمكن أن يحدث حقا لو أن الاتحاد الأوربي قدم طلبا من أجل العضوية في الاتحاد الأوربي؟ الجواب واضح: سيرفض طلبه. ذلك لأن الاتحاد الأوربي لا يستجيب للمطالب الديموقراطية، التي تربطه بالعضوية. وهذا المثل يمكننا أن نستمر في نسجه وبلورته: بعد بضعة أسابيع من هذا الجواب تتلقى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قرارا، يجب عليها للأسف أن تستدل منه بدهشة، أن الاتحاد الأوربي يرى نفسه مجبرا على أن ينزع عنها كلها العضوية. لماذا؟ لأن الدول الأعضاء فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا العظمى وجميع الدول الأخرى لن تحقق لفترة طويلة المعايير الديموقراطية، التي يشترطها الاتحاد الأوربي، إذ أن هناك قرارات متزايدة يتخذها الاتحاد الأوربي بصورة مستقلة، ثم لا يتم تنفيذها إلا من قبل الدول الأعضاء.

هنا تظهر معضلة الديموقراطية في عصر العولمة: فبينما يصبح التمسك

المتزايد بالوضع القائم المتصل بعدم اتخاذ القرار شرعيا في إطار السياسة الوطنية المبنية على أساس ديموقراطي، يتم في الإطار المتخطي للحدود اتخاذ قرارات "غير سياسية" ظاهريا على نطاق واسع، ليست لها أية شرعية ديموقراطية. فـ"الحكم بلا حكومة"، كما سماه جيمس روزنو James Rosenau، في المنظمات الدولية ضروري مثلما هو غير شرعي من الناحية الديموقراطية.

لماذا لم يجر أبدا استفتاء عام في أوربا بهذا المعنى حول استعمال اليورو؟ لقد كان في وسع أوربا أن تسرع به من الجانب السياسي، فتجعل من موضوع أوربي بحق رأيا أوربيا عاما وهوية أوربية.

قبل ١٥٠ سنة قام الصراع في كنيسة باول من أجل التحول من النظام الإقطاعي القائم على الدين إلى الديموقراطية الوطنية. وعلينا نحن اليوم أن نتناقش حول الانتقال من الديموقراطية الوطنية إلى الديموقراطية المتخطية للحدود، إلى ديموقراطية المواطنة العالمية.

عودة إلى الحداثة الأولى: منطق النزاعات المتصلة بالمؤسسات.

ستتمايز حداثات المستقبل الكثيرة المتنافسة والمتصارعة بعضها مع بعض في أشياء كثيرة - مثلا في كيفية التوسط بين قيم الجماعات وقيم الحرية الفردية؛ هل ستواصل اعتقادها بأن هناك جنة ستنشأ فوق الأرض عن طريق التجديدات التقنية خطوة خطوة أم هي تريد من جهتها أن تضع حدا للتحول التقني المطلق عن طريق المبادئ الديموقراطية والعرقية وغيرها. ولذلك سيكون السؤال، ولعله سيكون السؤال المفتاحي، ما هي الإجراءات وما هي الأشكال، التي ستتخذها وتستخدمها لتسوية النزاعات المؤسسية عبر الحدود، وهل أو كيف ستعترف لهذه المؤسسات بجنسيتها الخاصة واستقلالها وتقر لها بهما؟

في الحداثة الأولى طرحت هذه المشاكل في ساحة الدولة الوطنية، وتم الصراع من أجلها وتُرجمت إلى خبرات سياسية عادية. في البداية كان هذا قد تم قبل كل شيء عن طريق تجريد أطراف النزاع من السلاح وإلزامهم بطرح ذلك للنقاش الاستدلالي في البرلمان وأمام الرأي العام. وحققت الدولة مطالبتها باحتكار السلطة

وفتحت في الوقت نفسه المجال للمنافسة من أجل الأهداف السياسية والموافقة في المؤسسات الديموقراطية على الحق في الانتخاب الإيجابي والسلبي، وعلى حرية التجمع، وحرية إنشاء الأحزاب السياسية، وحقوق البرلمان وواجباته وغير ذلك. بناء على هذا فإن النزاعات المتصلة بالمؤسسات تستلزم ألا يتم التعامل مع النزاعات السياسية والاجتماعية بشكل سيء، وألا ينبغي قمعها، بل يجب الاعتراف بها. على أن أطراف النزاع يلزمون بالتخلي عن العنف وأن يتم حصر النزاعات في حلقات النقاش واتخاذ إجراءات أخرى معينة لحسمها - والحالة المثلى أن تتم في مضامير الديموقراطية البرلمانية.

لقد كان منطق التأكيد على ربط النزاعات بالقواعد المصبوبة مؤسسيا في الإجراءات المتصلة بحسم النزاع في الوقت ذاته، صالحا أيضا للتعامل مع الصراع الطبقي الصناعي بين العمل ورأس المال. فالمجتمع الطبقي الرأسمالي السابق، الذي قام في أوربا القرن التاسع عشر وفقا للتشخيص الماركسي على الإفقار أو الثورة، قد تم ترويضه وتمدينه بالقدر، الذي مكن الحركات العمالية والنقابية في نيران الصراعات الاجتماعية من النجاح في تحويل الأشكال الرسمية لحسم النزاعات إلى شكل من أشكال استقلالية التعريفة. وهكذا تتفاوض ضمن ذلك بصورة جماعية النقابات واتحادات رجال الأعمال، بطرقها الخاصة ودون تدخل من الدولة خلال إيقاعات زمنية ثابتة، بشأن شروط العمل بناء على بيانات اقتصادية لفرع من الفروع. حتى الحق في الإضراب نفسه أو منع استئناف العمل، كان قد ارتبط بإجراءات معينة (التصويت الأصلي مثلا) بحيث يكون من حيث المبدأ من حق طرفي النزاع معا.

لقد أثبت المبدأ صلاحيته هنا أيضا: فالاعتراف بالنزاع وحده - بمعنى النزاع الخاضع للحسم قانونيا - يمكّن من الاثنين معا: من حيث إن النزاعات ذات الصبغة الاجتماعية والضرورية، التي تصبح منتجة في نهاية الأمر، لا تسعى إلى تهديد للمجتمع، بل تصبح مصدرا للتجديدات الاجتماعية والسياسية. ويمكننا القول حقا أن الانتقال، الذي يتم بناء على وعي سياسي، من الإنكار والإدانة إلى الاعتراف والتمدين الإجرائي التقني للنزاعات الاجتماعية والسياسية يكوّن

معيارا قيميا جوهريا لمعرفة ما هو وضع "التحديث" في حقيقة الأمر في المجتمعات، التي توصف بالحديثة.

سبق إلى الحداثة الثانية: تسوية النزاع عبر الحدود. لقد أصبحت عاهة الحداثة الأولى مشكلا مثيرا في الحداثة الثانية، نلمحه الآن في الإجراءات والأشكال التأسيسية للنزاع، التي لم تطوّر ولم يتم تغييرها حتى وقتنا هذا إلا داخل الدول الوطنية، في حين أنها لا تزال كما هي هنالك حيث تنشأ في منابع النزاع المتفجرة للعصر الكوني، أعني الناجم عن وضع معركة ردود الفحل الحمائية وإلزامات التعاون والمسائل الضخمة، التي تتطلب تغييرات ملموسة وحاسمة في الوقت نفسه في الاقتصاد، وفي الإدارة والسياسة والحياة اليومية. من المؤكد أن للكوني والعابر للحدود عناوينهما واختصاصاتهما في عالمنا: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والمحكمة الدولية في دين هاغ أو - بالنسبة إلى أوربا - المؤسسات فوق الوطنية للاتحاد الأوربي. ومع ذلك ليس من الصعب تقديم الدليل على أن هناك من سوء التفاهم البارز ما قام ويقوم بين مصادر النزاع، التي تنشأ من جديد وتتزايد حدتها بين الدول، والديانات، والثقافات من جهة، وبين مؤسسات حسم النزاع المتخطية للحدود أو حتى الشاملة منها غير المستقرة، التي هي بالأحرى غير ملزمة، وعاجزة نسبيا، ومفرطة إلى حد ما وكثيرة الرغبات أخلاقيا كما هي غير ملزمة سياسيا من جهة أخرى.

إن تسمية مصادر النزاع القديمة - الجديدة أسرع من إزالتها. يجب في المكان الأول الحديث عن تحقيق الأسواق العالمية الحرة، وذلك لسببين على الأقل: فهي تسير داخل الدول الوطنية، وذلك هناك حيث تمكنت أحزاب العمال عن طريق النضال من تحقيق أنظمة التأمينات الاجتماعية وأشكال السلطة التفاوضية الاجتماعية، في اتجاه إزالة النزاع المتصل بالمؤسسات بين العمل ورأس المال والمطالبة بـ "المرونة"، التي تتردد على الألسن كلها، لا تعني أكثر من أن القواعد، وكذلك عقود العمل الجماعية، ومعايير المشاركة في اتخاذ القرار أو المفاوضة من

أجل مقياس حماية العمل، قد خففت أو تم إلغاؤها. وفي الوقت نفسه تهدف الثورة الليبرالية الجديدة داخليا ودوليا الوصول بالدولة إلى الحد الأدنى، على أنه من السهل أن يتحول هذا إلى نزاع عسكري داخل الدول وبين الدول.

وهناك مصادر أخرى للنزاع وما ينجم عنها من نتائج لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق، نذكرها هاهنا مجرد الذكر: الأزمات البيئية، والكوارث، والانهيارات (عن طريق الحوادث الكيميائية أو النووية، والنتائج المباشرة أو غير المباشرة للكوارث المناخية البارزة، والصراع من أجل الموارد القليلة الضرورية للحياة.) ثم إن نزاعات الحداثات المتناقضة في الصراع من أجل الأصوليات الجديدة أو القديمة تلقي بظلالها الكثيفة منذ الآن.

في فتح العالم بالذات وفي تزاحمه على مكان منعدم المسافة للوسائل السمعية البصرية، وفي طرق العمل والإنتاج المتبعة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات الجديدة المتخطية للحدود والقارات تنشأ مصادر للنزاع، يصعب تقديرها، يجب أن يتم النظر إلى آثارها من خلال تقاطع إمكانية الفعل والأمر الواقع وما بينهما من ارتباط. والمقصود من ذلك هو الأخطار والمخاطر الكونية المتصلة بهجرة الشعوب من مناطق العالم ومن بلدانه الفقيرة إلى مناطقه وبلدانه الغنية؛ والمفاعل النووي، الذي سينفجر غدا أو بعد ألف سنة؛ والجرائم الدولية المنظمة الخفية المسكوت عنها وغير ذلك. وما تتميز به هذه التهديدات الشاملة هو أنها تستطيع، هناك بالذات حيث لم يسبق لها الدخول (بعد)، أن تخلق قوة تغير المجتمع وتحقق المعنى الخلفي لفن مسرحة الخطر، بمعنى أن تؤدي عملها قبل أن يفوت أوان ذلك.

وهذه النزاعات العابرة للحدود ستضع في المستقبل طابعها على الحياة اليومية للاقتصاد وللسياسة، وللبشر، تلك الحياة التي ستنجم عن انتصار السياسة الليبرالية الجديدة، وتطور بذلك قوتها السياسية. لقد تمت في السنوات الماضية تسوية الصناعات المستلزمة للتنظيم: وهي الاتصالات، والطاقة، والمواد الغذائية، والشئون المالية. فكان أن جعلت المنافسة، التي تحررت عن طريق ذلك على نطاق عالمي، المصالح الوطنية المختصة في وضع المعايير تتنازع فيما بينها. ومع حركة التجارة الحرة أصبح هذا المشكل في أثناء ذلك شموليا، ولكن هذا كله لا يزال هو

البداية لا غير. وقد بدأت تلوح منذ الآن مصادر أخرى للنزاع، منها مثلا الاتفاقات حول معايير البيئة أو معايير سوق العمل، بمعنى إتمام التسويات في ميادين الأفعال، التي لا يزال فيها التحكم في النزاعات أكثر صعوبة، لأنها شديدة الحساسية من الوجهة السياسية.

تحتم الموجة الأولى من إلغاء التدابير التنظيمية إجراء موجة ثانية من التنظيمات عبر الحدود. وبذلك ترتفع قيمة ما انخفضت قيمته في الثمانينيات: الدولة والسياسة. والمطلوب هو عكس إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة تماما، بمعنى الدول القوية، وذلك لكي يصبح من الممكن تحقيق تنظيمات السوق المتخطية للحدود داخليا وخارجيا. عندما توجد اتفاقات من هذا الطراز، وتخترع، ويتم التفاوض بشأنها، تصبح الشمولية موضوعا ومحورا للنزاع لا في السياسة والاقتصاد فحسب، بل في حياة الناس أيضا وفيما حول الكرة الأرضية.

ويستنتج من هذا كله: أن وظيفة الفعل السياسي في عالم تنعدم فيه المسافة ويصبح بذلك أضيق وأكثر امتلاءا بالنزاعات، هي أن يخلق بكل ما في قوة الخلق الإنسانية الممكنة وما فيها من خيال سياسي مؤسسي مجالات وأشكالا عابرة للحدود للحسم في "أنانيات" وطنية ودينية وثقافية متناقضة ومتعادية في أغلب الأحيان، حسما معترفا به وخاليا من العنف، ويختبره ويحققه بجميع المجهودات المتاحة. ولن يحدث هذا - وهو أمر مؤكد عند هذا الحد - من تلقاء نفسه. ولكي تكتسب فكرة المؤسسات العابرة للحدود، والاعتراف بالنزاع والبت فيه، شيئا من ديموقراطية المواطنة العالمية، الشكل والقوة من الناحية السياسية، تحتاج إلى إنشاء وإرساء دعائم ذات سياسة جديدة: وهي الحركات والأحزاب الوطنية لمواطني العالم. ولكن المبادرات العاملة والموجهة العابرة للحدود وكذلك علاقات عمل المواطنين العاملة تستطيع من أجل ذلك أن تطور البواعث والأسس والنماذج، التي يمكن تطبيقها.

أيها المواطنون العالميون في جميع البلدان - اتحدوا!

لقد كان من الممكن، رغم قصر مدة التفكير، أن تقفز أمامنا سياسة، تتجه

حسب مبدأ غوليفر: كثير من الأقزام السياسيين يقيدون العمالقة الوطنيين. على أنه ينبغي بالأحرى أن تقرأ أبجدية المبدأ المزدوج لتسوية النزاع من جديد: وهو الاعتراف بالتناقضات، وبالاختلافات والنزاعات (تجريدها من السلاح قولا وعملا، أي تحريرها من العنف) وكذلك إيجاد الهدف السياسي، والأمكنة الشرعية والقواعد التقنية الإجرائية لحسم النزاع. على أن هناك أسئلة تطرح نفسها في أثناء ذلك أيضا.

خصوصا هذا: كيف يمكن أن تبدأ التجارب العابرة للحدود من هذا الطراز بنجاح؟ تبدأ في أوربا بالتأكيد، فالعودة إلى الديموقراطية الوطنية وهمٌ محض. لم تعد هناك ديموقراطية في أوربا - إلا إذا كانت متسعة عبر الحدود. فبعد إدخال النقد الاتحادي بالذات يجب أن تتقوى أوربا بأفكار سياسية جديدة. فلا تقدر على التحكم في المشاكل الاجتماعية والسياسية المتوقعة الناتجة عن اليورو والاضطرابات المترتبة عن ذلك والتغلب عليها إلا أوربا قوية، ولا تستطيع أن تعيد قراءة أبجديتها السياسية بالنسبة إلى العصر الكوني إلا أوربا قوية أيضا. وهذا يعني أنه يصبح من الممكن مثلا أن يتدخل بريطاني أو بولندي أو إيطالي في الحملة الانتخابية الألمانية، لأنه عضو في حزب له حضوره في جميع الدول الأوربية - لأن هناك أيضا سياسة شاملة تمارس في هذه الحملة الانتخابية الألمانية تحت علامة مزيفة، أي أنها وطنية لا غير.

وهنا يطرح نفسه أيضا سؤال يتصل بمستوى الوساطات: أين ينبغي أن تتم مؤسسية الصراعات - عبر الحدود، شموليا أو وطنيا ومحليا؟ هل تتنافى مستويات هذه الوساطات والأمكنة المختلفة؟ إن الدرس، الذي يستمد من تجارب الحركات العابرة للحدود، ينص على العموم على: أن النشاطات على المستويات المختلفة تتكامل وتتقوى بصورة متبادلة. ولكن هذه التجارب ربما تعود إلى العجز النسبي لهذه الحركات وتفقد اعتبارها عندما تُرغَم الأنانيات القوية على التوازن؟ وهنا يطرح قبل كل شيء هذا السؤال: كيف يمكن معالجة الهدف السياسي الكبير لمؤسسية الصراعات عبر الحدود بتفاصيلها؟ ما هو مظهر - وهذا من باب التفكير في ترجمته - "استقلالية التعريفة" بين الأتراك والألمان في برلين، التي تسمح

بحسم جوانب النزاع بين الاثنين؟

يجب علينا أن نوجد أماكن اللقاء ونتشئها لهذه الجماهير الناس. يجب علينا أن نصارع ونناضل من أجل الاعتراف بهذه الحقوق وتحقيقها، وأن نرغم الفاعلين الأقوياء على أن يهيئوا الائتلاف المناسب وأن يقدموه بصورة دائمة. وبهذا المعنى قامت منظمة العفو الدولية قبل فترة بحملة لكسب تأييد فاعلي الاقتصاد - الشركات والبنوك - لها في حماية حقوق الإنسان والمطالبة بها. فلا يزال هناك دوما تحمل للحكم بالإعدام، وللتعذيب، ولوجود المساجين السياسيين وإساءات أخرى إلى حقوق الإنسان المدنية والسياسية، حين لا يكون ذلك مضرا بالعمل. وإنهاء هذه الممارسة يقع في حيز قوة الشركات المتعددة الجنسيات، فهي التي تستطيع مثلا أن تجعل من حقوق الإنسان مقوما من مقومات قراراتها الاستثمارية في بلد من البلدان. والتحول المناسب في سياسة المصانع يمكن أن يخلق مصداقية - لها أثرها ولاريب - لا تستطيع شركة متعددة الجنسيات شراءها أبدا باستعمال ميزانية الدعاية كلها.

يجب علينا أن ننشئ منظمات للمصالح المشتركة ونؤسس أحزابا سياسية أو نعيد توجيه الموجود منها وتنظيمه بشكل مناسب. يجب علينا أن نوجد التشكيلات، التي تفتح ما لا يزال مغلقا بعضه عن البعض الآخر رأي عام وطني وخلافات سياسية عبر وطنية وتنشطها لاحتضان النزاعات والموضوعات والقيم العابرة للحدود. فإذا لم تتم محاولة القيام بتسويات من هذا النوع للنزاعات عبر الحدود ضمن مراكز المنظمات المصلحية، فإن المرحلة القائمة أمامنا تهدد بالانصباب في مضمار ما بعد السياسي لحكومة الاختصاصيين الفنيين السامية. إن أهمية الشبكات المناسبة العابرة للحدود وقوتها تكمن في الكشف عن التناقضات و"الأنانيات" الثقافية والسياسية ومنحها الشفافية والبت في أمرها. ولكن الصعوبات، التي تواجهها المنظمات العابرة للحدود والمنظمات الوطنية الداخلية، جبارة. إنه ليظهر منذ الآن مثلا أنه لا يزال من الصعب تجاوز التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في مسائل النوعية وتأمين المواد الغذائية. وهذا النوع من الصعوبات سيكون أكبر حجما كلما ازداد تناقض

الخلفيات الثقافية، وأوضاع المداخيل، وشروط النظام السياسي بين الدول والمناطق المشتركة. فالأحزاب العابرة للحدود أو المنتمية إلى المواطنة العالمية ليس من الواجب عليها أن تصارع هذه التناقضات وتتحملها فقط، بل عليها أن تكسب أيضا قوتها السياسية الضرورية لها في النزاعات المكونة للهوية، أي ضد الحركات، التي تسعى من أجل إعادة التأميم. بعبارة أخر: عليها أن تناضل من أجل الأخلاقيات المتصلة بتسوية النزاعات العابرة للحدود وتطويرها في كل مرة داخل وسطها الثقافي الوطني.

يجب علينا أن نفتح لعب القوة الجديد للسياسة المتعددة الأمكنة، ونتدرب عليه ونمارسه، فبذلك تنتقل حركات وأحزاب المواطنين العابرة للحدود بعد حين بالشركات المتعددة الجنسيات وتخرج من الفخ الإقليمي للسياسة الوطنية بواسطة نشاطها هنا وهناك وتوقع هكذا في النهاية بين الدول الوطنية بعضها ضد البعض الآخر. حسب الشعار: أن تتعلم من الاقتصاد، معناه أن تتعلم الانتصار!

يجب علينا أن نخلق معاهد جديدة للنزاعات، التي تمت تسويتها وحسمت بين الدول، ونهيئ ونختبر الوسطاء، والحكام، وإجراءات التوفيق. لكن هذا يعني أنه يجب أن تكون لحركات المواطنين العالميين وأحزابهم أصول فرنسية، وأمريكية شمالية، وبولندية، ويابانية، وصينية أو أمريكية جنوبية، تناضل في لعبها مع بعضها البعض عبر الأركان والزوايا الاجتماعية المتباينة من أجل حسم النزاعات وإنشاء المعاهد العابرة للحدود.

هناك بعد سؤال آخر، وهو سؤال أخير: من نكون نحن؟ من سيكون على الإطلاق حاملاً لهذا النوع من حركة المواطنين العابرة للحدود؟ هناك، حيث تصبح الشمولية مشكلا يوميا أو موضوعا للتعاون - في العواصم، وفي المدن الكونية global cities وفي المنظمات العابرة للحدود - هنالك يتكون الوسط والوعي لمواطنة المجتمع العالمي بمفهوم ما بعد الوطني للسياسة، والمسئولية، والدولة، والعدالة، والفن، والعلم، والمبادلات العامة. أما إلى أي مدى يمكن توقعه اليوم أو كيف سيكون في المستقبل، فإن ذلك مشكل يظل بلا جواب تماما. وما هو واضح إلى هذا الحد: هو أن الاتصال بالإنترنت وحده لا يخلق مواطنا عالميا.

ولا ينبغي كذلك التنويه بالمجتمع العالمي المتعدد العرقيات، إذ الأولى به ألا يوصف بصورة البوتقة، بل ببوتقة صحن السلطة المشكّلة، الذي يتضمن الهويات الثقافية المتعددة الألوان والمفعمة بالنزاعات بجانب بعضها البعض وضد بعضها البعض(١١٦). ولا ينمو فيها التسامح والسرور بالتنوع المتناقض فقط، وإنما ينمو أيضا الانغلاق وكراهية الأجانب. وردود الفعل هذه لا تدل مطلقا على أن التجربة المتعددة الثقافات قد فشلت، ولكنها تدل على أن هناك ميادين وأشكالا من التسويات المناسبة العابرة للحدود لم يتم توفيرها حتى الآن.

يقترب مجتمع الكسب من نهايته، كلما ازداد تعويض البشر بإدخال التقنيات الأكثر ذكاء. هل ينبغي أن يفضي هذا إلى كارثة؟ كلا، بالعكس: إن القوى الإنسانية الخلاقة لا تصبح حرة لكي تلتفت إلى الأسئلة الكبرى للحداثة الثانية وتهتم بمعالجة تفاصيلها إلا عندما يتم النجاح في إلقاء ذنب العمل السلبي على الآلات. أما هل سيكون النجاح حليفا لهذا، فلا أحد يستطيع ـ لا سلبا ولا إيجابا ـ معرفة ذلك مسبقا. ولماذا يحق للمرء أن يكون فقط إما متشائما أو متفائلا ولا يحق أن يكون الاثنين معا في وقت واحد؟ ذلك أن السؤال عما إذا كانت حركة المواطنين الأوربية ستكون قوية، لا تجد لها من جواب إلا هناك في المكان الذي تنتمي إليه، أي في المكان السياسي، أي بشكل عملي.

أيها المواطنون العالميون في كل البلدان ـ اتحدوا!

وذلك كتجربة: أيها المواطنون العالميون في كل البلدان ـ اتحدوا!

وسيعني هذا عندئذ في وقت متأخرا جدا، لكن ليس متأخرا إلى حد كبير ـ أنه قد تم وضع فقرة لنيتشه موضع التنفيذ:

"كلا، نحن لا نحب الإنسانية؛ ولكننا من جهة أخرى لم نعد منذ وقت طويلة ألمانا بما فيه الكفاية، على غرار ما هي عليه اليوم كلمة ألمان، لندافع عن القومية والكراهية الجنسية، ولنبتهج بحكة القلب الوطني والتسمم الدموي الوطني... نحن حياديون جدا، شريرون، عصبيون جدا... نحن الذين لا وطن لهم...، بكلمة واحدة ـ وينبغي أن تكون كلمة شرف لنا! ـ أوربيون طيبون، ورثة أوربا، الأغنياء، المغدق عليهم، ولكن واجبات آلاف السنين من الفكر الأوربي تثقل كاهلهم."(١١٧)

الهوامش

١ ينبغي أن يكون الحديث هنا على وجه أدق "الخطر"، باعتبار أن "المخاطرة " تعني عدم الأمن
الممكن تقديره وحسابه، و"الخطر" (الترتيب الثاني) خلافا لذلك عدم الأمن (الناجم عن القرارات الحضارية) لا يمكن تقديره؛ أنظر عن ذلك بك، مسائل البقاء، البنية الاجتماعية والتنوير البيئي، في مصدر Überlebensfragen, Sozialstruktur und ökologische Erklärung, Frankfurt/M. ١٩٩١. s.17-140 ,

٢ هذا هو في النهاية فحوى تقرير اللجنة البافارية الساكسية الخاصة بمسائل المستقبل Die bayrisch-sächsische Kommission für Zukunftfragen، التي لا تردد (كما يتم ادعاء ذلك غالبا) عقيدة الليبرالية الجديدة، وإنما تظهر مساوئها وتبرزها؛ وأنا أدين للعمل في هذه اللجنة بكثير من المعلومات والإرشادات، حتى ولو انحرفت الصورة، التي رسمتها في هذه الدراسة، عن ذلك.

٣ نظر غوتس، ١٩٩٩.

٤ هناك ما يشبه ذلك عند إلكين، ١٩٩٥، ص ٧.

٥ تقوم دراستي لهذا النص على إرشادات، تلقيتها من فولفغانغ بونس W olfgang Bons ولودغر بريس وبيتر فليكسنبيرغر Peter Felixberger، فلهم شكري الجزيل.

٦ أنظر هنا إضافة إلى ذلك دراسات Ch.Meier وكذلك K.P. Liessmann في بك، Frankfurt/M.1999.

٧ أنظر ماينهارد ميغل Meinhard Miegel، مناقشة Diskussionsbeitrag في: جمعية ألفريد - هاوزن Alfred-Hausen-Gesellschaft Stuttgart 1994 ;s.133.

٨ ميغل، ألمانيا الدولة الاجتماعية Sozialstaat Deutschland في: Glaser/Lindemann 1998, S.141f في العلوم الاقتصادية تناقش "رؤية - قاتلة منصب العمل" بوصفها "فرضية التسريح"، التي تظهر مرحليا (١٨٢٠ في مناقشات الآليات، ١٩٦٠ في مناقشات الأليلة إلى آخره)؛ وتوضع في مقابلها في معظم الأحيان "فرضية التعويض"، التي تخلق في مقابل كل تقدم تقني ما يكفي من إمكانيات العمل؛ أنظر عن ذلك بيرنهارد ياغودا، التقدم التقني والشغل، ينظر
Bernhard Jagoda, Technologischer Fortschritt und Beschäftigung، في غلازر/ليندمان، ص ٢٤٨ وما بعدها؛ أنظر فيما بعد خصوصا سيناريو المستقبل الأول والثاني.

٩ غوتس ١٩٨٠

١٠ أنظر بك/ غيدنس/ لاش.

١١ أنظر عن ذلك ديتمار بروك Dietmar brock، الاقتصاد والدولة في عصر العولمة Wirtschaft und Staat im Zeitalter der Globalisierung، في: من السياسة والتاريخ المعاصر *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 33-34/97, S.18.

١٢ ساسن ١٩٩١.

١٣ غوردن ١٩٩٤
١٤ إلكنس ١٩٩٥، ص ١١٥ وما بعدها
١٥ أنظر إلى ذلك مارتن هاير Maarten Haier وسفين كيسلرنغ Sven Kesselring، في بك، المصدر السابق ١٩٩٩.
١٦ ينظر مارى كالدور، إعادة تكوين مفهوم العنف المنظم Recoceptualising Organized Violence، في: Archibugi/ Held/Köhler 1998, S.91-110.
١٧ من باب السخرية أن عنوان هذا الكتاب، كما يكشف عن ذلك كانت في أحد الهوامش، وهو اسم حانة - يتردد إليها الفلاسفة، يرمز إلى مقبرة البشرية.
١٨ أنظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٩٩٥.
١٩ انظر دروكر ١٩٩٥، ص ١٨ وما بعدها.
٢٠ أخذت البيانات من مجلة *Der Spiegel*؛ ١٩٩٨/١.
٢١ أنظر غاور/ سكريبا Gauer/Scriba 1998, S.79.
٢٢ أنظر راسكين ١٩٩٥.
٢٣ أنظر كاستلس ١٩٩٦، ص ٢٣٢، ٤٧٥.
٢٤ أنظر بك ١٩٨٨
٢٥ أنظر هاوف ١٩٩٧
٢٦ أنظر شيفا، مؤتمر بيكين: الجنس، والعدالة والتمييز العنصري الشامل، في: Shiva, :Gender, Justice and Global Apartheid, in :Beijing-Conference .Aiithal Beijing 1995, S/78
٢٧ بورتر ١٩٩٣.
٢٨ توماس فيستفال، النمو المبرمج والرأسمالية الحديثة، في مجلة السياسة الاشتراكية والاقتصاد Thomas Westphal, Programmiertes Wachstum und moderner :Kapitalismus, in *Zeitschrift für sozialistische Politik und Wirtschaft*, 4/1998, S.27، وهناك أيضا إلى ا. بورتر. وانظر كذلك ه.كيرن، م. شومان، الاستمرارية أو تبديل الطريق؟ H..Kern, M.Schumann, Kontinuität oder Pfadwechsel?. نموذج الإنتاج الألماني في مفترق الطرق في: Das deutsche Produktionsmodell am Scheideweg, in Cattero 1998, S.85-98. على أن جون غراي يجعل هذا التشخيص المتشائم "لاقتصاد السوق الاجتماعي" في ألمانيا نسبيا من خلال دليلين: الأول أنه ليس هناك اقتصاد آخر غير اقتصاد ألمانيا الغربية قادر على إدماج اقتصاد حكومي مفلس مثل اقتصاد الجمهورية الديموقراطية الألمانية. الثاني أنه من الممكن من خلال صيغة "الرأسمالية الراينية" في وضعها المركزي بالذات أن تبنى من جديد وتوسع في أوربا الحدود المفتوحة على خلفية الأشكال الأساسية؛ أنظر أيضا جون غراي، الولايات المتحدة وطوباوية الرأسمالية الكونية
D ie Vereinigten Staaten und die Utopie des globalen Kapitalismus, Beck, 1999. :in
٢٩ فيشر ١٩٩٥، ص ١٤٠.
٣٠ أنظر كليرمونت/غوبل ١٩٩٧
٣١ newsweek, June 4, S.17؛ أنظر أيضا سينت، ١,٩٩٨

٣٢ أنظر McLaughlin The ,Mclaughlin ,J.Millar, K.Cooke ; 1994
in ,Employment Lottery: ,(1989) Policy and Politics, vol. 17 No.1
Mead/ Field London 1997 S.75-81 ;.

٣٣ كاستلس ١٩٩٦ص ٤٧٦.

٣٤ بيتر مايفالد، التضامن كالبخر في: Peter Maiwald, Solidartät ist wie der
in ,Mundgeruch: Beilage ,1998 Die Presse (Wien) vom 20/21 Juni
Spektrum, S.III. سيطور هذا السيناريو في الفصل التالي " نظام الخطر ".

٣٥ بك/ غينز هايم ١٩٨٢.

٣٦ أنظر إضافة إلى ذلك س. غرينهوس المؤقت الدائم ,S.. Greenhouse
Permanently Temporary, vom In: *International Heralld Tribune*
31.3.1988, S/15

٣٧ أنظر Centre de Jeunes Dirigents, Paris 1995, S.125.

٣٨ أنظر إ. بيرغمان، عمل جديد. نماذج عمل جديدة للمستقبل، في: E. .Bergmann,
in ,New Work. Neue Arbeitsmodelle: ,*Zukunft*, Jahrgang 1998, 23
S.18 f.

٣٩ أنظر كراكوف Krackow، ١٩٩٨، ص ١٨٢ وما بعدها. وأنظر أيضا G
uggenberger, Arbeit, Zeit und Musse, in: *Zukünfte* 23/1998, S.15ff
feld 1998.

٤١ أنظر كلاوزن Clausen 1988 .

٤٢ البحث الكبير عن مناصب العمل من السهل أن يؤدي إلى نسيان التاريخ الطويل لنقد العمل المأجور وعمل الخبراء؛ أنظر إلى ذلك من بين ما تنظر كارل ماركس، إيفان إيلتش I van Illich وبراتر Brater/ بك ١٩٧٥، خصوصا فصل " نقد المهنة Kritik des Berufs".

٤٣ أنظر ف. بوص " سيناريوهات العمل المستقبلية " في: ,W. Boss
,in Zukunftszenarien der Arbeit: Beck 1999، وبونص يقدم أدلته أيضا على مدى الأبعاد الآتية.

٤٤ أنظر بوس، المصدر السابق.

٤٥ أنظر جريدة *Die Zeit*, 19 November 1998, Nr 48, S.21.

٤٦ كل الاقتباسات من فيليكه/كلاينه - بروكهوف، هل يؤلم التحديث؟ في:
-Brockhoff, Tut Modernisierung Weh, in: Beck Willeke/Kleine
1999, S.20/22.

٤٧ أنظر من بين ذلك برومبيرغر Promberger 1997؛ ويورغن/ راينيكه /Jürgen
Reinnecke 1998.

٤٨ أنظر شتادلر، أساتذة الموسم في: R. Stadler, Die Saison-Professoren in:
Süddeutsche Zeitunng vom 20.10.1998, S.V2/16.

٤٩ أنظر كورينه إمونت، جهد بثمن بخس في: Corinna Emundt, Fleiss zum
,Niedrigpreis in:Süddeutsche Zeitung vom 20.August 1998, S.3.

٥٠ أنظر دوريس ميتس، مؤسسي الحياة - يعتبرون كالأجراء اليوميين، في: D oris Süddeutsche Zeitung :Existenzgründer – wie Tagelöhner, in Metz, .vom 27.2.1998, S. 10

٥١ أنظر *Süddeutsche Zeitung* vom 7.4.1998, S. 2.

٥٢ أنظر فوكوس *Focus* 15, 1998, S.228 F، والاقتباس عن سيلكه نيسن، البنية الجديدة لسوق العمل، في المجلة النقابية الشهرية: Sylke Nissen, Gewirkschaftliche :Neustrukturierung des Arbeitsmarkt, in .Monatshefte 6-7, 1998, S. 430

٥٣ أنظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باريس ١٩٩٦ ص ٨ و١٩٢.

٥٤ أنظر المؤقت الدائم، شركات التقنية العالية تعتمد على الطبقة العاملة في: :temporary, High-Tech-Firms rely on Working Class, in Permanently .1998, S.1, 15 *International Herold Tribune* vom 31.3

٥٥ أنظر ب.ج. فوبروبا، نهاية مجتمع عمل الوقت الكامل، في مجلة الإصلاح الاجتماعي: :Vobruba, Ende der Vollbeschäftigungsgesellschaft, in P. G. .*Zeitschrift für Sozialreform* 1998, S.77f

٥٦ أنظر رالف دارندورف، النظام العالمي الجديد في مجلة الثقافة Ralf Dahrendorf, DU- *die Zeitschrift der Kultur*, Heft 5, :Neue Weltordnung, in .Mai1997, S. 17

٥٧ أنظر شيلسكي/ تسولر في المصدر المذكور نفسه D. Schelsky/R. Zoller, .dies. 1994, S.7 :Einleitung, in

٥٨ أنظر في المصدر نفسه، تسولر، الدولة والتطور الاقتصادي في البرازيل، R. .ebda., S.36 :Zoller, Staat und Wirtschaftentwicklung in Brasilien, in

٥٩ أنظر إضافة إلى ذلك بريز، ص ٤٤؛ هذا الفصل مدين لهذه الدراسة الدقيقة الموثقة بكثير من الإيحاءات والأدلة والحقائق التجريبية.

٦٠ أنظر بريس ١٩٩٧، ص ١٠٩.

٦١ أنظر لايس أبرامو، علم اجتمع العمل في أمريكا اللاتينية في العمل و: Lais *Work and* :Abramo, The Sociology of Work in Latin America, in .*Occupation,* Vol.25, Nr.3 1998, S. 306

٦٢ أنظر Castaneda 1995, S. 34.

٦٣ أنظر بريس ١٩٩٧، ص ١.

٦٤ أنظر بريس ١٩٩٧، ص ١٠٩.

٦٥ أنظر بريس ١٩٩٧، ص ١٦٠.

٦٦ أنظر مانويل كاستلس، وأليخاندرو بورتس، العالم الأسفل: أصول الاقتصاد غير الرسمي وفعالياته وآثاره، في المصدر نفسه: Manuel Castels, Alejandro Portes The Origines, Dynamics and Effekts of the :Wold Underneath .dies. 1989, S. 12 :Informal Economy, in

٦٧ أنظر رالف دارندورف، المرجع السابق، الصفحة نفسها(هامش ٥٦).

٦٨ أنظر بيان العاطلين السعداء في: Das Manifest der Glücklichen .Arbeitlosen, in: Beck 1999

٦٩ أنظر L ind 1995, S. 216.

٧٠ أنظر زافالا نقلا عن بريس S ilvio Zavalla 1988, zit. Nach Pries 1997, S.36.

٧١ أنظر كريستيان نوربيرغر، الحرية تودي إلى الفقر في: C hristian Nürenberger, Freiheit macht arm, in: *Süddeutsche Zeitung* vom 30. April/1.Mai 1998.

٧٢ أنظر ز. باومان، الدول الضعيفة، العولمة وتصدع المجتمع العالمي في: Z. Bauman, Schwache Staaten, Globalisierung und Spaltung der Weltgesellschaft, in :; S. 315ff Beck 1997.

٧٣ أنظر م.فولف التغيير من أسفل في: M. Wolf, Veränderunng von unten, in: Schelsky/Zoller 1994, S.344f.

٧٤ أنظر باربر، أخلوا المكان أخيرا !أحاديث حول مستقبل الديموقراطية في: B. Barber, Räumen Sie doch mal auf! Gespräch über die Kukunft derDemokratie, in: *Die Zeit*, 29.1998, S. 58.

٧٥ أنظر ميخائيل فازر، التعددية الثقافية والفردية في Michael Walzer, Multi-Culturalism and Individualism, in: *Dissent*, Frühjahr 1994, S. 185-191.

٧٦ أنظر "القيم الأمريكية"، الاقتصادي « American Values », *The Economist* vom 5.September1992، نقلا عن بيرنت أوستندورف، سياسات التباينات، والنظريات والتطبيق من منظور مقارني أمريكي ألماني، محاضرة في جامعة جورجتاون Berndt Ostendorf, *The Politiics of Difference, Theories and Practice in a Comparative US-German Perspective,* Lecture at Georgetown University, March 1995, S. 9f.

٧٧ أنظر جون غراي، في بك ١٩٩٩ (هامش ٢٨).

٧٨ هذه البيانات مقتبسة من تقرير لجنة المسائل المستقبلية لدولتي بايرن وساكسن الإقليميتين، ج ١ بون ١٩٩٦.

٧٩ أنظر إدورد لوتواك، الحلم الأمريكي المعرض للخطر Edward Luttwak, The Endangent American Dream, New York, London 1993, S. 163، نقلا عن جون غراي في بك ١٩٩٩ (هامش ٢٨).

٨٠ كل هذه الصيغ مستمدة من مقال للمتخصص في العلوم السياسية المقيم في هارفارد روبيرت د. بونتام، ظواهر أزمة ـ الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان في مقارنة في: Robert D. Puntam, Symptome einer Krise- die USA, Europa und Japan im Vergleich, in: Weidenfeld 1997, S.52-80.

٨١ أنظر بونتام ١٩٩٧، وكذلك بولنغ أمون.رأس المال الاجتماعي الأمريكي المنخفض في: Bowlig Alone, American's Declining Social Capital, in: Journal of Democracy, Vol -, Heft 1 S.65-78

٨٢ هذه البيانات مستمدة من بونتام، المصدر السابق (هامش ٨٠).

٨٣ أنظر ب. وسترن وس. بيكيت، خرافة السوق الحرة، قانون العقوبات كمؤسسة لسوق العمل الأمريكية في: B. Western, C. Beckett, Der Mythos des freien Marktes, das Strafrecht als Institution des US-amerikanischen Arbeitsmarktes, in: *Berliner Journal für Soziologie*, 1998, S.159-180

٨٤ المصدر نفسه، ص ١٦٤.

٨٥ أنظر جون غراي، المصدر نفسه (هامش ٢٨).

٨٦ تأكد هذا من خلال فوز الحمر والخضر في الانتخابات بألمانيا في خريف ١٩٩٨.

٨٧ أنظر شاليني راندريا، ضد الكفاءة الذاتية للعلوم الاجتماعية الغربية، مخطوطة غير منشورة

Shalini Randeria, *Against the Self-Sufficiency of Western Social sciences,* unveröffentlichts Manuskript, Berlin 1998.

٨٨ أنظر Leadbeater 1997.

٨٩ نفسه، ص ٣٠ وما بعدها.

٩٠ أنظر م. كولر، من الوطني إلى مجال المواطنة العالمية العام في: M. . Köhler, From National to Cosmopolitan Public Sphere, in: Arschibugi/Held/ Köhler 1998, S.232.

٩١ أنظر المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

٩٢ أنظر كلينغست، بناتو السور في: M.. Klingst, Die Mauerbauer, in: *Die Zeit*, Nr. 50, 3.12. 1998, S. 6.

٩٣ أنظر د.كلاغس، مداخلة في: D. Klges, Redebeitrag, in: Bergerdorfer Gesprächskreis o.J., S.42, 82.

٩٤ أنظر د. بول، غير مهذب وقريب من القاعدة في:. D. Buhl, Ungestylt und Baisnah, in: Die Zeit, Nr 50, 2.12.1998, S. 4.

٩٥ أنظر بالنسبة إلى ما يلي في بك ١٩٩٩ R. G. Heinze/ C. Strünck, in: Beck.

٩٦ أنظر غ. نوتس، المتطوعون الجدد، وغ. سالم، عمل الموطنين ليس عملا تعويضيا G. Notz, die neuen Freiwilligen, AG Spak 1998; C. Salm, Bürgerarbeit ist keine Ersatzarbeit, in: taz vom 3.November 1998.

٩٧ أنظر ميتشكه، مال المواطنين في مجلة: J. Mitschke, Bürgergeld, in: Wolkswirtschaftliche Korrespondenz,34. Jg. 19956, N.8.

٩٨ أنظر بفايفر، مداخلة في: Ch. Pfeiffer, Gesprächsbeitrag, in: Bergedorfer Gesprächskreis O.J., s. 85

٩٩ أنظر م. كيمبه، حياة وراء البطالة، في: M.. Kempe, Ein Leben jeseits der Arbeitlosigkeit, in: *taz* vom 19 Oktober 1998, S. 12.

١٠٠ نفسه

١٠١ أنظر بول، المصدر السابق (هامش ٩٤).

١٠٢ أنظر إنغلهارت Engelhart 1997, S. 78ff، وقد نوقشت أعمال إنغلهارت بحيوية كبيرة؛ ولخلاصة ذلك أنظر بو وبباداكيس أوليات مقطبة أم خيارات مرنة، في: C. Beau, E. Papadakis, Polarised priorities or flexible alternatives? in *International Journal of Public Opinion*, vol. 6/3 1997.

١٠٣ أنظر كلاغس، الالتزام والالتزام الممكن في ألمانيا، في: من السياسة و التاريخ المعاصر H. Klages, Engagement und Engagementpotential in Deutschland, in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 38/98, S. 32f.

١٠٤ أنظر ماروفيتس، مكان ما معمم، في بك J. Mayrowitz, Das generalisierte Anderswo, in: Beck 1998, S. 186.

١٠٥ أنظر Castells 1996, S. 72ff.

١٠٦ يصف شتيفان وراي S tefan Wray في جزء آخر من هذه السلسلة (فلوريا روتسر علم ميغا الآلة Florian Rötzer, *Megamaschine Wissen*) دور الإنترنت بهذا الصدد.

١٠٧ أنظر م. توسكانو العاصفة السياسية M. Toscano, Turbulencia politica، نقلا عن كاستل ١٩٩٦ .

١٠٨ أنظر ابادوري، أمكنة عرقية شاملة، ملاحظات ومسائل عن تطور علم السلالات والأجناس عبر الحدود A .Appadurai, Globale ethnische Räume, Bemerkungen und Fragen zur Entwicklung einer transnationalen Anthropologie, In: Beck 1998, s. 22.

١٠٩ أنظر ف. بييرس، الطليعة الوطنية W. Pierce, National Vanguard، نقلا عن Castells 1996, S. 84.

١١٠ أنظر ك. ستيرن، قوة على السهل A Force upon the Plain، نقلا عن المصدر السابق، ص ٨٤ وما بعدها (هامش ١٠٩).

١١١ أنظر ألبرو ١٩٩٧.

١١٢ أنظر آنيا هوف، شبكات النساء في ميدان توتر العولمة والتنوع، في A nja Hof, Frauen –Netzwerke im Spannungsfeld von Globalisierung und Vielfalt, in: Klingebiel/Randeria 1998, S. 67.

١١٣ كومار - دفوزا، عمومية خطاب حقوق الإنسان، في المصدر السابق K umar- D'Fouza, The Universality of Human Rights discourse, in: ebda.

١١٤ أنظر ألبرو ١٩٩٨، س ٢٢٤ وما بعدها.

١١٥ أنظر غيدنس ١٩٩٩، ص ٦٩.

١١٦ أنظر بك - غيرنسهايم ١٩٩٩.

١١٧ أنظر نيتشه ١٩٦٦، ص ٢٥٣.

المصادر

LITERATUR

Aiithal, V.(Hg) : *Vielfalt als Stärke, Texte von Frauen aus dem Süden zur Vierten Weltkonferenz*, Beijing 1995.
Albrow, Martin :*Abschied vom Nationalstaat*, Frankfurt/Main 1998.
Alfred-Herrhausen-Gesellschaft (Hg) :*Arbeit der Zukunft, Zukunft der Arbeit*, Stuttgart 1994.
Archibugi, Daniele ; Held, David ; Köhler, Martin(Hg) :*Re-Imagining Political Community*,
Polity Press 1998.
Beck, Ulrich ; Giddens, Anthony ; Lash, Scott :*Reflexive Modernisierung*, Frankfurt/M. 1996.
Beck, Ulrich (Hg) :*Perspektiven der Weltgesellschaft*, Frankfurt/M. 1998.
Beck, Ulrich (Hg) :*Die Zukunft von Arbeit und Demoktie*, Frankfurt/M. 1999.
Beck ; Ulrich u.a. (Hg) :*Der unscharfe Ort der Politik*, Opladen 1999/
Beck-Gernsheim, Elisabeth :Männerwelt Beruf, Frauenwelt Familie, Frankfurt/M. 1982.
Beck-Gernsheim, Elisabeth :*Schwarze Juden und Griechische Deutsche*, Frankfurt/M. 1999.
Bergedorfer Gesprächskreis (Hg), Wachsenden Ungleichheiten- neue Spaltungen?
Exclusion als Gefahr für Bürgergesellschaft, Hamburg O.J.
Bericht der Kommission für Zukunftfragen der Freistaaten Beyern und Sachsen, Band1, Bonn
1996.
Bieter, Willi ; Winterfeld, Uta von (Hg) :*Zukunft der Arbeit- welcher Arbeuit?*, Wuppertal
1998.
Brater, Michael ; Beck Ulrich :Berufliche Arbeitsteilung und soziale Ungleichheit,
Frankfurt/M.1975.
Castaneda, Jorge G :*The Mexican Shock :It's Meaning for the* US, New York 1995.

Castells, Manuel ; Alejandro Portes (Hg) :*The Informal Economy*, London 1989.
Castells, Manuel :*The rise of Network Society*, Malden 1996.
Cattero, B. (Hg) :*Modell Deutschland, Modell Europa*, Opladen 1998.
Clausen, Lars :*Produktive Arbeit, Deskruktive Arbeit*, Berlin/New York 1988.
Clermont, C.Goebel J. :*Muddling Through- Thesen zur Arbeitswelt von Heute*, Manuskript
Berlin 1997.
Drucker, Peter F. *Die Postkapitalistische Gesellschaft*, Düsseldorf/Wien 1995.
Elkins, David J. :*Beyond Sovereignity*, Toronto 1995.
Fischer, Peter :*Die Selbstständigen von Morgen*, Frankfurt/M.1995.
Gauer, C. ; Scriba, J.*Die Standortlüge*, Frankfurt/M. 1998.
Giddens, Anthony :*Der Dritte Weg*, Frankfurt/M. 1999.
Glaser, H. und Lindemann, R. (Hg) :Arbeit in der Krise- von Notwendigkeit des Umdekens,
Cadolzburg 1998.
Gnanadason, Aruna u.a. (World Council of Churches) :*Women, Violence and Non-Violent*
Change, Geng 1996.
Gordon, Richard :*Internalization, Multinationalization, Globalization*, Santa Cruz 1994.
Gorz, André :*Abschied vom Proletariat,* Reinbek b. Hamburg, 1980.
Gorz, André :*Arbeit zwischen Elend und Utopie*, Frankfurt/M. 1999.
Hauff, Volker (Hg) :*Unsere Gemeinsame Zukunft*, Greven 1987.
Ingelhart, Rolannd :*Modernization and Post-Modernization- Cultural, Economic, and Political*
Change in 43 Societies, Princeton 1997 (deutsche Übersetzung bei Campus).
Internatinal Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.1), Lima :Regional Office for
Latin America and the Caribbean, 1994.
International Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.é), Lima :Regional Office for
Latin America and the Caribbiean, 1995.
Inernational Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.3) Lima :Regional Office for Latin America and the Caribbean, 1996.

Jürgens, K. ; Reinecke K. :*Zwischen Volks-und Kinderwagen*, Berlin 1998.
Klingebiel, Ruth ; Randeria, Shalini (Hg) : *Globalisierung aus Frauensicht*, Bonn 1998.
Krockow, Christian Graf von :*Der deutsche Niedergang*, Stuttgart 1998.
Leadbeater, Ch. :The Rise of the Social Entrepreneur, London 1997.
Lind, Michael :*The Next American Nation*, New York, London 1995.
McLaughlin, E. *Flexibility in Work and Benefits*, London 1994.
Mead, Lawrence M. ; Field, Frank :*From Welfare to Work* ; London 1997.
Nietsche, Friedrich :*Die fröhliche Wissenschaft*, zweiter Band, München 1966.
OECD, *Main Economic Indicators*, Paris 1995.
OECD :*Employement Outlook*, Paris 1996.
Porter, Michael E. :*Nationale Wettbewerbsvorteile*, Wien 1993.
Pries, Ludger :*Wege und Visionen von Erwerbsarbeit-Erwerbsverläufe und Arbeitsorient-ie*
rungen abhängig und selbstständig Beschäftigter in Mexiko, Frankfurt/M.1997.
Bromberger, M. u.a. :*Weniger Geld, kürzere Arbeitzeit*, sichere Jobs ?, Berlin 1997.
Putnam, T. :*Making Democracy Work*, Havard 1995.
Rifkin, Jeremy :*Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft*, Frankfurt/M. 1995.
Sassen, Saskia :*The global City*, Princeton University Press ; Priceton 1991.
Schelsky D ./R.Zoller (Hg) :*Brasilien. Die Unordnung des Fortschritts*, Frankfurt/M. 1994.
Sennett, Richard :*Der flexible Mensch*, Berlin 1998.
Weidenfeld, Werner(Hg) :*Die Demokratie am Wendepunkt*, München 1997.

الفهرس

هذا الكتاب

إن قراءة مستقبل الاتجاهات والبيانات العامة الراهنة معقدة مثل قراءة الفنجان. ويقوم أساس هذه الصعوبات في أننا، ونحن في غمرة الشروط المحتملة لحدوث تغيير أساسي في مجتمع العمل، في حاجة إلى أطر مفهومية جديدة، حتى لا تطرح الحقائق الجديدة على بساط الأمر العادي بصفتها شواذ، وإنما يتم وصفها في كل مرة بأنها أشياء جديدة، لها خصوصيات، تتطلب منا الاعتراف بها. وهذا ما ستتم محاولته هاهنا؛ وبذلك تكون هذه الدراسة منتمية إلى فئة «الخيالي. غير الوهمي.» والبرهنة غير خيالية لأنها تعود بالوصف على الحاضر وعلى الوضع المستقبلي أيضا، وذلك في كل ما يمكن التفكير فيه وتوفيره من براهين، وبيانات، وتصورات، ونماذج.





منشورات الجمل